

جامعة 8 ماي 1945

قائمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: تمويل التنمية

تحت عنوان:

دور الصناديق السيادية في ضبط إستقرار إقتصاديات

الدول النفطية

دراسة مقارنة بين الجزائر، النرويج، الإمارات

إشراف الأستاذ:

* حسين كشيبي *

إعداد الطلبة:

عمار بدرالدين شباطة

نور الهدى حلوي

السنة الجامعية: 2016/2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة الشكر

الحمد لله صاحب النعمة الذي أنعم علينا بفضله وإحسانه وسد خطانا ووقف إلى كل ما هو خير

إذ يقول جل وعلا في محكم تنزيله:

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات" (المجادلة: 11)

نتقدم بوافر الشكر والعرفان إلى من جمعنا به الأقدار الأستاذ "حسين كشتي" على مجهوداته

وعلى ما قدمه من نصح وتوجيه فله منا جزيل الشكر وعظيم التقدير والامتنان.

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساعدنا طيلة مشوارنا الدراسي من أساتذة كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وأخيرا إلى كل من ساعدنا وقدم لنا يد العون ولم يبخل علينا ولو بكلمة

طيبة

نور، عمار

الإهداء

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون "

أشكر الله الذي وفقني في عملي هذا والذي أنعم علينا وأكرمنا بنعم لا تعد ولا تحصى فلك الحمد حتى ترضى

ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى اللذان قال فيهما عز وجل " وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إلى

أحق الناس بالطاعة بعد طاعة المولى عز وجل وروح الرسول صلى الله عليه وسلم.

إلى القلب الذي في كل لحظة بالحب والرحمة إلى التي كانت درب حياتي التي رافقتنا بدعواتها وصلواتها إلى

التي روتني بجناتها وأعطتني وعلمتني قيمة الحياة وزرعت في قلبي الطيبة والصدق ومحبة الحياة وجعلتني أسمو بنفسي

إلى الأعلى، إلى التي سهرت لأجلي وتعبت لأكون كما أردت.

إلى التي كانت سندي ماديا ومعنويا، إلى التي قاست أفراحنا وآمالنا وأفنت شبابها لسعادتنا.

إلى التي جنت الروض، تحت أقدامها هي واحدة فقط الحبيبة والغالية أمي: (سامية) أطال الله عمرها.

إلى من كلله الله بالهيبة، والوقار، إلى من علمني العطاء دون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من رسم

لي أحلامي بفضل كفاحه

إلى من تثير بشقائه في سبيلي صرح الفلاح أمامي إلى أبي: عثمان.

إلى من يجري دمي في عروقهم أعلى الناس إلى إخوتي وأخواتي: رهاف، رؤية وعبد رؤوف.

إلى من عرفني بهم الأقدار وشاطروني ذكريات لا تتكرر ولا تستعار وكانوا رمز الصداقة والأخوة والحب والحنان

نور

أسماء، إلهام، فوزية، أمينة، نور الهدى، زينب، ليلي، لطيفة

إهداء

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

[سورة التوبة : 105]

أبتدئ بشكر المولى عز وجل الذي رزقني العقل وحسن التوكل عليه سبحانه وتعالى وعلى نعمه الكثيرة التي رزقني

اياها فالحمد لله والشكر لله على كل حال

الى من أنارا لي درب العلم والمعرفة وحرصا علي منذ الصغر واجتهدا في تربيتي والاعتناء بي والدي الحبيبان القريبان

الى قلبي أنارا لي درب العلم والمعرفة وحرصا علي منذ الصغر، واجتهدا في تربيتي والاعتناء بي، والداي الحبيبان

"علي وسامية" الغاليان القريبان الى قلبي أرجو لكما دوام الصحة والعافية

الى والدتي الثانية "أنسة" وأبي الثاني "عبد القادر" أدين لهما الكثير وكل التوفيق الى اختي "أنفال" وكل ما

أملك بهذه الحياة "رندة"

الى اخوتي وكل أفراد عائلتي فردا فردا: هبة وصارة وأية

اننا في هذه الحياة على الأغلب ندين لكثير من الناس أقرباء كانوا أو أصدقاء بكثير من الخدمات ولعل أصغر

شيء يمكننا فعله من أجلهم هو شكرهم

والى أساتذتي واستاذاتي وكل من أشرف على تعليمي منذ الصغر الى الآن أرجو من المولى عز وجل أن يجمعني

واياكم في جنانه الواسعة

الى كل المشرفين على إدارة العلوم الاقتصادية شكرا جزيلا لكم ما بذلتموه من جهد جعلتموني أشعر أنني معكم

ومنكم واليكم

الى كل فرد ساهم في مساري الدراسي ولو بكلمة واحدة شكرا جزيلا لكم.....

عمار

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

VII.....	قائمة الجداول
IX.....	قائمة الأشكال
X.....	قائمة الملاحق
أ.....	المقدمة العامة
1.....	الفصل الأول: مدخل إلى النفط والاقتصاد النفطي
2.....	تمهيد
3.....	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النفط
3.....	المطلب الأول: ماهية النفط
3.....	الفرع الأول: تاريخ النفط
4.....	الفرع الثاني: مفهوم النفط
5.....	الفرع الثالث: خصائص ومميزات النفط
8.....	المطلب الثاني: أهمية النفط في الاقتصاد الحديث
8.....	الفرع الأول: أهمية النفط على الصعيد الاقتصادي
10.....	الفرع الثاني: أهمية النفط على الصعيد السياسي
10.....	الفرع الثالث: أهمية النفط على الصعيد الاجتماعي
11.....	المطلب الثالث: مكانة النفط في ميزان الطاقة العالمي
11.....	الفرع الأول: الاحتياط العالمي للنفط
13.....	الفرع الثاني: الإنتاج العالمي للنفط
14.....	الفرع الثالث: الاستهلاك العالمي للنفط
15.....	المبحث الثاني: الصناعة النفطية

15.....	المطلب الأول: مفهوم الصناعة النفطية
16.....	المطلب الثاني: مراحل الصناعة النفطية
17.....	الفرع الأول: مرحلة البحث والتنقيب
17.....	الفرع الثاني: مرحلة الاستخراج
18.....	الفرع الثالث: مرحلة نقل النفط
18.....	الفرع الرابع: مرحلة التكرير
18.....	الفرع الخامس: مرحلة التوزيع والتسويق
19.....	الفرع السادس: مرحلة التصنيع البتروكيمياوي
19.....	المطلب الثالث: التحديات المستقبلية للصناعة النفطية
20.....	الفرع الأول: نضوب النفط
21.....	الفرع الثاني: أمن الطاقة
22.....	الفرع الثالث: منافسة الطاقات البديلة للنفط
25.....	الفرع الرابع: التحديات البيئية لصناعة النفط
25.....	المبحث الثالث: السوق النفطية ومحددات أسعار النفط
26.....	المطلب الأول: ماهية السوق النفطية
26.....	الفرع الأول: مفهوم السوق النفطية العالمية وخصائصها
27.....	الفرع الثاني: أنواع الاسواق النفطية العالمية
28.....	الفرع الثالث: الفاعلون في الأسواق النفطية
31.....	المطلب الثاني: أسعار النفط ومحدداته
31.....	الفرع الأول: مفهوم السعر النفطي وأنواعه
34.....	الفرع الثاني: مراحل تطور أسعار النفط الخام
36.....	الفرع الثالث: العوامل المحددة لأسعار النفط
40.....	المطلب الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي
40.....	الفرع الأول: تأثير تقلبات أسعار النفط على الدول المنتجة

41.....	الفرع الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على الدول المستهلكة
42.....	خلاصة الفصل الأول:
43.....	الفصل الثاني: مكانة الصناديق السيادية في اقتصاديات الدول النفطية
44.....	تمهيد
45.....	المبحث الأول: هيكل السياسات الاقتصادية في الدول النفطية
45.....	المطلب الأول: خصائص السياسات الاقتصادية في الدول النفطية
45.....	الفرع الأول: هيكل الموازنة العامة في الدول النفطية
47.....	الفرع الثاني: هيكل الصادرات النفطية في الدول المنتجة للنفط
48.....	الفرع الثالث: الناتج المحلي الإجمالي في الدول النفطية
49.....	المطلب الثاني: النفط وإشكالية التنمية في الدول النفطية
49.....	الفرع الأول: تعريف المرض الهولندي
50.....	الفرع الثاني: المرض الهولندي وإشكالية التنمية
51.....	الفرع الثالث: النموذج الرياضي المفسر لكيفية انتقال المرض الهولندي (سولتر وسوان)
52.....	المطلب الثالث: متطلبات الإصلاح الاقتصادي في الدول النفطية
52.....	الفرع الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الدول النفطية
53.....	الفرع الثاني: الحوكمة والشفافية في الدول النفطية
54.....	المبحث الثاني: الصناديق السيادية وأهميتها
54.....	المطلب الأول: ماهية الصناديق السيادية
54.....	الفرع الأول: نشأة ومفهوم الصناديق السيادية
57.....	الفرع الثاني: دوافع إنشاء الصناديق السيادية
58.....	الفرع الثالث: أهداف الصناديق السيادية
58.....	الفرع الرابع: أنواع الصناديق السيادية
59.....	المطلب الثاني: الاستثمار في الصناديق السيادية وأدائها
59.....	الفرع الأول: استثمارات الصناديق السيادية
59.....	الفرع الثاني: أداء استثمارات الصناديق السيادية

60.....	المطلب الثالث: أهمية الصناديق السيادية في الاقتصاد العالمي
61.....	المبحث الثالث: الصناديق السيادية كآلية لتحقيق استقرار الدول النفطية
61.....	المطلب الأول: الفوائض النفطية وأشكال استثمارها
61.....	الفرع الأول: تعريف الفوائض النفطية
62.....	الفرع الثاني: أشكال استثمار الصناديق الفوائض النفطية ومخاطرها
63.....	المطلب الثاني: دور الصناديق السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية
66.....	المطلب الثالث: فعالية الصناديق السيادية في تحقيق استقرار النظام الاقتصادي للدول النفطية
68.....	خلاصة الفصل الثاني
69.....	الفصل الثالث: دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج والإمارات
70.....	تمهيد
71.....	المبحث الأول: واقع قطاع النفط في كل من: الجزائر، النرويج والإمارات
71.....	المطلب الأول: واقع قطاع النفط في الجزائر
72.....	الفرع الأول: النفط في الجزائر
77.....	الفرع الثاني: أهمية قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري
83.....	الفرع الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية في الجزائر
88.....	المطلب الثاني: واقع قطاع النفط في النرويج
88.....	الفرع الأول: النفط في النرويج
90.....	الفرع الثاني: أهمية قطاع النفط في الاقتصاد النرويجي
93.....	الفرع الثالث: تأثير قطاع النفط على المؤشرات الاقتصادية في النرويج
94.....	المطلب الثالث: واقع قطاع النفط في الإمارات
94.....	الفرع الأول: النفط في الإمارات
98.....	الفرع الثاني: أهمية قطاع النفط في الإمارات
99.....	الفرع الثالث: أثر النفط على المؤشرات الاقتصادية الكلية للإمارات
102.....	المبحث الثاني: واقع الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج والإمارات
102.....	المطلب الأول: صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر

103.....	الفرع الأول: ماهية صندوق ضبط الإيرادات.....
106.....	الفرع الثاني: مجال عمل صندوق ضبط الإيرادات ومصادر تمويله.....
107.....	الفرع الثالث: حوكمة صندوق ضبط الإيرادات.....
109.....	المطلب الثاني: صندوق التقاعد الحكومي النرويجي.....
109.....	الفرع الأول: ماهية صندوق التقاعد الحكومي النرويجي.....
111.....	الفرع الثاني: نفقات صندوق التقاعد الحكومي وإيراداته.....
112.....	الفرع الثالث: حوكمة صندوق التقاعد الحكومي النرويجي.....
113.....	المطلب الثالث: جهاز أبو ظبي للاستثمار.....
114.....	الفرع الأول: ماهية جهاز أبو ظبي للاستثمار.....
116.....	الفرع الثاني: إدارة المخاطر.....
116.....	الفرع الثالث: حوكمة جهاز أبو ظبي للاستثمار.....
118.....	المبحث الثالث: عرض أداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج والإمارات.....
118.....	المطلب الأول: فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للجزائر.....
118.....	الفرع الثاني: تطور وضعية الصندوق (2000-2015).....
122.....	الفرع الثاني: دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز المالي للجزائر.....
129.....	المطلب الثاني: فعالية صندوق التقاعد الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للنرويج.....
129.....	الفرع الأول: الأنشطة الاستثمارية لصندوق التقاعد الحكومي النرويجي.....
131.....	الفرع الثاني: تطور وضعية الصندوق السيادي النرويجي (2006-2016).....
132.....	الفرع الثالث: دور الصندوق في إعادة التوازن المالي للنرويج.....
133.....	المطلب الثالث: فعالية جهاز أبو ظبي للاستثمار في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للإمارات.....
133.....	الفرع الأول: استثمارات جهاز أبو ظبي للاستثمار.....
137.....	الفرع الثاني: تطور وضعية جهاز أبو ظبي للاستثمار.....
138.....	الفرع الثالث: دور جهاز أبو ظبي في إعادة التوازن الاقتصادي للإمارات.....
139.....	المطلب الرابع: تقييم تجربة الجزائر مقارنة بالنرويج والإمارات في مجال الصناديق السيادية.....

139.....	الفرع الأول: مقارنة الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج والإمارات
143.....	الفرع الثاني: تقييم أداء صندوق ضبط الإيرادات
145.....	خلاصة الفصل الثالث
147.....	الخاتمة العامة
154.....	قائمة المراجع
163.....	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	بعض انواع النفوط ودرجتها حسب مقياس معهد البترول الأمريكي	06
(2-1)	أنواع النفط الخام ونسب المنتجات النفطية	07
(3-1)	نسب الاحتياطي النفطي الى الانتاج في العالم حسب المناطق	12
(4-1)	تطور الإنتاج النفطي العالمي لعينة مختارة من الدول خلال الفترة (2014-2004)	13
(5-1)	تطور استهلاك النفط لعينة مختارة من الدول خلال الفترة (2004-2014).	14
(6-1)	تطور أسعار النفط خلال (1970-1979)	34
(7-1)	تطور اسعار النفط خلال (1980-1989)	35
(8-1)	تطور أسعار النفط خلال (1990-1999)	35
(9-1)	تطور أسعار النفط خلال (2000-2009)	36
(10-1)	تطور اسعار النفط خلال (2010-2015)	36
(11-1)	تقديرات الطلب والعرض العالمي على النفط وبعض النفوط الغير تقليدية والسوائل الأخرى خلال الفترة (2014-2030)	37
(1-2)	تطور نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات لأهم الدول النفطية خلال الفترة (2012-2014)	47
(2-2)	تطور نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي لأهم الدول النفطية خلال الفترة (2012-2014)	48
(3-2)	أهم الصناديق السيادية وتقدير حجم أصولها	55
(1-3)	الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)	76
(2-3)	تطور عائدات قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2005-2011)	78

80	تطور الجباية النفطية من (2008-2000)	(3-3)
81	تطور الصادرات في الجزائر (2009-2005)	(4-3)
83	تطور بنود الميزان التجاري في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2014-2005)	(5-3)
85	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2014-2005)	(6-3)
87	تطور أرصدة الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2014-2005)	(7-3)
92	مكانة الترويج عالميا كدولة مصدرة للنفط لسنة 2010	(8-3)
99	مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2005)	(9-3)
100	إجمالي الصادرات في دولة الإمارات	(10-3)
121	تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2015-2000)	(11-3)
123	الإيرادات العامة والنفقات العامة والعجز الموازي خلال الفترة (2015-2000)	(12-3)
125	نسبة مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازي خلال الفترة (2015-2000)	(13-3)
126	دور صندوق ضبط الإيرادات في تخفيض المديونية خلال الفترة (2015-2000)	(14-3)
127	المديونية خلال حجم تخفيض في ضبط الإيرادات صندوق مساهمة الفترة (2013-2005)	(15-3)
128	مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الخزينة العمومية خلال الفترة (2010-2005)	(16-3)
132	نمو صندوق التقاعد الحكومي الترويجي للفترة (2016-2006)	(17-3)
136	العائد المحقق لجهاز أبو ظبي خلال الفترة (2008-2005) حسب كل قطاع	(18-3)
140	مقارنة تجربة الجزائر بالترويج والإمارات في مجال الصناديق السيادية	(19-3)

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
51	نموذج لسولتر وسوان للعبة الهولندية	(1-2)
74	تطور الاحتياطات من النفط الخام خلال الفترة (1988-2008)	(1-3)
74	تطور الاحتياطات من النفط الخام خلال الفترة (2010-2014)	(2-3)
75	تطور الإنتاج من النفط الخام خلال الفترة (1988-2008)	(3-3)
92	إجمالي الصادرات النرويجية	(4-3)
93	مساهمة الصناعات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي	(5-3)
100	إجمالي الصادرات في دولة الإمارات	(6-3)
101	إجمالي تكوين رأس المال الثابت موزعا حسب القطاعات الاقتصادية لعام (2010)	(7-3)
107	أهم مصادر الدخل لصندوق ضبط الإيرادات	(8-3)
108	ترتيب الصناديق الثروة السيادية وفق مؤشر الشفافية (لينابرج-مادويل)	(9-3)
111	هيكل الإيرادات والنفقات وتكاملها مع الموازنة العامة للدولة	(10-3)
119	مكونات المحفظة الاستثمارية لصندوق الاستثمار الجزائري	(11-3)
131	توزيع استثمارات أصول صندوق النفط النرويجي في الأسواق المالية الدولية	(12-3)

قائمة الملاحق

العنوان	رقم الملحق
ملحق وثيقة إجراء الدراسة الميدانية بوزارة المالية	1
ميزانية الدولة للجزائر	2
تطور الميزان التجاري للجزائر	3
تطور الديون الخارجية للجزائر	4
تطور الدين العام للجزائر	5
المواد الأساسية المصدرة خارج المحروقات للجزائر	6
المواد الأساسية المستوردة للجزائر	7
وضعية صندوق ضبط الإيرادات للجزائر	8
الوضعية النقدية للجزائر	9
تطورات أسعار الصرف للجزائر	10
مؤشرات ميزان المدفوعات للجزائر	11
المؤشرات الرئيسية للجزائر (2015-2016)	12
المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الجزائري -1-	13
المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الجزائري -2-	14

المقدمة العامة

تمهيد:

تعتبر الطاقة أساس التقدم في الحياة العصرية، فهي المحرك لكل القطاعات الأساسية: الصناعة، والزراعة، والتعليم، والصحة، والاتصال، والنقل... إلخ، ويتربع النفط على عرش ميزان الطاقة العالمي بفضل سماته الخاصة، إذ أن برونه على الساحة كمصدر للطاقة ومورد استراتيجي تعتمد عليه الدول النفطية وعنصر مهم في معادلة التنمية شكل محورا أساسيا في النظام الاقتصادي العالمي.

غير أن السوق النفطية تتميز عموما بالتقلبات المفاجئة نظرا لتأثرها بعدد العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى المناخية، ولقد شهدت العشرية الأولى من القرن الحالي تسجيل ارتفاعات قياسية في أسعار النفط، حيث ما فتئت في الارتفاع منذ سنة 2000 إلى غاية منتصف 2008، وفي نظر الخبراء والباحثين المهتمين بهذا الموضوع فإن هذا الارتفاع يعزى لعدة أسباب وعوامل اقتصادية وسياسية، إذ أن تحقيق بعض الدول لمعدلات نمو مرتفعة على غرار الصين والهند، بالإضافة إلى بلدان جنوب شرق آسيا أدى إلى ازدياد طلبها على النفط، كما أن عدم الاستقرار الذي يميز منطقة الشرق الأوسط ساهم في ارتفاع الأسعار باعتبار أن بعض دول هذه المنطقة تعد المصدر الرئيسي لهذه المادة الاستراتيجية، ولكن ما يستدعي الانتباه في هذا العقد الأخير كنتيجة للارتفاع المتواصل للأسعار الغير مسبوق هو تراكم فوائض معتبرة تحفز البحث في سبيل اقتراح مناهج لحسن استثمارها على أمل أن تكون هذه الفوائض سببا في دعم القطاعات الاقتصادية، ومن جهة أخرى تعاني اقتصاديات معظم الدول النفطية من اختلالات هيكلية نتيجة تبعيتها المفرطة لقطاع المحروقات الذي يهيمن على الصادرات السلعية وعلى الإيرادات العامة، مما جعلها عرضة لصدمات خارجية وأزمات دورية بالنظر للتقلبات المستمرة في أسعار النفط، ما تحتم على الدول النفطية البحث وإيجاد مناهج من أجل معالجة هذه الاختلالات من جهة وإدارة الفوائض من جهة أخرى، وذلك من خلال استحداث آليات تمويل جديدة ومستدامة على غرار الصناديق السيادية، والهدف من إنشاء هذه الأخيرة يختلف حسب الدول، فمنها ما يهدف لاستغلال الفوائض في الاستثمار لصالح الأجيال القادمة، ومنها ما يهدف لتحقيق استقرار مالي داخل الدولة وحماية الاقتصاد الوطني من لعنة الموارد، أو ما يصطلح عليه بـ: "المرض الهولندي"، وبعضها استحدثت لضبط الموازنات العامة. ومن هذا المنطلق قامت معظم الدول بإنشاء صناديق خاصة، ورغم تباين أسباب وأهداف وفترات إنشاء هذه الصناديق من بلد لآخر، إلا أنها تتميز بكونها أداة تمويل جديدة وبديلة عن الأدوات التقليدية المستخدمة في تمويل اقتصاديات هذه الدول، لدى يتوجب علينا إبراز دور هذه الصناديق الناتجة عن العوائد النفطية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، وذلك من خلال

دراسة بعض التجارب الدولية الأخرى على غرار النرويج المالكة لأكبر صندوق سيادي في العالم، وكذا الإمارات صاحبة التجربة والخبرة الطويلة في إدارة الصناديق السيادية، وللجزائر أيضا تجربة في هذا المجال بإنشائها لصندوق سيادي (صندوق ضبط الإيرادات) والذي يتكون أساسا من الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في العشرية الماضية، حيث تهدف هذه الصناديق السيادية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي لهذه الدول وكذلك التدخل في الحالات الطارئة والناجمة عن التقلبات العنيفة لأسعار النفط في الأسواق الدولية ، لتكون هذه بمثابة صناديق ادخار وضبط في آن واحد.

إشكالية الدراسة:

لقد كان للارتفاع الغير مسبوق لأسعار النفط خلال العشرية السابقة دور مميز في تراكم مبالغ معتبرة من الفوائض النفطية، والتي وجهت بشكل رئيسي في معظمها كأرصدة للصناديق السيادية في الدول النفطية، ولكن لم يبرز دور هذه الصناديق بشكل لافت إلا خلال الأزمة المالية العالمية 2008، والتي ساهمت بشكل ملحوظ في تجاوز أغلب الدول النفطية لهذه الأزمة ومن بين هذه الدول التي انتهجت هذه الألية نجد كل من: الجزائر، النرويج والإمارات حيث اعتمدت في تسيير الفوائض النفطية على الصناديق السيادية، وفي سياق ذلك نقوم بطرح إشكالية الدراسة كالتالي:

- كيف ساهمت الصناديق السيادية في ضبط استقرار اقتصاديات كل من: الجزائر، النرويج والإمارات؟

وتندرج تحت التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

__ ماهي مكانة النفط ضمن ميزان الطاقة العالمي؟

__ ماهي آليات الصناديق السيادية في إدارة الفوائض النفطية؟

__ ما مدى مساهمة صندوق ضبط الإيرادات الجزائري في تمويل العجز الموازي مقارنة مع صندوق التقاعد الحكومي النرويجي وجهاز أبو ظبي للاستثمار؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

__ يتميز النفط بكونه أهم مصدر للطاقة في العالم.

- تعتبر الصناديق السيادية بالدول النفطية صناديق استقرار تقوم على تمويل اقتصاداتها وللحماية من الصدمات الخارجية.

__ قيام الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات والاعتماد على مواردها المالية في حل الأزمات خطوة إيجابية لدعم استقرار الاقتصاد الوطني وتجربة يمكن مقارنتها بتجارب كل من النرويج والامارات.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الاهتمام المتزايد بدور الصناديق السيادية على المستوى العالمي، والذي لازال يثير الكثير من الجدل بين مختلف الباحثين الاقتصاديين حول مدى جدوى هذه الصناديق في تمويل اقتصاديات الدول النفطية من خلال دراسة وتقييم تجربة الجزائر بالإضافة إلى تجربة النرويج والإمارات، وذلك بالنظر إلى ندرة البحوث والدراسات التي تناولت الصناديق السيادية وبالأخص المقارنة بتجارب ثلاث دول معاً، وكذا مساهمته الفعالة في إثراء معارف الباحثين والمهتمين بموضوع الصناديق السيادية وبالأخص صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر الذي يقيم تجربة ناشئة تحاول الدولة من خلالها التميز في إدارة الفوائض النفطية بالشكل الأمثل، وكذلك محاولة إثراء مكتبة الجامعة بهذا الموضوع الذي يعد نادراً نسبياً مقارنة بالمواضيع الأخرى.

أهداف الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة الوصول إلى مجموعة من الأهداف التالية:

__ إبراز مدى أهمية ووزن الصناديق السيادية في النظام المالي العالمي، وكذا دورها في تمويل اقتصاديات الدول النفطية.

__ توضيح كيفية الاستغلال الأمثل للموارد الناضبة من خلال الصناديق السيادية.

__ تبيان مدى فعالية الصناديق السيادية في إدارة الفوائض النفطية في الدول المنتجة للنفط.

__ إثراء المكتبة الجامعية بدراسة جديدة متخصصة في موضوع اقتصادي معاصر.

المنهج وأدوات الدراسة

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى الأهداف المرغوبة اعتمدنا على المنهج التاريخي من خلال التطرق إلى التطرق إلى نشأة الصناديق السيادية وتطورها وكذا تاريخ اكتشاف النفط وتطور احتياطاته

وإنتاجه، واعتمدنا المزج بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لأنهما يناسبان طبيعة موضوع الدراسة، حيث يتم استخدام المنهج الوصفي في توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالبحث، ولتفسير هذه المفاهيم وتحليلها واستخلاص نتائجها يتم استخدام المنهج التحليلي، كما يتم استخدام المنهج التحليلي المقارن في تحليل ومقارنة البيانات الإحصائية للدول الثلاث وتحليلها، بالإضافة إلى إجراء دراسة ميدانية بوزارة المالية، قمنا من خلالها بتدعيم دراستنا هذه بالإحصائيات والأرقام المتعلقة بالاقتصاد الجزائري ومسار تطور المالية العامة والميزانية العامة بالجزائر وكذا تطور صندوق ضبط الإيرادات والأرقام المتعلقة به.

الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع الصناديق السيادية موضوع حديث نسبيا بالمقارنة مع المواضيع الاقتصادية الأخرى، بحيث أن المراجع والمصادر المتعلقة بها ضئيلة ولم يتطرق العديد من الباحثون الاقتصاديون لها، ومن بين المراجع التي اعتمدنا عليها في دراستنا نذكر ما يلي:

1- نبيل بوفليح، "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع

والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في

العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011؛

وقد توصل الباحث إلى جملة من النتائج نذكر بعضها منها:

✓ يعتبر قطاع المحروقات القطاع الرائد والموجه للاقتصاد الجزائري حيث يظهر تأثيره من خلال

هيمنته على الناتج المحلي الإجمالي والصادرات السلعية بالإضافة إلى الإيرادات العامة للدولة

مما يؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد الجزائري وتعرضه لأزمات وصددمات خارجية دورية؛

✓ ساهم صندوق ضبط الموارد في تخفيض معدلات التضخم خلال الفترة 2000 " امتصاصه

لفائض قيمة إيرادات الجباية البترولية أدى إلى الحد من ارتفاع حجم السيولة النقدية المتداولة

داخل البلد رغم ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي في نفس الفترة، وبالتالي يعتبر صندوق

ضبط الموارد وسيلة فعالة يمكن للحكومة استخدامها في تخفيض معدلات التضخم

والحفاظ على استقرار الأسعار؛

✓ إن رفض تطوير وتعديل صندوق ضبط الموارد يؤدي إلى تحمل الجزائر لتكلفة ضياع الفرصة

البديلة المتمثلة في إمكانية استثمار أصول الصندوق خارج البلد من أجل تحصيل عوائد

إضافية، كما يعرض الصندوق لخطر تدهور قيمة أصوله نتيجة ارتفاع معدلات التضخم؛

2- بريزة عبد السلام، "دور صناديق الثروة السيادية في إدارة الفوائض البترولية-دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013، وفي نفس السياق توصلت إلى جملة من النتائج نذكر منها:

✓ التفكير الجدي في بناء احتياطي استراتيجي للنفط بشكل يسمح للجزائر من الاستفادة من الفرض الجيدة في الأسواق العالمية كلما ارتفعت أسعار النفط وتخفيض الكميات المصدرة عند تراجع أسعاره والعالم في مرحلة انتقالية نحو استغلال الطاقات المتجددة على الجزائر التفطن لهذه النقطة الاستراتيجية؛

✓ العمل على الحد من التبذير من خلال الواردات التي فاقت 40 مليار دولار أمريكي سنويا ولكن لا تظهر في رقم أعمال المؤسسات المستوردة أي أنها في الواقع تأخذ وجهات غير شفافة، ومرافقة ذلك بنظام جبائي وطني جديد يقوم على تحفيز دافعي الضرائب والمزيد من العدالة الضريبية وخاصة من خلال فرض ضرائب على الثروة الضخمة.

3- عبد الكريم سليمان، "دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية مع الإشارة حالة أبو ظبي"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، 2014؛ وفي سياق ذلك توصل إلى جملة من النتائج نذكر:

✓ تشهد صناديق الثروة السيادية العربية تطورا كبيرا ومستمرًا سواء من حيث حجمها أو عددها، ويعود هذا إلى تبني العديد من البلدان العربية ذات الفوائض المالية النفطية، خاصة مع الارتفاعات الحاصلة مؤخرا في أسعار النفط إلى إنشاء صناديق سيادية؛

✓ ليس بالضرورة أن ينشئ الصندوق السيادي لتحقيق هدف وحيد، بل قد تتعداه الدولة وتوسع من أهدافه على حسب الظروف التي قد يمر بها، كأن ينشأ الصندوق في البداية بغرض الحفاظ على ثروات الأجيال القادمة، ومن ثم يضاف له هدف التنويع الاقتصادي أو تحقيق الاستقرار المالي للدولة، أو أن تجتمع كل هذه في صندوق واحد.

صعوبات الدراسة:

أثناء فترة إعداد هذه الدراسة صادفتنا مجموعة من المصاعب والعراقيل ولعل من أبرزها:

__ النقص الفادح في المراجع الخاصة بالصناديق السيادية، وهذا راجع إلى قلة الاهتمام بالموضوع خلال السنوات الفارطة، إذ تم تحديد مصطلح الصناديق السيادية أكاديميا سنة 2005 فقط، مما دفعنا إلى الاعتماد على الملتقيات والرسائل العلمية ومواقع الأنترنت؛

__ صعوبة الحصول على المعطيات والإحصائيات حول الاقتصاد النرويجي والإماراتي؛

__ تضارب البيانات حول صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر وكذا دوره في تمويل العجز المالي لغياب أسس الحوكمة والشفافية.

هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات، تم تقسيم الدراسة إلى: مقدمة عامة وخاتمة عامة، إضافة إلى ثلاث فصول رئيسية، انفرد كل منها بتمهيد وخلاصة وكانت على النحو التالي:

– **الفصل الأول:** تناولنا فيه مدخل إلى النفط والاقتصاد النفطي، وذلك من خلال تقديم مفاهيم عامة حول النفط بالإضافة إلى الصناعة النفطية وكذا السوق النفطية ومحددات أسعار النفط.

– **الفصل الثاني:** نستعرض فيه مكانة الصناديق السيادية في اقتصاديات الدول النفطية، من خلال تبيان هيكل السياسات الاقتصادية في الدول النفطية بالإضافة إلى تقديم لمحة عن الصناديق السيادية وأهميتها وكذا ألياتها في تحقيق استقرار الدول النفطية.

– **الفصل الثالث:** نخصه لدراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج والإمارات، من خلال تقديم واقع قطاع النفط والصناديق السيادية وعرض أدائها بكل من هذه الدول، بالإضافة إلى تقييم ومقارنة تجارب هذه الدول مع الصناديق السيادية فيما بينها.

الفصل الأول:

مدخل إلى النفط والاقتصاد

النفطي

تمهيد:

عرفت العقود الأخيرة من القرن الماضي تغيرات جذرية ألفت بضلالها على التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، خاصة فيما يتعلق بإفرازات العملة والثروة التكنولوجية والتحولت السياسية، ولقد كان لهذه العوامل دورا هاما في تزايد الاهتمام والبحث عن الموارد الطبيعية الكفيلة بالسيطرة، السيادة والمواجهة أمام زحم هذه التطورات. ويعتبر النفط من أهم هذه الموارد خاصة في الوقت الحاضر، وقد أدى دورا مؤثرا وفعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية والاقتصادية والدولية، وتأتي الأهمية الاستراتيجية للنفط باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة ومادة أولية وأساسية في العديد من الفروع الصناعية التحويلية وسلعة هامة في التجارة الدولية، كما يشكل مصدر دخل رئيسي للدول المنتجة والدول المستهلكة له على حد سواء، وانطلاقا من ذلك فإنه سيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النفط.

المبحث الثاني: الصناعة النفطية.

المبحث الثالث: السوق النفطية ومحددات أسعار النفط.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النفط

عرف النفط قبل الميلاد بآلاف السنين، وتعاقت على استعماله العديد من الحضارات القديمة، ولكنه لم يتمتع بالمكانة التي هو عليها الآن، وإذا كانت كل حقبة زمنية تحمل اسم المادة الأساسية التي برزت فيها، فعصرنا الحاضر يعرف بـ "عصر النفط".

ففي عصرنا الحديث، حظي النفط خاصة كمصدر أساسي للطاقة من بين المصادر الأخرى بأهمية بالغة لم ينلها أي منتج آخر طوال القرن العشرين، وقد دخلت البشرية القرن الحادي والعشرين ولا يزال النفط يأتي في المقام الأول من حيث الأهمية، بل تعمقت مكانته كسلعة اقتصادية ومادة استراتيجية حيوية لكل دول العالم، وأصبح للنفط في الوقت الراهن الدور المباشر في إدارة عجلة النمو الاقتصادي، وفي تحريك وقائع الصراعات العالمية بسبب حاجة العالم المتنامية للطاقة التي يفرضها التطور الاقتصادي والاجتماعي والنمو الديموغرافي.

المطلب الأول: ماهية النفط

تميز القرن العشرين بكونه عصر النفط، فالنفط هو مصدر للطاقة، الحركة والتصنيع، فهو النور والتدفئة والسلعة الانتاجية والاستهلاكية، وإذا كان النفط مادة استراتيجية عالمية فإنه لا يخلو من التعقيد أحيانا، لذا يكون تأثيره أعظم على حياة الشعوب بصورة عامة والدول النفطية بصورة خاصة.

الفرع الأول: تاريخ النفط

كان زيت النفط معروفا منذ القدم للهنود في شمال بيرو وأكوادور (في أمريكا الجنوبية)، وكذلك عرفه سكان الشرق الأوسط وبورما والروس وأنتجوا كميات محدودة منه، واستخدم معظمه في علاج المرضى، وكانت أهم الزيوت استعمالا في الإضاءة حينذاك زيت الحوت ولكن نظرا لشدة الطلب عليه ارتفعت أسعاره، فاضطر الإنسان إلى البحث عن مصادر جديدة لزيوت أخرى¹.

ويبدأ التاريخ الحديث للنفط في عام 1853 باكتشاف عملية تقطير النفط، فقد تم تقطير النفط والحصول منه على الكيروسين بمعرفة إجناسلو كاسفيز، وكان أول منجم نفط صخري يتم انشاءه في بوريكا في جنوب بولندا، وفي العام التالي تم بناء أول معمل تكرير في يولازوفايير وكان أيضا عن طريق لوكاسفيز، وانتشرت هذه الاكتشافات سريعا في العالم. وبدأت صناعة النفط الأمريكية باكتشاف أول بئر لزيوت النفط في عام 1958 بالقرب من تيتوسفيل-بنسلفانيا، حيث كان نمو هذه الصناعة بطيء نوعا ما في القرن الثامن عشر ميلادي، وكانت محكومة بالمتطلبات المحدودة للكيروسين ومصاييح الزيت، حيث أصبحت مسألة اهتمام قومية في بداية القرن العشرين عند

¹: محمد عبد العزيز عجمية، محمد محروس اسماعيل، "الموارد الاقتصادية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1970، ص 407.

الفصل الأول.....مدخل إلى النفط والاقتصاد النفطي

اختراع محركات الاحتراق الداخلية، مما أدى إلى زيادة طلب الصناعة بصفة عامة على النفط، وقد استنفذ الاستهلاك المستمر الاكتشافات الأولى في أمريكا في بنسلفانيا وأونتاريو مما أدى إلى أزمة نفط في تكساس وأكلاهوما وكاليفورنيا. وبالإضافة إلى ما تم ذكره، فإنه بحلول عام 1910 تم اكتشاف حقول نفط كبيرة في كندا، جزر الهند الشرقية، إيران وفنزويل وتم تطويرها لاستغلالها صناعياً¹.

وفي بداية عام 1920 أستخدم النفط في تسيير الآلات والصناعات الثقيلة، ونظراً لتعدد المراحل المختلفة المرتبطة بإنتاج النفط من بحث وتنقيب وانتاج حتى مرحلة التسويق تشكل كل مرحلة من تلك المراحل وحدة إنتاجية متكاملة تشمل استثماراً كاملاً للإرادات والثروات النفطية، مما يترتب عليه رواجاً اقتصادياً للبلدان المستهلكة والمنتجة، وقيام مصلحة متوازية بين الانتاج والاستهلاك الذي تستلزمه ضروريات التنمية الاقتصادية².

وبدأ بذلك النفط يصبح الوقود الرئيسي الذي يعتمد عليه اقتصاد العالم في أوائل القرن العشرين، وقد استغرق الأمر بضعة عقود لكي يصل عصر النفط إلى النضوج، وحتى سنة 1950 لم يكن استهلاك النفط العالمي يتجاوز سدس مستواه الحالي، ونصفه يستخدم في أمريكا الشمالية وحدها، وبالتأكيد فإنه حتى ذلك الحين كان اقتصاد النفط قد مس قدراً ضئيلاً جداً من الحياة الانسانية، أما اليوم فإن النفط يشكل اقتصاديات العالم كله ويتشابك بعمق مع مختلف جوانب الحياة اليومية³.

الفرع الثاني: مفهوم النفط

إن كلمة بترول لاتينية (Petroleum) وتعني (Peter) صخر (Pleum) زيت، أي زيت الصخر. والنفط مادة بسيطة ومركبة، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيميائياً من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكاربون، وهو في ذات الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزيئي لكل منها، حيث كل جزء يتألف من ذرات، وبالطريقة التي يتم بها هذا الاتحاد فالنفط يتكون من خليط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة التي يمكن أن تتخذ أشكالاً عديدة في تركيبها الجزيئي، فينتج عنها في كل حالة منتج نفطي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى⁴.

¹: هاني عمارة، "الطاقة وعصر القوة"، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 137، 138.

²: يسرى محمد ابو العلا، "مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقاتها على التشريع الجزائري"، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1996، ص 7.

³: كريستوفر فلافين، نيكولاس لنسين، "ما بعد عصر النفط"، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992، ص 13.

⁴: محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 8.

ويوجد النفط في الطبيعة على ثلاثة اشكال¹:

- 1- الشكل السائل (النفط الخام): هذه المادة السائلة لها رائحة خاصة و متميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما أنه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية أساسا من جانب ونقطة الانسكاب من جانب آخر، إضافة إلى الضغط وكذلك الحرارة الجوفية.
- 2- الشكل الغازي (الغاز الطبيعي): وهو يتكون في هذه الحالة من مجموعة عناصر: الميثان (Methane)، الإيثان (Ethane)، البروبان (Propane)، البوتان (Potane)، وكذلك عناصر أخرى كالنيتروجين وثاني أكسيد الكربون والكبريت ولكن بنسب متفاوتة.
- 3- الشكل الصلب أو شبه الصلب: كالإسفلت وهي حالة نادرة الوجود.

الفرع الثالث: خصائص ومميزات النفط

أولا: خصائص النفط

تستعمل هذه الخصائص لمعرفة نوعية النفط ومن أهمها:

- 1- نقطة الانسكاب: يقصد به درجة انسياب المادة النفطية الخام كمادة سائلة، ونقطة الانسكاب النفطي مرتبطة بالمادة الشمعية المتواجدة بالنفط الخام، فنقطة الانسكاب تدل على مقدار درجة اللزوجة أو درجتها، مما يتطلب القيام بتسخين المادة النفطية من أجل خفض نقطة الانسكاب، ولهذا فإن ارتفاع نقطة الانسكاب تعني ارتفاع المادة الشمعية وكذلك ارتفاع لزوجة النفط، وهو ما يؤثر على:
 - خفض أو تدني نوعية وجوده النفط الخام؛
 - خفض سعر النفط الخام؛
 - زيادة الكثافة الانتاجية النفطية.

- 2- درجة الكثافة النوعية: إن الكثافة النوعية تعني نسبة مادة معينة إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجتها الحرارية أي درجة حرارة المادة المعبئة والماء، وهي عبارة عن معيار أو مؤشر لمعرفة نوعية وجوده النفط، وتقاس بجودة المعهد الامريكى API، فدرجة الكثافة النوعية تتراوح بين 1 إلى 60 درجة، فكلما كانت الكثافة النوعية عالية دلت على كون النفط من نوعية جيدة (نفط خفيف)، وكلما كانت منخفضة كان النفط من نوعية غير جيدة (نفط ثقيل)، وبناء على ذلك يمكن تقسيم النفط إلى²:

¹: محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص-ص 08-10.

²: محمد أحمد الدوري، المرجع نفسه، ص 10.

الفصل الأول.....مدخل إلى النفط والاقتصاد النفطي

- النفط الخفيف: درجة كثافته النوعية عالية وتبدأ من الدرجة 35 فما فوق؛
- النفط الثقيل: تكون درجة كثافته النوعية بين 28 درجة فما دون ذلك؛
- النفط المتوسط: تكون درجة كثافته النوعية بين 28 و35.

ولقد جرت العادة في التعبير على درجة الكثافة باستخدام مقياس معهد النفط الأمريكي (API) American Petroleum Institute كما يلي¹:

$$\text{درجة (API)} = 131.5 - \frac{141.5}{\text{درجة الكثافة النوعية عند حرارة 60 ف}}$$

وفيما يلي جدول يبين بعض أنواع النفوط ودرجاتها حسب مقياس معهد النفط الأمريكي:

الجدول رقم (01-01): بعض انواع النفوط ودرجاتها حسب مقياس معهد البترول الأمريكي

الوحدة: درجة

النوع	الخفيف العربي	البصرة العراقي	الخفيف الايراني	موربان ابو ظبي	ايكوفيسك بحر الشمال	مزيج شهران	البوني النيجيري
API	24°	35°	34°	39°	42°	44°	37°

Source : Ministère De L'industri Des P.ETT. Du Tourism, Les Chiffres Clés De L'énergie, Dunod, Paris, 1987, P46.

3- مقاييس الوحدة النفطية: هناك مقاييس محددة لقياس الثروة النفطية، وتعتمد هذه المقاييس إما على جانب

الحجم أو الوزن كما يلي²:

أ- الحجم: يتمثل أساسا في:

- البرميل: وهو وحدة قياس أمريكية والذي يعادل 159 لتر، وهو الوحدة الأكثر استعمالا؛
- المتر المكعب: وهو وحدة قياس تستعمل في بعض البلدان مثل: أوروبا الغربية كفرنسا وألمانيا، والذي يعادل 6.28 برميل.

ب-الوزن: ويعتمد على الطن كوحدة قياس بالرغم من تنوع المقياس الطني:

- الطن الطويل ويعادل 1006 كلف؛

- الطن المتري ويساوي 999 كلف؛

¹: محمد فوزي أبو السعود، "الموارد واقتصاداتها"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1985، ص 143.

²: أسامة فاضل الجمالي، "الطاقة والاقتصاد وسوق النفط، اساسيات صناعة النفط والغاز"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الجزء الثاني، 1977، ص 22.

الفصل الأول.....مدخل إلى النفط والاقتصاد النفطي

- الطن القصير ويساوي 906 كلغ.

4- نسبة الكبريت في النفط الخام: تزداد جودة النفط كلما قلت نسبة الكبريت فيه، لأن وجود الكبريت

في النفط بكميات كبيرة يتطلب تكاليف إضافية للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج¹.

وفيما يلي جدول يبين بعض خصائص النفط لبعض الدول النفطية:

جدول رقم (01-02): أنواع النفط الخام ونسب المنتجات البترولية.

الدولة	نوع البترول	API	الكبريت %	النوعية للمنتجات البترولية %		
				ثقيلة	متوسطة	خفيفة
السعودية	متوسط	34.2	1.6	48.5	31	20.5
	ثقيل	27.3	2.84	60.75	23.25	16
الكويت	متوسط	31.3	2.48	55.35	25.30	19.35
إيران	متوسط	34.3	1.35	47.5	30.25	22.25
	ثقيل	31.3	1.85	52	26.85	21.15
العراق	خفيف	36.1	1.88	44.4	30.6	25
	متوسط	34	1.95	50	28	22
الجزائر	خفيف	44	0.14	29	36	35
نيجيريا	ثقيل	27.1	0.25	48	40	12

المصدر: محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص ص 12، 13.

ثانيا: مميزات النفط

إضافة إلى خصائص النفط، فللنفط مميزات هامة ترفعه فوق مصاف مصادر الطاقة البديلة، ومن أبرزها نذكر

ما يلي²:

1- الميزة التكنولوجية الفنية: تتعلق بالمستوى التكنولوجي، فكل تقدم تكنولوجي في وسائل استغلال النفط

يعزز مركزه وأهميته من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج؛

¹: محمد محمود عمار، "الطاقة مصادرها واقتصاداتها"، مكتبة النهضة، الجزائر، 1989، ص 307.

²: حسن عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 245.

2- الميزة الانتاجية: السلعة النفطية: تتميز عموما بارتفاع انتاجيتها، وذلك راجع إلى أن النشاط الصناعي النفطي يتم بأساليب انتاج واستغلال متطورة فنيا وتكنولوجيا، وتكون تكاليف العمل في الدول النامية أقل مما عليه في الدول المتقدمة.

3- ميزة مرونة الحركة النفطية: يقصد بها سهولة نقل السلعة النفطية من مراكز انتاجها إلى مناطق استعمالها، وقد ساعد على ذلك الطبيعة السائلة للنفط.

4- ميزة الاستعمال الواسع: تتعدد وتتوسع استعمالات النفط، وتشمل مختلف المجالات والنشاطات الاقتصادية، وما يجعل هذه المادة موردا حيويا للاقتصاد العالمي هو أن المشتقات النفطية على اختلافها وتنوعها واسعة الاستعمال، وتدخل في كل مظاهر الحياة المعاصرة؛

المطلب الثاني: أهمية النفط في الاقتصاد الحديث

إن الحضارة المعاصرة قائمة في معظم جوانبها على النفط، ليس فقط لكونه مصدر للطاقة وسلعة استراتيجية لها مكانتها الاقتصادية، بل يتعدى ذلك بكونه ظاهرة لها مكانتها السياسية والعسكرية والاجتماعية، وأهميته تنعكس وتتجسد في جوانب رئيسية متعددة هي كالاتي:

الفرع الأول: أهمية النفط على الصعيد الاقتصادي

تشكل الطاقة برأي علماء الاقتصاد المحدثين أمثال "ألدا نو فرانكل" عاملا جديدا من عوامل الانتاج إلى جانب الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، وتعتبر الطاقة النفطية لحد الآن الأوفر والأسهل والأفضل، كما أن تبعية المجتمعات المعاصرة للنفط أصبحت وثيقة ويعتبر استهلاكه معيار للتقدم الاقتصادي¹. وتتجسد الأهمية الاقتصادية للنفط في العناصر التالية:

أولا: النفط كمصدر للطاقة

النفط هو أهم مصدر للطاقة في الاقتصاد، وقد اكتسب هذه الميزة نظرا للمزايا العديدة التي يتمتع بها²:

- أهمية النفط في التصنيع والمنتجات المتعددة؛
- انخفاض تكاليف إنتاج النفط بالمقارنة مع مصادر الطاقة البديلة؛

¹: مسعود ميهوب، "دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات اسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (للفترة الممتدة بين: 1986-2010)", مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، الدفعة: 2011-2012، ص 12.

²: يسرى محمد أبو العلا، "نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول"، دار الفكر الجامعي، القاهرة، الطبعة: 01، 2008، ص 18.

الفصل الأول.....مدخل إلى النفط والاقتصاد النفطي

- إيداع الأموال النفطية بالبنوك الدولية يجعل من مصادر البلدان المستهلكة والمودعة تزيد من استمرار النفط كمصدر للطاقة وبالتالي زيادة الاستثمار في أموال النفط.

ثانيا: النفط كمادة أولية وأساسية في الصناعة

ما يميز النفط كمادة أولية أنه لا يمكن استعماله إلا بعد إجراء عدة عمليات انتاجية عليها، والصناعة النفطية في حد ذاتها سواء الاستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاط صناعي واسع وكبير بحيث تحتل مكانة لها من خلال فعاليتها في القطاع الصناعي ككل، بالإضافة إلى الانشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات النفطية كالصناعات البتروكيمياوية (الاسمدة، صناعة المطاط والمستحضرات الطبية ...).

ثالثا: النفط كمصدر للإيرادات المالية

تتضح أهمية النفط كمصدر للإيرادات المالية بصفة أكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له من خلال انتاج الدخل القومي والتراكم الرأسمالي وتمويل برامج التنمية، كما أن للدول المستهلكة كذلك نصيب من الإيرادات النفطية وذلك في شكل ضرائب على الاستهلاك مثلا، ويساهم النفط في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جدا خاصة لما يكون في شكل مشتقات نفطية، ولقد شكلت نسبة مساهمة النفط في الدخل الوطني لمجموع الدول العربية لسنة 2005 نسبة قدرت بـ 38.8 % أي ما يعادل 413.6 مليار دولار¹.

نستخلص مما سبق أن الصناعة النفطية تحقق عدة نتائج مالية أهمها:

- 1- زيادة إيرادات النقد الأجنبي؛
- 2- توجيه الإيرادات الحالية للنفط للاستثمار بالقطاعات الانمائية والانتاجية بالدولة؛
- 3- تعمل صناعة النفط على توسيع حجم السوق وزيادة القوى الشرائية الفعلية نتيجة زيادة حجم الإيرادات وتداول رؤوس الأموال؛
- 4- توفير رأس المال اللازم لتمويل الاستثمارات الانمائية، لأن تصدير البرميل الواحد من النفط بعد تصنيعه يعطي عائدا أكبر من ثمن البرميل بشكله الخام، ولذلك فإن تصنيع النفط يرفع من معدل الدخل القومي وزيادة الأرصدة من العملات الصعبة،

رابعا: النفط أهم سلعة في التبادل التجاري

يشكل النفط ومشتقاته سلعة تجارية دولية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري، لأن النفط ومشتقاته يتم تداولها في كل دول العالم، وتكون نسبة عالية من مجموع السلع المتبادلة دوليا، وتزداد أهمية النفط في التجارة

¹: مسعود ميهوب، مرجع سبق ذكره، ص ص 12، 13.

الفصل الأول.....مدخل إلى النفط والاقتصاد النفطي

الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات النفطية الخام المصدر الأساسي في ميزان مدفوعاتها، ومن هذه البلدان من يعتمد في تبادله التجاري الخارجي اعتمادا كليا على النفط¹.

الفرع الثاني: أهمية النفط على الصعيد السياسي

إن علاقة النفط بالسياسة هي علاقة قديمة تعود إلى تاريخ اكتشافه، إلا أنه أصبح محورا في السياسة الدولية بعد أن حل مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة، حيث كتب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1924 عند افتتاح اللجنة الفيدرالية للنفط أن "تفوق الأمم يمكن أن يقرر بواسطة امتلاك النفط ومنتجاته"، ويعتقد سياسة الولايات المتحدة أن النفط هو الانتاج العالمي الذي يجب أن يبنى على أساسه السلام، ولا تنحصر مظاهر الأهمية السياسية للنفط في يد الدول المستهلكة له من خلال اعتباره غاية لتنافسها من أجل بسط النفوذ على مناطق النفط، فالدول المنتجة استعملته لأغراضها السياسية كما حدث مع الدول العربية في حرب 1973، والأمم المتحدة عند فرض عقوبات على العراق من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء، وعليه فإن النفط بات يشكل عاملا مؤثرا في صنع القرار السياسي في كل من الدول المنتجة والمستهلكة معا².

الفرع الثالث: أهمية النفط على الصعيد الاجتماعي

إن للنفط تأثيرا كبيرا على الحياة الاجتماعية وذلك من خلال المظاهر التالية³:

- أهمية النفط للمواصلات: أصبح النفط بمثابة الدم للنقل الحديث، وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات حوالي 35% من مجموع النفط المستهلك في العالم.
- المنتجات البتروكيمياوية واستخداماتها: حلت المنتجات البتروكيمياوية محل المنتجات الطبيعية، بحيث بات من الصعب الاستغناء عنها في حياتنا كمواد البلاستيك، المنظفات، الادوية والاسمدة ... الخ.
- دور القطاع النفطي في تشغيل اليد العاملة: نظرا لكون الشركات التي تعمل في القطاع النفطي من الشركات الكبرى، فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات والاختصاصات، وعلى الرغم من كون الصناعة النفطية كثيفة التكنولوجيا إلا أنها تساهم مساهمة فعالة في تشغيل اليد العاملة.

¹: حافظ برجاس، "الصراع الدولي على النفط العربي"، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2000، ص 6.

²: مسعود ميهوب، مرجع سبق ذكره، ص 14.

³: المرجع نفسه، ص 15.

- دور الشركات النفطية في الانشطة: إن للشركات النفطية دورا هاما في تفعيل النشاط الاجتماعي كمساهمتها في دعم العاملين لديها، أو المساهمة في مختلف التظاهرات الرياضية، الثقافية والترفيهية كبناء المدارس مثلا.

المطلب الثالث: مكانة النفط في ميزان الطاقة العالمي

من بين أهم الدراسات التي يهتم بها الباحثون في مجال الطاقة عموما والباحثون في مجال النفط خصوصا، هو معرفة حجم الاحتياطي العالمي للنفط، وكذا القدرات الانتاجية في الدول النفطية، حيث يمكن من خلال معرفة هذا العنصر تحديد طبيعة التعامل مع أنواع الطاقة المختلفة، كما تتحدد على أساسها طبيعة العلاقة بين الدول المصدرة والمستهلكة، بالإضافة إلى أنه يؤثر مباشرة على الأسعار في الأسواق العالمية.

الفرع الأول: الاحتياطي العالمي للنفط

أولا: مفهوم الاحتياطي النفطي

هو الثروة النفطية التي يمكن استغلالها بصورة متكاملة على الصعيدين الاقتصادي والتقني، وتتأثر مسالة تحديد الاحتياطي النفطي بالمتغيرات الحاصلة في التكنولوجيا المعتمدة في عمليات البحث والاستخراج أو الكلفة ومستويات الأسعار لهذه المادة الأولية¹.

ثانيا: أنواع الاحتياطي النفطي

تقسم أنواع الاحتياطي حسب المتغيرات التكنولوجية، الفنية والاقتصادية إلى²:

- 1- الاحتياطي المؤكد: وهي الكميات الثابت وجودها فعلا في باطن الأرض، ومن الممكن استخراجها بالوسائل المتوفرة من الحقول المكتشفة.
- 2- الاحتياطي المتوقع: وهي الكميات التي يمكن استخراجها بعد استخراج الاحتياطي المؤكد أو كمية النفط التي يمكن الحصول عليها بعد تطوير الحقول النفطية.
- 3- الاحتياطي المحتمل: وهي الكميات التي لم يتم استكشافها بعد، ويعتقد الجيولوجيون وجودها بعد إجراء عمليات الحفر.

¹: حافظ البرجاس، مرجع سبق ذكره، ص 23.

²: محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 33.

ثالثا: تقديرات الاحتياطي النفطي العالمي

لا يمكن تحديد بدقة ما هو مقدار النفط الذي لا يزال باقيا في باطن الأرض، خاصة في ظل استمرار الاستكشافات النفطية وتوقع استمرارها في المستقبل القريب على الأقل، بل إن حسابات الاحتياطي الحالية ليست دقيقة، في هذا الصدد قدرت جمعية المحترف للنفط الفرنسية (Comité professionnel du pétrole) CPDP الاحتياطي العالمي للنفط عند نهاية سنة 2011 بحوالي 207807 طن (بما يعادل 1523225.31 برميل)، أي بزيادة قدرها 12.43 % بالمقارنة مع سنة 2009 عندما قدر الاحتياطي بـ 184745 طن²، في حين أن دورية النفط والغاز التي تصدر في هيوستن الأمريكية قدرت الاحتياطي العالمي سنة 2008 بنحو 1.266 تريليون برميل، وهو رقم أعلى بقليل من رقم 1.213 تريليون برميل الذي تم تقديره من قبل نفس الهيئة سنة 2007، ذلك أنها أضافت البتومين القابل للاستخلاص والموجود بطبقات رمال القارة الكندية والمقدر بـ 174.8 مليار برميل¹.

كما ارتفع احتياطي النفط العالمي في عام 2013 بمقدار 600 بليون برميل إلى 1688 مليون برميل على الصعيد العالمي، على الرغم من الانتاج التراكمي من 332 مليون برميل خلال السنوات العشر الماضية، وهكذا وصلت الاحتياطات العالمية تقريبا إلى 350 مليون برميل، وتجمع جل الدراسات الجيولوجية على أن أكبر نسبة من احتياطات النفط موجودة في جنوب ووسط أمريكا ويتوزع الباقي على مختلف مناطق العالم، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01-03): نسب الاحتياطي النفطي الى الانتاج في العالم حسب المناطق.

الوحدة: ألف مليون برميل يوميا

المناطق	نهاية 2013	النسبة من الاحتياطي الكلي
امريكا الشمالية	37.38	11.25 %
جنوب شرق ووسط امريكا	123.83	38.80 %
اوروبا	23.50	07.98 %
الشرق الاوسط	78.11	24.50 %
افريقيا	40.48	12.70 %

¹: علي رجب، "تطور انتاج النفوط غير التقليدية وانعكاساتها على الاقطار الاعضاء"، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتول، الكويت، العدد 125، 2008، ص 116.

الفصل الأول.....مدخل إلى النفط والاقتصاد النفطي

آسيا باسفيك ¹	14.03	04.40 %
المجموع	319.33	100 %

المصدر: علي رجب، مرجع سبق ذكره، ص 117.

يتبين من خلال بيانات الجدول رقم (01-03): أن أكبر نسبة من احتياطات النفط موجودة في جنوب شرق ووسط أمريكا والبالغة 123.83 مليون برميل، ثم تليها منطقة الشرق الأوسط والبالغة 78.11 مليون برميل من الاحتياطي العالمي المقدر بـ 319.33 مع نهاية سنة 2013، وتليها منطقة افريقيا بـ 12.70% من الاحتياطي العالمي، ثم تليها أمريكا الشمالية بحوالي 11.25% من الاحتياطي العالمي والمتمثلة في 37.38 مليون برميل، ثم تليها أوروبا بحوالي 08% من مجموع الاحتياطي العالمي، ومع التقدم التكنولوجي الكبير في السنوات الأخيرة أصبح تقدير كميات موارد الطاقة المدفونة في باطن الأرض أمراً ممكناً.

الفرع الثاني: الإنتاج العالمي للنفط

في صناعة النفط يجب التفرقة بين مفهومين أساسيين، أولهما القدرة الانتاجية للنفط، وثانيها إنتاج النفط، ويقصد بتلك التفرقة إبراز أحد الأعراف التي جرى عليها العمل في الصناعة وهو الاحتفاظ بقدرة إنتاجية أو مغلقة لمواجهة الطوارئ غير المتوقعة.

وفيما يلي جدول يبين تطور الإنتاج النفطي العالمي لعينة مختارة من الدول خلال الفترة (2004-2014):

الجدول رقم (01-04): تطور الإنتاج النفطي العالمي لعينة مختارة من الدول خلال الفترة (2004-

2014)

الوحدة: ألف برميل يوميا

السنة	أمريكا	كندا	روسيا	السعودية	الإمارات	إيران	العراق	الصين	الجزائر	الأوبك	إجمالي الانتاج العالمي
2004	7250	3080	9335	10458	2836	4201	2030	3486	1921	34040	80938
2005	6897	3041	9598	10931	2922	4184	1833	3642	1990	35170	81963
2006	6827	3208	9818	10671	3099	4260	1999	3711	1979	35489	82417
2007	6860	3290	1044	10268	3001	4303	2143	3742	1992	35161	82220
2008	6784	3207	9950	10663	3026	4396	4228	3814	1969	36279	82847

¹: تشمل آسيا باسفيك الدول التالية: أستراليا، بروني، الصين، الهند، اندونيسيا، ماليزيا، تايلند، الفيتنام، اليابان، كوريا الجنوبية وغيرها.

الفصل الأول.....مدخل إلى النفط والاقتصاد النفطي

81149	33978	1775	3805	4252	4249	2723	9663	10139	3202	7260	2009
83190	35073	1689	4077	4290	4352	2895	10075	10336	3332	7556	2010
83980	35939	1642	4074	2801	4373	3325	11144	10516	3515	7861	2011
86150	37472	1537	4155	3116	3742	3406	11635	10640	3740	8904	2012
86579	36628	1485	4216	3141	3525	3648	11393	10777	3977	10069	2013
88673	36593	1525	4246	3285	3614	3712	11505	10838	4292	11644	2014
100.00	41.0	1.6	5.0	3.8	4.0	4.0	12.9	12.7	5.0	12.3	الحصة 2014

المصدر: حافظ البرجاس، مرجع سبق ذكره، ص 26.

يلاحظ من الجدول رقم (01-04): تطور إنتاج النفط من سنة لأخرى عدا سنة 2009 المتعلقة بالأزمة الاقتصادية المعروفة، وبخصوص احصائيات 2014، يسيطر الأوبك على أكثر من 41% من الإنتاج العالمي، وتحتل السعودية مقدمة هذه الدول بـ 12.9%، تليها روسيا بـ 12.7%، ثم أمريكا بـ 12.3%، ثم الصين وكندا بنسبة 5% لكل منهما، ثم إيران بـ 4%، تليها العراق بـ 3.8%، وتحتل الجزائر مرتبة متوسطة عالميا في إنتاج النفط بـ 1.6%.

الفرع الثالث: الاستهلاك العالمي للنفط

شهد الاستهلاك العالمي للنفط ارتفاعا مستمرا، وذلك بالنظر إلى أهميته الاقتصادية حيث أصبح بعد الحرب العالمية الأولى من أكثر مصادر الطاقة استخداما، وقد بلغ استهلاك النفط معدل 92086000 برميل يوميا سنة 2014 بزيادة 0.8% مقارنة بنسبة 2013، ولإيضاح الأهمية نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (01-05): تطور استهلاك النفط لعينة مختارة من الدول خلال الفترة (2004-2014).

الوحدة: ألف برميل يوميا

إجمالي الاستهلاك العالمي	البرازيل	كوريا الجنوبية	البرازيل	إيران	اليابان	الهند	الصين	روسيا	كندا	أمريكا	السنة
83107	2050	2294	2050	1549	5270	5656	6740	2660	2309	20732	2004
84411	2108	2312	2108	1700	5354	2606	6923	2679	2288	20802	2005
85328	2139	2320	2139	1845	5174	2737	7437	2761	2295	20687	2006
86741	2297	2399	2297	1875	5014	2941	7817	2780	2361	20680	2007
86923	2452	2308	2452	1960	4848	3077	7937	2866	2315	19490	2008
87531	2486	2339	2486	2012	4389	3237	8212	2774	2190	18771	2009

الفصل الأول.....مدخل إلى النفط والاقتصاد النفطي

87687	2701	2370	2701	1874	4442	3319	9266	2895	2316	19180	2010
88974	2813	2394	2813	1910	4439	3488	9791	3096	2404	18882	2011
88846	2860	2458	2860	1928	4688	3685	10231	3137	2372	18490	2012
91243	3048	2455	3048	2038	4521	3727	10664	3179	2383	18961	2013
30856	3229	2456	3229	2024	4298	3846	11056	3196	2371	19035	2014
100.00	4.3	2.6	3.4	2.2	4.7	4.3	12.4	3.5	2.4	19.9	الحصة 2014

المصدر: محمد الرميحي، "النفط والعلاقات الدولية"، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 1982، ص 09.

يلاحظ من الجدول رقم (01-05): أن أكبر ثلاث دول مستهلكة للنفط عالميا سنة 2014 هي أمريكا بـ 19.9%، تليها الصين بـ 12.4%، ثم اليابان بـ 4.7%، ثم دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب شرق آسيا.

المبحث الثاني: الصناعة النفطية

إن تطور الصناعة النفطية منذ سبعينات القرن الماضي شكل محور إهتمام كل دول العالم بما فيها الدول الصناعية المتقدمة، وتجسد الاهتمام حول الاستثمار في هذا المورد الاستراتيجي الهام سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي، ذلك أن النفط ظل لمدة عقود طويلة إلى الآن، مصدر رئيسي للطاقة ومحرك أساسي للصناعة في العالم برمته. حيث أن الدول المعنية بهذا الامر، وهي الدول النفطية، بذلت مجهودات كبيرة من أجل توحيد سياستها المستقبلية في مجال الطاقة، وذلك لمواجهة هذه الصناعة التي حظيت باستثمارات هائلة لم تحظى بها أي صناعة أخرى في العالم.

المطلب الاول: مفهوم الصناعة النفطية

"الصناعة النفطية هي مجموعة النشاطات الاقتصادية والفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية، سواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك الخام إلى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الانسان¹."

إن صناعة النفط لها أهمية بالغة في الشؤون المحلية سواء للأقطار المنتجة أو المستهلكة، كما تشكل أساسا للعلاقات الدولية في عالم اليوم².

ومن المعروف لدى المعنيين بالشؤون الاقتصادية بوجود صنفين من الصناعة تتمثل في الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، الأولى تهدف إلى استخراج الثروات الطبيعية من باطن الأرض وتسويقها بعد إجراء ما يستلزم

¹: محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 6.

²: محمد الرميحي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

الفصل الأول.....مدخل إلى النفط والاقتصاد النفطي

هذا التسويق من تركيز أو تنقية أو تعبئة، أما الثانية فهي تهدف إلى تحويل تلك المواد الأولية على أشكال أخرى تزيد من مجالات استخراجها لخدمة المزيد من الأغراض الانتاجية أو الاستهلاكية، لذلك فإن الصناعة النفطية مهما تعددت مراحلها الصناعية وتنوعت مجالاتها فإنها صناعة تجمع بين النشاط الاستخراجي وكذلك النشاط الصناعي التحويلي في آن واحد، سواء كان ذلك التصنيع التحويلي لمرحلة واحدة أو لمراحل تصنيعية لاحقة متعددة ومتنوعة. فإذا كان النشاط الصناعي النفطي متعدد في مراحل ومنتجات ومختلف في مجالاته وبصورة واسعة ومتراصة، فإن هذه الصناعة عموماً لها السمات أو الخصائص التي تجعلها متميزة عن بقية النشاطات الاقتصادية الصناعية الأخرى، ومن أبرز هذه الخصائص نذكر ما يلي¹:

- الصناعة النفطية تتطلب توفير رؤوس أموال بكميات كبيرة؛
- أن نسبة رأس المال الثابت في الصناعة النفطية تكون عالية وكبيرة مقارنة بنسبة رأس المال المتغير؛
- الصناعة النفطية تقوم على وسائل ومعدات عمل وإنتاج متطورة فنياً وتكنولوجياً؛
- النشاط الصناعي النفطي يعتمد بصورة كبيرة على العمل الذي يتطلب مهارات وفنيات عالية وتدريب خاص وتحصيل علمي متقدم؛
- أن العرض والطلب على السلعة النفطية يتصفان بكون مرونتهما معدودة في المدى القصير؛
- أن الصناعة النفطية تقوم على الأساس على الاحتكار في استغلال الثروة النفطية، فقد يكون احتكار ذو طابع عام من الشركات الوطنية للدولة أو ذو طابع خاص في حالة احتكار التطور التقني والتكنولوجيا في مجال البحث والتنقيب واستخراج النفط؛
- يتميز النشاط الصناعي النفطي باحتوائه على عنصر المخاطرة، خاصة في مراحل الأولى من البحث والتنقيب.

المطلب الثاني: مراحل الصناعة النفطية

تمر الصناعة النفطية بمجموعة من النشاطات الاقتصادية المنصبة نحو إنتاج واستهلاك المورد الطبيعي النفطي، وإن تلك الأنشطة المتعددة والمختلفة في طبيعتها ودورها وهدفها تكون مترابطة ومتكاملة فيما بينها خاصة وأن مادتها الأساسية هي النفط، وفيما يلي عرض موجز لتلك الأنشطة في مختلف المراحل:

¹: محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 7.

الفرع الأول: مرحلة البحث والتنقيب

هي المرحلة المتضمنة مختلف الدراسات التحليلية والأعمال التطبيقية في الجوانب الفنية والجيولوجية والاقتصادية والتكنولوجية والمهافة نحو معرفة وتحديد تواجد الثروة النفطية، سواء كانت من ناحية كمياتها وأنواعها وموقعها الجيولوجي والجغرافي أو من ناحية مدى سلامة الاستغلال الاقتصادي لتلك الثروة الطبيعية، وهذه المرحلة من النشاط الاقتصادي النفطي يتوفر فيها عنصر المغامرة أو المخاطرة على تنوعه واختلافه من منطقة إلى أخرى، وعنصر المغامرة والمخاطرة مرتبط وناجم عن طبيعة هذا النشاط، حيث يتم إنفاق رؤوس أموال كبيرة ولفترة زمنية ليست بالقصيرة، ولشيء مادي وكامن في باطن الأرض قد يعثر عليه أو قد لا يعثر عليه، بعد القيام بعمليات البحث عنه وحفر الآبار التجريبية¹.

الفرع الثاني: مرحلة الاستخراج

يتدفق النفط في معظم الآبار الإنتاجية الأولى بقوة الدفع الطبيعية، ولكن مع مرور الوقت تنخفض حدة هذا الضغط مما يستلزم استخدام وسائل الرفع الآلي، ويتم التدفق الطبيعي للنفط نتيجة لانخفاض ضغط البئر عن ضغط مكامن النفط مما يسهل تدفق النفط في البئر، وتعتمد سهولة التدفق بالإضافة إلى اختلاف الضغط على مدى لزوجة النفط وعلى نفاذية الطبقة الحاملة له، وينتج الضغط الطبيعي في مكامن النفط نتيجة لدفع الماء الذي يوجد بكميات كبيرة تحت النفط، حيث أن سرعة جريان الماء تفوق سرعة جريان النفط، مما يؤدي إلى الإسراع في معدل الإنتاج، أو نتيجة لدفع الغاز الذي يوجد مع الزيت في المكامن النفطي، بحيث يندفع الزيت إلى فتحة البئر نتيجة لتمدد الغطاء الغازي مما يدفع بالزيت أمامه، أو نتيجة لتمدد الغاز المذاب في الزيت وبمساعدة خاصية الجاذبية ومهما كانت قوة الضغط التي تؤدي إلى التدفق الطبيعي للنفط في الحقل فإنها تضعف مع تزايد الإنتاج، مما يستلزم استخدام وسائل أخرى كضخ كميات كبيرة من الماء إلى الحقل لدفع النفط إلى فوهة البئر، أو حقن البئر بالبخار أو الماء الساخن أو الهواء لتخفيف لزوجة السوائل النفطية وتسهيل استخراجها، وفي حالات كثيرة يتم تركيب مضخة لرفع النفط إلى السطح (وسائل الرفع الآلي)².

¹: محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 4.

²: سيد فتحي أحمد الخولي، "اقتصاد النفط"، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الخامسة، 1997، ص 111.

الفرع الثالث: مرحلة نقل النفط

وهي المرحلة الثالثة والهادفة إلى نقل النفط الخام من مراكز أو مناطق إنتاجه إلى مناطق تصديره أو تصنيعه التكريري، ويتم ذلك بالوسائل التالية¹:

- ❖ الأنايب: تقدمت هذه الوسيلة لدرجة أن قطر الأنايب يصل أحيانا إلى 75سم؛
- ❖ ناقلات النفط: هي سفن معدة لنقل النفط، وقد وصلت حمولة بعض الناقلات إلى مليون برميل؛
- ❖ السكك الحديدية: ينقل النفط في عربات ذات صهاريج خاصة؛
- ❖ الطرق: ينقل النفط بواسطة الشاحنات ذات الصهاريج.

الفرع الرابع: مرحلة التكرير

يتم خلال هذه المرحلة الحصول على المنتجات الأساسية من النفط الخام، وتشتمل تلك المنتجات على المنتجات الخفيفة كالغاز والبنزين، والمنتجات الوسطى كالكيروسين، زيت الغاز وزيت التدفئة، والمنتجات الثقيلة كزيت الوقود الذي يستخدم في محطات توليد الكهرباء، وبالإمكان تقسيم مراحل التكرير التي تتم في المصافي إلى ثلاثة أقسام كما يلي²:

- العمليات الطبيعية: لا يحدث بها تغيرات في التركيب الكيميائي للمركبات الهيدروكربونية المتواجدة في النفط الخام؛
- العمليات التحويلية: يحدث فيها تغيير من خلال عمليات التكسير والتضخيم؛
- عمليات المعالجة: تساعد على ضبط مواصفات المنتجات عن طريق إزالة الشوائب كالمركبات الكبريتية وبقية المعادن.

الفرع الخامس: مرحلة التوزيع والتسويق

تشمل هذه المرحلة بيع المنتجات النفطية وتوزيعها. وكما أسلفنا، فلكل نوع من انواع النفط الخام مواصفاته الخاصة به، والتي تحدد المنتجات التي يمكن انتاجها منه، وبالتالي فان الطلب على مصفاة معينة يمكن ان يتغير من حين لآخر حسب نوعية الطلب ولأسباب فصلية او اقتصادية او بيئية. وتحدد الاسعار عادة لاي من المنتجات المكررة بناء على اعتبارات ومواصفات فنية بالإضافة الى أخرى اقتصادية وجغرافية³.

¹: سارة حسين منبينة، "جغرافيا الموارد والانتاج"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص 324.

²: محمد ختاوي، "النفط وتأثيره في العلاقات الدولية"، دار النفائس، بيروت، 2010، ص 17.

³: محمد ختاوي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

الفرع السادس: مرحلة التصنيع البتروكيمياوي

وهي المرحلة الهادفة إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية النفطية إلى منتجات سلعية بتروكيمياوية مختلفة ومتنوعة تعد بالمئات كالأسمدة الزراعية، المنظفات، المبيدات، الأصباغ والمواد البلاستيكية... الخ. إن هذه المرحلة تضم عدد واسع وغير محدود من نشاطات اقتصادية وصناعية مهمة وحيوية في مجال الاقتصاد الوطني والعالمي.

إن مرحلة التصنيع الكيماوي يمكن اعتبارها ضمن المراحل الأخرى الأولية نظرا للتراطيف فيما بينها واعتماد نشاطها الصناعي كله على المادة النفطية بصورها وأشكالها المختلفة، وتعتبر هذه المرحلة من ضمن مراحل الصناعة النفطية نظرا للاستقلالية فيما بين تلك المراحل، خاصة وأن العملية الإنتاجية النفطية تكتمل لوحدها بالمراحل الخمسة فقط من دون مرحلة التصنيع البتروكيمياوي، وهناك العديد من البلدان يقتصر النشاط الصناعي النفطي على المراحل الخمسة الأولى، كما أن هناك العديد من البلدان يقتصر إنتاجها فقط على مرحلة التصنيع البتروكيمياوي مثل العديد من بلدان أوروبا الغربية التي لا تتوفر على مادة النفط¹.

المطلب الثالث: التحديات المستقبلية للصناعة النفطية

تعتبر الصناعة النفطية من أهم الصناعات المشكّلة للعلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية إذ يدخل في إنتاج العديد من المنتجات والخدمات والوسائل الأساسية، وهو بذلك يعتبر مادة مطلوبة بشكل كبير من طرف مختلف الدول. ولذلك فإن عملية التنقيب عن النفط واستخراجه ونقله بين مناطق العالم تعتبر نشاطا اقتصاديا قائما بذاته، ولكن بالمقابل نجد أن هذا النشاط له آثار كبيرة على البيئة والعناصر المشكّلة لها والكائنات التي تتعايش فيها، ويؤثر نشاط استخراج النفط ونقله الذي تقوم به هذه الشركات على البيئة المحيطة بها، ولذلك فإنه تلقى على عاتقها مسؤولية كبيرة فيما يتعلق بحماية العناصر البيئية، ما يحتم على دول العالم أجمع البحث عن مصادر الطاقة البديلة النظيفة التي تعتبر البديل والخيار الوحيد في الوقت الراهن لمواجهة هذه التحديات البيئية من دون تجاهل عنصر آخر ألا وهو أمن الطاقة الذي يعادل في أهميته حياة واستمرارية أسلوب الرفاه الذي عرفه الإنسان أوائل القرن 19م.

¹: قويدري فوشيح بوجمعة، "انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، الدفعة: 2008-2009، ص 11، 12.

الفرع الأول: نضوب النفط

عاجلاً أم آجلاً سينضب النفط، حيث أن بعض التقديرات تشير إلى أن ساعة الصفر ستدق بعد 50 عاماً، وبعضها الآخر أكثر تفاؤلاً يبتعد بالموعد ليحل بعد 100 عام أو أكثر قليلاً، بعيداً عن هذا الجدول والأرقام المتضاربة التي يشير بعضها إلى أن البشر استخرجوا من باطن الأرض - منذ اكتشاف النفط قبل أكثر من 120 عاماً وحتى الآن- نحو تريليون برميل، وأن هناك تريليونا آخر كاحتياطي مؤكد، وثالث سيجري اكتشافه في أقصى تقدير خلال تقادم السنوات، وأن الحقيقة المؤكدة أن النفط سينضب كغيره من الموارد الطبيعية غير المتجددة، والعالم سيعتمد على مصادر أخرى للطاقة سواه، وهذا التحول بدأ منذ سنوات طويلة وأنفقت دول فقيرة نفطياً عشرات المليارات من الدولارات على أبحاث ودراسات وتجارب تستهدف الاستغناء عن الوقود الهيدروكربوني.

كما أن نماذج التنمية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية وعلى رأسها البلدان النفطية غالباً ما تشهد خلطاً بين النمو الاقتصادي الذي يستهدف زيادة الناتج الإجمالي من السلع والخدمات وغيرها من جهة، وبين نموذج التنمية الاقتصادية بمفهومها الواسع الذي يضم بالإضافة إلى الاهتمام بمعدل النمو الاقتصادي الرقمي والكمي أبعاداً أخرى إنسانية واجتماعية وثقافية، أي أنه يهتم بالاستثمار في البشر بالتوازي مع اهتمامه بتنمية الموارد وحسن إدارتها واستثمار عوائدها بالشكل الأمثل.

كما نشرت وكالة الطاقة الأمريكية تقريراً مثيراً يبغي كافة الفرضيات القديمة التي تحدثت عن احتمالية نضوب إمدادات النفط، أكدت فيه أن التكنولوجيا الحديثة وما ينتج عنها من طرق حفر واستخلاص للنفط في الولايات المتحدة الأمريكية تضع كل التقديرات السابقة في محمل الريح، فأمركا التي بدأت صادرتها النفطية بالارتفاع بعد 2012 بشكل دراماتيكي ستكون خلال سنوات قليلة قادمة أحد أهم اللاعبين الدوليين المتحكمين ربما بمنظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، وأحدث تقرير نشرته الوكالة يتحدث عن أن الولايات المتحدة الأمريكية في طريقها لإنتاج ما يعادل إنتاج المملكة العربية السعودية مع حلول عام 2020، إلا أن التقرير يشير في الوقت نفسه إلى أنها قد تكون قادرة على إنتاج نفس القدر قبل حلول عام 2017، ومن ناحية علمية فإن السبب الرئيسي لهذه الزيادة في إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية للنفط هو البدء بإنتاج النفط من الصخور الزيتية بالإضافة إلى إنتاجه من مصادر أخرى كالرمل المضغوط بشدة، كما أن مدير متابعة أسواق النفط في الوكالة الدولية للطاقة "أنطوان هالف" أكد أن نظرية وصول النفط إلى الذروة قد انحسرت حتى إشعار آخر، وقد كان العالم يعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية

متجهة نحو النضوب في احتياطياتها النفطية وأنها مضطرة للاعتماد على استيراد النفط بشكل كبير، إلا أن هذا التغيير في التكنولوجيا الخاصة بالنفط أعطى الأمل بالاكتماء الذاتي من الآن فصاعداً¹.

الفرع الثاني: أمن الطاقة

تزايد طلبات سكان العالم الذين يتنامى عددهم باستمرار، والاضطرابات المدنية، والهجمات الإرهابية، والأخطاء البشرية، والكوارث الطبيعية... إلخ كل هذه المسائل تشكل تبعات إضافية لمستقبل مليء بالتمنيات فيما يتعلق بصناعة الطاقة، فأمن الطاقة قضية معقدة تتطلب نهجاً مختلفاً إذا أرادت الدول والشركات أن تتجنب الوقوع بين مطرقة تزايد الطلب على الطاقة وسندان تحقيق أهداف التغيير المناخي، كما أن التحدي الذي تواجهه الحكومات وصناعة الطاقة ليس مجرد " استمرار الإنارة" من خلال تأمين خطوط الإمداد من البلدان المنتجة للطاقة إلى الدول المستهلكة للطاقة وإنما يتطلب استراتيجية محكمة تضمن تحقيق الأهداف المتعلقة بخفض انبعاث الكربون بكلفة معتدلة وبعد ما يقرب من 20 عاماً من الاهتمام المحدود تعود المسائل المتعلقة بأمن الطاقة لتحتل جانباً من الحديث في الشؤون الاستراتيجية. فاضطراب أسعار النفط العالمية والقلق بشأن أوضاع الطاقة المحلية داخل الولايات المتحدة أديا إلى نشوء مخاوف من حدوث أزمة "ثالثة" في الطاقة. والشرق الأوسط كمنطقة وبصفتها منتجا ومصدرا للطاقة له موقع الهيمنة يتربع في قلب هذه المناظرات التي عادت إليها الحياة من جديد، وقد تعززت هذه الحقيقة من خلال الهجمات الإرهابية في سبتمبر 2001، والجدال بشأن العلاقات الأميركية السعودية، والحرب في العراق والطاقة عامل يحتل موقع الصدارة في المفاهيم الاستراتيجية الغربية عن الشرق الأوسط، بالإضافة إلى كونها عاملاً يحدد الطريقة التي تنظر بها المنطقة إلى نفسها، كذلك فإن الطاقة متغير مهم في رفاه واستقرار الأنظمة الحاكمة وهي جزء لا سبيل لتجاوزه في حسابات الأمن الإقليمي، فأشد المشاكل السياسية التي تواجهها الولايات المتحدة وحلفائها في الشرق الأوسط إلحاحاً ومن بينها مشكلة الإرهاب ومحاولة تأمين الاستقرار في العراق وإعادة إعمارها والصراع العربي الإسرائيلي، وسياسات الاحتواء تجاه إيران وليبيا تنطوي كلها على بعد متصل بالطاقة، فأمر الطاقة وشؤون الشرق الأوسط متصلة ببعضها اتصالاً لا سبيل إلى فصله في المفاهيم الاستراتيجية الغربية، ومع أن ظروف أسواق الطاقة في المنطقة والعالم قد تغيرت بشكل جوهري فإن الأوجه التقليدية لهذه الصلة لا تزال قائمة كما هي، فصناع السياسة والاستراتيجيون ما زالوا يركزون تحت تأثير التركة التي خلفتها أزمتان سابقتان للطاقة الأولى في مطلع السبعينيات والثانية في مطلع الثمانينيات، حيث تركت هاتان التجريتان صوراً لن تمحى عن الكيفية التي يمكن بها استخدام النفط كوسيلة للإكراه السياسي، وعن مدى هشاشة وضع الاقتصاديات الصناعية الحديثة أمام أية اضطرابات تقع في سوق الطاقة، وهذه الصور تستمد حيويتها من قلق تقليدي أقدم عهداً يتعلق بتوفر المنافذ المؤدية

¹: سلام إبراهيم كبة، «التنمية البشرية المستدامة»، مجلة عراق الغد، جامعة العراق، العراق، العدد: 1871، 2015/04/03، ص7.

إلى الموارد الاستراتيجية وهو تقليد فيه انقطاع صلة ملحوظ ما بين الفهم المتصور والواقع الفعلي، ولتقريب الفكرة نقول أن الحكومات كانت في أغلب الأحيان تضخم من حجم مشكلة شح الموارد واحتمالات تعرضها للانقطاع، وبالتالي فقد كانت تجعل من كلمة (الاعتماد) دائما مرادفا مساويا في المعنى لكلمة (هشاشة الوضع) حيثما تعلق الأمر بالتبادل التجاري بين الطاقة واللاطاقة من السلع، كما ثبت أن أشد التنبؤات حول تضائل الموارد الهيدروكربونية (ومنها النفط) كان بلا أساس¹.

الفرع الثالث: منافسة الطاقات البديلة للنفط

قد توفر مصادر الطاقة البديلة منفذا واحدا نحو مستقبل منخفض الكربون، لكن الكلفة المقترحة في سوق الائتمان المحدود الحالي قد تكون باهظة، وكان العديد من خبراء صناعة الطاقة الذين حضروا مؤتمر "مجموعة إنسايد للطاقة" حول أمن الطاقة الذي انعقد في لندن قد أوضحوا أن الوقود الأحفوري سيبقى في المدى القصير إلى المتوسط على الأقل، وله دورا كمصدر مهم من مجموع مصادر الطاقة ويوفر الوقود النووي طاقة خالية من الكربون ولكن العديد من الدول الأوروبية بدأت في أعقاب كارثة "فوكوشيما" تُبدي مخاوفها بشأن سلامة الأجنحة الخضراء وغالبا ما تخلق هذه العوامل مجتمعة مجموعة من التحديات المتناقضة أمام قطاع صناعة الطاقة في محاولاته لتأمين إمدادات الطاقة، وكان ارتفاع أسعار النفط قد أعطى طاقة الرياح من المحطات البرية القدرة على منافسة الغاز الطبيعي، بحيث قلل أهمية الاستمرار في دعم سعر الغاز، لكن قطاعات أكثر كلفة في هيكل الطاقة البديلة وبصفة خاصة الطاقة الشمسية ستتضرر كثيرا بالتراجع عن السياسات البيئية الحكومية، ومع أن العديد من دول العالم تحاول الاستفادة من مكبات النفايات البلاستيكية وطحالب المستنقعات لتحويلها إلى مصادر طاقة بديلة إلا أنه في ضوء اشتداد تداعيات التباطؤ الاقتصادي المستمر فإن دواء قطاع الطاقة المتجددة قد يكون هو الدواء نفسه (سعر أقل للنفط)، فقد عمل الدعم الحكومي والأسعار التي ارتفعت إلى مستويات قياسية في منافسة الوقود الحفري على دعم ازدهار الطاقة البديلة إلا أن هذه العوامل ذاتها بدأت تضر بهذا القطاع، ويعرض الاعتماد على الدعم مصادر للطاقة كالرياح والشمس لأهواء الحكومات التي تصارع أولويات أوسع نطاقا للناخبين خلال التباطؤ الاقتصادي العالمي، ومع ارتفاع كلفة النفط والطاقة أصبح المستهلكون أقل تقبلا للتكاليف الإضافية التي تحملها لهم شركات المرافق من أجل خيارات الحفاظ على البيئة، وقال "بيتر اثيرتون" محلل المرافق لدى سيتي جروب: "الأولويات الحكومية في السنوات الخمس الأخيرة أو نحو ذلك كانت بكل وضوح البيئة وأمن الإمدادات وفي آخر القائمة السعر..."، وفجأة قفز السعر إلى قمة القائمة، كما أضاف في قوله أنه: "إذا انخفض سعر النفط مرة أخرى إلى 80 دولارا فإن الحكومة يمكنها على الأرجح أن تتعايش معه"، مشيرا إلى التكلفة الإضافية التي تفرضها السياسات البيئية، وتريد أوروبا

¹: سلام إبراهيم كبة، مرجع سبق ذكره، ص 09.

الفصل الأول.....مدخل إلى النفط والاقتصاد النفطي

والولايات المتحدة والصين والهند رفع إنتاج الكهرباء من المصادر التي تنتج كميات منخفضة من الغازات الكربونية كالرياح والشمس والمخلفات الحيوية لمكافحة التغيرات المناخية وزيادة الطاقة المولدة محليا لتأمين الإمدادات لكن أهداف إنتاج الكهرباء من الشمس أو الرياح ترفع كلفة الطاقة لأن شركات المرافق تحمل الزيادة في الأسعار على المستهلك، وقال "مايكل ليبرايش" رئيس شركة Energy Finance New للأبحاث: "شهدنا تدهورا يرتبط بالضعف الاقتصادي أكثر من غيره. فقد ازدادت صعوبة تمرير التدابير التي ترفع كلفة الطاقة أو حتى الحفاظ عليها كما هي عندما يكون المستهلكون تحت ضغط."، وأضاف أنه: "إذا انخفض النفط دون 100 دولار... فسيتحمله المستهلك." مشيرا إلى أن الاحتمالات تبدو أضعف الآن مما كانت عليه قبل ستة أشهر لتطبيق خطة أمريكية تفرض حدودا عليا وتنظم التعامل في الانبعاثات الغازية من شأنها أن تفرض كلفة إضافية على الصناعة مقابل انبعاثات الغازات الكربونية، وتظهر أرقام New Energy Finance أن الاستثمارات العالمية في الطاقة النظيفة في الربع الثاني من العام كانت أقل من الفترة المقابلة من العام الماضي، إذ بلغت 33 مليار دولار لتصبح نحو نصف استثمارات الربع الأخير من العام الماضي. وأظهر مسح أجرته مجموعة مؤيدة لقطاع الأعمال الأسبوع الماضي أن أغلب سكان كاليفورنيا لن يؤيدوا الخطط الطموحة لمكافحة الاحتباس الحراري إذا كانت ستؤدي إلى رفع أسعار الطاقة، والنتيجة الإجمالية على مستوى العالم هي سياسات مناخية أقل وضوحا.

وقال "ستيف سوير" الأمين العام للمجلس العالمي لطاقة الرياح أن مساعي بكين للحد من عمليات الإقراض والتضخم تلحق الضرر بتمويل مشروعات توليد الكهرباء من الرياح في بلد يتأهب لاحتلال الصدارة كأسرع أسواق طاقة الرياح نموا في العالم، وأضاف "سوير" أن صفقة للاتحاد الأوروبي لوضع التفاصيل الخاصة بتحقيق هدف توليد خمس احتياجات الطاقة من مصادر متجددة بحلول عام 2020 ربما تتأجل حتى أبريل من نفس العام، بعد أن كانت التوقعات تشير إلى التوصل لاتفاق في ديسمبر كانون الأول وسط مساومات لتخفيف الأهداف، واقترحت بريطانيا تضمين الأهداف تكنولوجيات مثل تجميع الانبعاثات الكربونية من المحطات العاملة بالفحم وتخزينها في باطن الأرض، كذلك فإن الانتخابات الأمريكية تؤجل إجراءات أخرى حيث طالت محادثات الأمم المتحدة للاتفاق على معاهدة جديدة للمناخ العالمي، إذ ينتظر المفاوضون لمعرفة موقف الرئيس الأمريكي الجديد، وربما لا يمكن الوفاء بتمديد التيسيرات الضريبية الأمريكية الحالية مقابل توليد الكهرباء من الرياح والشمس وحرارة باطن الأرض قبل انتهاء أجلها في 31 ديسمبر المقبل بعد أن أصبحت طرفا في نزاع انتخابي بشأن صلتها بدعم أسعار الوقود الحفري، وبعد الارتفاع الكبير في أسعار النفط أصبحت الزيادة الكبيرة في قيمة البلاستيك القديم تشجع شركات النفايات في أنحاء العالم على التنقيب عن ثروات مدفونة في مقالب النفايات المتعفنة، ولطالما اعتبرت الأراضي الوطئية التي

الفصل الأول.....مدخل إلى النفط والاقتصاد النفطي

استخدمت مقالب للنفايات رمزا لثقافة الاستغناء الإنسانية، لكن ينظر إليها الآن على أنها مناجم ذات إمكانيات تستطيع مع نمو سكان العالم المساعدة في تعزيز الموارد الطبيعية المتناقصة لكوكب الأرض.

وقال Peter Jones أحد الخبراء البريطانيين البارزين المتخصصين في إدارة النفايات "بجول عام 2020 ربما يكون لدينا تسعة مليارات نسمة على الكوكب، ومن الممكن أن يكون حجم الطبقة المتوسطة كبيرا للغاية بحيث يقود المتممون إليها ملايين السيارات الإضافية، ومن الممكن أن نكون في عالم متعطش للموارد مع الارتفاع الشديد في أسعار النفط مع وضع الإمدادات في ليبيا وروسيا والسعودية حيث الغاز الطبيعي محدود. وأضاف هذه العوامل المحركة والظروف هي التي ستشجع احتمال التنقيب في مقالب النفايات. حيث قال بيتر ميلز مدير شركة New Earth Solutions لإدارة النفايات وإعادة التدوير أثناء إلقاءه الكلمة في المؤتمر العالمي للتنقيب في مقالب النفايات "متى يوجد البلاستيك في مقلب نفايات فإنه يظل هناك دون أن يحدث له أي شيء والجميل في هذا أننا نستطيع العودة واسترداده في المستقبل"، ومضى يقول أن "هناك بعض الأسعار المرتفعة لأن كل البلاستيك يصنع من النفط وبالتالي مع ارتفاع أسعار النفط الخام يترتب على ذلك ارتفاع أسعار كل سلعة مشتقة منه". وتقول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن من المتوقع أن يزيد كم القمامة المنزلية التي يتم التخلص منها في أنحاء العالم إلى نحو ثلاثة مليارات طن في العام بحلول عام 2030 مقابل 1.6 مليار طن عام 2005 أو نحو كيلوجرام واحد لكل شخص يوميا في عام 2005، ويرسل الكثير من دول العالم الغنية نحو نصف هذه القمامة إلى مقالب النفايات لكن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تتوقع أن ينخفض ذلك إلى 40 في المائة بحلول عام 2030، حيث تشجع الحكومات إعادة تدوير المواد مثل: المعادن، الزجاج والورق أو إحراقها لتوليد الحرارة أو الكهرباء.

وفي نفس الموضوع يشير بعض الخبراء إلى الطحالب التي تشير اشتمزاز الكثيرين، إذ يرون بأنها قد تكون في المستقبل بديلا مناسباً محل أزمة الوقود الخائفة، فبعد الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، بدأت أنظار العالم تتجه إلى تطوير الوقود الحيوي كالبطاطة المستمدة من محاصيل الذرة وبعض الأعشاب، حيث تقول "بيث آهنر" وهي خبيرة بيولوجية في جامعة كورنيل: "أصبح واضحا أن الوقود الحيوي قابل للتطبيق الآن، بعد هذا الارتفاع الكبير في أسعار النفط"، ويقول خبراء وباحثون آخرون أن الطحالب يمكنها أن تكون وقودا حيويا، وتواجهها لا يحتاج لأرض زراعية، فهي تنمو بسرعة ولها أثر محدود على البيئة، لكن السؤال يبقى حول كلفة إنتاجها على نطاق واسع إذا ما أريد استخدامها كبديل للنفط، وبحسب خبراء فإن نوعا محددًا من جزئيات الطحالب تحوي كمية من الزيوت بتركيز عال أكثر من أي وقود حيوي آخر، وعند الإنتاج يتم عزل تلك الجزئيات وحصادها بكميات كبيرة وعصرها واستخراج الزيت منها، ثم تنقيته وتكريره إلى وقود يمكن أن تتعدد استعمالاته¹.

¹: سلام إبراهيم كبة، " التنمية البشرية المستدامة"، مجلة عراق الغد، العراق، العدد: 16، 2005، ص ص 6.5.

الفرع الرابع: التحديات البيئية لصناعة النفط

زادت انبعاثات التلوث البيئي من الدول النفطية بشكل متزايد والذي يرجع في الأساس إلى تلوث البيئة باحتراق وتسرب المواد الملوثة من المنشآت الصناعية بملايين الأطنان من الوقود والزيوت والكبريت السائل والحوامض المركزة والمبيدات الكيماوية ، والدمار الذي أصاب مصافي النفط وتوقف العمل في معالجة المياه الصناعية وارتفاع منسوب المياه الملوثة وتدمير مرسبات الغبار في معامل الإسمنت وتوقف العمل في وحدات تصفية مياه الشرب ومحطات معالجة المياه الثقيلة وترك النفايات من دون أي طمر صحي، وشمل هذا النوع من التلوث كارثة بيئية بشتى أنواع المقاييس وحصل هذا فعلا في كل من العراق، السنغال، نيجيريا، ساحل العاج، ليبيا وغيرها من البلدان النامية النفطية التي شهدت توترات أمنية شديدة كانت لها عواقب بيئية وخيمة وصلت إلى تلوث الهواء والمياه والتربة والبحار والتلوث البصري والتنفسي والإشعاعي والكهرومغناطيسي وفي الثروات السمكية والحيوانية وزادت من انتشار الأمراض الانتقالية والأوبئة¹.

كما أن الدول النامية خاصة النفطية منها وتحت ضغط ظروف معينة، تسعى إلى زيادة إنتاجها من النفط وزيادة الكميات المصدرة، الأمر الذي أدى إلى استنزاف مستمر لقاعدة الموارد البيئية والطبيعية، ومن أجل الحصول على النقد الأجنبي وعائد صادرات مرتفع زادت هاته الدول من إنتاج النفط الخام، وبذلك صرحت البرازيل عند استضافتها لقمة الأرض سنة 1992 «مرحبا بالتلوث إذا جاء من التقدم الصناعي!»، بعدما أثير استفهام في مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 «الأولوية لمن للبيئة أم للتنمية؟» ولكن هذا قد يلحق ضررا بقاعدة الموارد البيئية كونه سلعة غير قابلة للتجديد وهو ما سنستوعبه جيدا عندما نعرض الواقع الصيني كدولة نامية تجمع بين التلوث والتقدم الصناعي².

المبحث الثالث: السوق النفطية ومحددات أسعار النفط

من البديهيات المعروفة اقتصاديا أن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى عرض وطلب هذه السلعة حيث أن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن. وإذا نظرنا إلى النفط الخام كسلعة، وحاولنا تطبيق هذه المبادئ النظرية لتحديد سعرها، لوجدنا أن هذه السلعة أحاطت بها ظروف وسياسات

¹: سلام إبراهيم كبة، مرجع سبق ذكره، ص7.

²: عبد الله محمد إبراهيم، "التوجه المنطقي نحو التنمية المستدامة"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الوطني حول: "البيئة والتنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عين شمس، 2010، ص 18.

الفصل الأول.....مدخل إلى النفط والاقتصاد النفطي

نفطية واستراتيجيات فريدة من نوعها حالت دون تحقيق السعر الحقيقي لهذه السلعة، وذلك بتدخل عوامل عديدة في السوق النفطية بغية تحقيق أغراض ومصالح اقتصادية، مجسدة ذلك في شكل تنظيمات دولية كانت ولا زالت لها دور كبير كعامل مؤثر في السوق النفطية.

المطلب الأول: ماهية السوق النفطية

لقد أدى التقلب الشديد الذي شهدته أسواق النفط في الآونة الأخيرة إلى جانب زيادة الروابط مع الأسواق المالية، إلى صعوبة التحكم في استقرار أسعار النفط، ذلك أن سوق النفط يفتقر في حد ذاته إلى الوسائل الصحيحة للتنبؤ بمستقبل أسعار النفط ولطالما كان موضوع تحديد أسعار النفط المستقبلية بعيدا عن أرض الواقع بفعل التحديات التي تواجه السوق النفطية.

الفرع الأول: مفهوم السوق النفطية العالمية وخصائصها

أولا: مفهوم السوق النفطية العالمية

السوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة وهو النفط، ويحرك هذه السوق قانون العرض والطلب في الغالب، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم هذه السوق هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية، العسكرية والمناخية، وتضارب المصالح بين المستهلكين، المنتجين والشركات النفطية الكبرى¹.

ثانيا: خصائص السوق النفطية العالمية

تتميز السوق النفطية بثلاث خصائص هي²:

- 1- سوق احتكار القلة: يحتكر السوق النفطية عدد قليل من الشركات "منافسة القلة" فهو نوع من الاحتكار الجزئي، وتعمل هذه القلة مع الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي.

¹: نعيمة حمادي، "تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسينة بن بوعلوي - الشلف -، الجزائر، الدفعة: 2008-2009، ص 52.

²: Olivier riebél, une organisation face a ses défis pétrole et technique, association française de technicien et professionnels du pétrole, N 412, janvier/ février 1999, p 95.

2- الاتجاه نحو التكامل الراسي: حيث أن منتجي القلة يتحكمون في إنتاج النفط، نقله، تكريره وتسويقه فإن هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الراسي من بداية استخراج النفط الخام إلى نهاية ظهوره على شكل مشتقات مختلفة.

3- الاتجاه نحو التكتل: تدل حركة الشركات في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، حتى وصلت سلعة النفط ومشتقاته الى الاسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل.

الفرع الثاني: أنواع الاسواق النفطية العالمية

تأخذ تجارة النفط عدة أشكال مثل البيع والتسليم الفوري، أو البيع والتسليم الآجل في فترة زمنية مقبلة، وقد تطورت قنوات تسويق النفط بشكل كبير، مما أنتج أنواعا عديدة من الأسواق النفطية، تتمثل فيما يلي:

أولاً: الأسواق الفورية

إن الأسواق الفورية ليست بمكان مادي معين، حيث تتواجد فيه براميل النفط في انتظار المشتري، ولكن ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي تتم في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتج أو عدة منتوجات، تتسم الأسواق الفورية بكونها موانئ رئيسية تتوافر فيها خدمات الشحن، مرافق التخزين، الخدمات المالية ووسائل الاتصال الدولي، بالإضافة إلى تميز موقعها الجغرافي كالقرب من مصافي التكرير، ومن أهم هذه الأسواق نجد سوق روتردام، سنغافورة ونيويورك، بالإضافة إلى العديد من الموانئ التي توصف بأنها أسواق فورية مباشرة، ويحصل تجار النفط على احتياجاتهم من المعلومات حول اتجاهات الأسعار من خلال الاتصالات المباشرة أو من النشرات والمجلات المتخصصة. وتعتبر الأسعار الفورية مؤشرا جيدا لأوضاع سوق النفط العالمي، كما أنها تستخدم في الأوقات التي تشتد فيها حدة تجارة النفط كمؤشر للأسعار الآجلة، ولهذا يمكن من خلالها التنبؤ بالإيرادات، كما يمكن استخدامها كمؤشر لتخطيط صناعة النفط وصناعة الببترو كيمياويات، حيث تستند قرارات وجدوى إنتاج أحد المنتجات على تكاليف الإنتاج والأسعار الفورية، وأخيرا تستخدم الأسعار الفورية كأساس لتخطيط الأسعار الرسمية للنفط¹.

ثانياً: الأسواق الآجلة

عرف العالم منذ مدة طويلة الأسواق الآجلة في مجال السلع التي يخضع عرضها لتقلبات يصعب التنبؤ بها كالمنتجات الزراعية، وتعتبر تلك الأسواق ظاهرة مستخدمة كذلك بالنسبة للنفط، إذ لا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار ويوجد من بين هذه الأسواق ثلاث أسواق رئيسية هي:

¹: مسعود ميهوب، مرجع سبق ذكره، ص 73.

- أسواق نيويورك للتبادل التجاري (NYMEX (New York Merkantike Exchange)؛
- وسوق المبادلات النفطية العالمية بإنجلترا (IPE (International Monetary Exchange)؛
- كما يوجد بجنوب شرق آسيا سوق سنغافورة النقدي العالمي (SIMS (Singapore International Monetary Exchange).

ويتم التعامل في هذه الأسواق يوميا في البراميل الورقية بما يزيد على عدد حجم التعامل في براميل النفط الحقيقية، لتتحرف بذلك هذه الأسواق عن هدفها الأصلي والمتمثل في تأمين الاحتياجات المستقبلية لمستهلك النفط بأسعار مستقرة وتدخل مجال المضاربة على النفط وتحقيق أرباح بالمرهنة على اتجاه الأسعار، كما دخل شركات النفط الكبرى في خط المضاربة العالمية هذه بعد تردها في البداية. كما أن المشتقات النفطية في الأسواق الآجلة هي عقود أو أوراق مالية تعتمد قيمتها على الأصول المرتبطة، وهذه المشتقات أو المنتجات يتم التعامل بها إما في البورصات الرسمية أو خارجها، وقد اقتبس هذا الأسلوب مباشرة من الأسواق المالية إلى الأسواق النفطية.

وكانت التعاملات النفطية في البورصة أوائل السبعينات من القرن الماضي حيث حاولت بورصة نيويورك NYMEX تقديم عقود مستقبلية آجلة لزيت التدفئة أو زيت الوقود على أساس التسليم في روتردام، إلا أن هذه العقود لم يحالفها النجاح، ولكن بعد ذلك بسنوات وفي عام 1978 نجحت البورصة في تمرير عقود آجلة معدلة لزيت التدفئة على أساس التسليم في ميناء نيويورك، وكان هذا النجاح دافعا إلى تبوء بورصة نيويورك الصادرة في التعامل بالعقود الآجلة السلعية في العالم، خاصة في النفط الخام الخفيف غرب تكساس المتوسط (WTI)، حيث تمتد بعض عقودها إلى 4 أو 5 سنوات، وقد زادت العقود المستقبلية المتداولة في تلك البورصة على النفط من 7.3 ألف عقد عام 1982 إلى 467 ألف عقد خلال النصف الأول من عام 2002، أغلبها على الزيت الخام ومنتجاته والغاز الطبيعي¹.

الفرع الثالث: الفاعلون في الأسواق النفطية

أولا: من ناحية الدول المنتجة

وهي كافة دول الأوبك، وتوجد دول منتجة خارج الأوبك أيضا، وتتمثل فيما يلي:

- 1- منظمة الأوبك: لقد عرفت سنوات الخمسينات أزمة حقيقية بين الدول المنتجة للنفط خاصة العربية منها والشركات الاحتكارية، بحيث أن محور الخلاف يتعلق أساسا حول مطالبة الدول المنتجة للنفط بتحسين

¹: عبد الخالق فاروق، "الغاز الطبيعي ومستقبل النفط العربي"، مكتب شؤون الاعلام لنائب رئيس مجلس الوزراء، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص 44.

الفصل الأول.....مدخل إلى النفط والاقتصاد النفطي

مداخيلها من العوائد النفطية، غير أن الشركات النفطية لم تعطي أهمية لذلك وبقية مصممة على استغلال الموارد النفطية لهذه الدول، وبيغداد في 10 سبتمبر 1960 أسس الموردون الأساسيون لسوق النفط العالمية (فنزويلا، العراق، إيران، الكويت والعربية السعودية منظمة البلدان المصدرة للنفط)، ويعود السبب الرئيسي لإنشاء المنظمة إلى التخفيض الذي قامت به الشركات النفطية في الأسعار المعلنة للنفط دون استشارة حكومات الدول المنتجة في سنة 1959، وهذا ما أنتج خسائر كبيرة في إيرادات الدول المنتجة والتي بلغت 15%، حيث أن هذه النقطة كانت نقطة تحول كبيرة في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية.

انضمت إلى هذه المنظمة بالتدريج 8 دول هي: قطر (1961)، ليبيا واندونيسيا (1962)، الإمارات العربية المتحدة (1967)، الجزائر (1969)، نيجيريا (1971)، الاكوادور (1973)، الغابون (1975)، ثم انسحبت سنة (1995) وأنغولا، وتهدف هذه المنظمة إلى¹:

- زيادة مداخيل أعضاء المنظمة باعتبارها محدودة وغير كافية لتحقيق معدلات نمو اقتصادية تتناسب مع التطورات والتغيرات الحاصلة في الداخل والخارج، وكل هذا يعود إلى المستوى المتدني لأسعار النفط وتوزيع الأرباح النفطية لصالح الشركات النفطية؛
- تحقيق السيادة الوطنية على اقتصاديات النفط لدول الأعضاء؛
- تنسيق وتوحيد السياسات النفطية وتحديد أفضل السبل لحماية مصالح الأوضاع سواء بصوره المنفردة أو الجماعية؛
- تحقيق الطرق والأساليب اللازمة لضمان استقرار الأسعار في أسواق النفط الدولية.
- تحقيق عائد عادل على استثمارات العاملين في صناعة النفط تعتمد الأوبك في سياسة تسعير النفط منذ 01-01-1987 على سلة من خدمات هي: مزيج صحاري 44، خام ميناس الاندونيسي 34، نفط بوني خفيف النيجيري 37، عربي خفيف السعودي 34، نفط دبي 39، تيا جوانا الفنزويلي 31 واستيموس المكسيكي 33.

2- الدول المنتجة خارج الأوبك: بعد الانزلاق الذي عرفته أسعار النفط في أوائل سنة 1988، أحست الدول المصدرة للنفط غير الأعضاء في الأوبك بخطورة الوضع، فبادرت مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة غير الاعضاء في الأوبك للاجتماع في القاهرة، غير أن الدول الأخرى فضلت لندن كموقع متوسط، حيث عقد الاجتماع يوم 8 مارس 1988 بمشاركة كل من مصر، المكسيك، أنغولا، ماليزيا والصين كما شاركت

¹: فويدري فويشع بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 58.

كولومبيا مترددة، وهكذا أكدت المجموعة في اجتماع لندن أنها لا تستطيع الوقوف موقف المتفرج من السوق العالمية للنفط، وأن حماية مصالحها الفردية والمشاركة تتطلب أخذ مواقف ايجابية بالتنسيق مع الأوبك، ومحاولة ضم أكبر عدد ممكن من المصدرين غير الاعضاء إلى هذا التنظيم التلقائي غير الرسمي، والذي أطلق عليه اسم "الدول المستقلة المصدرة للنفط *indépendant pétroleum exporting contries*" وقد تم في هذا الاجتماع وضع اللبنة الأساسية لإقامة مجموعة غير رسمية لا تحتاج إلى تمويل أو أمانة عامة، بل يكفي أن يتم الاجتماع بصفة دورية (كل ستة اشهر) وأن تستضيفه كل مرة دولة متطوعة¹.

ثانيا: من ناحية الدول المستهلكة

وهي عبارة عن وكالة الطاقة الدولية وأيضاً الشركات النفطية العالمية، وتمثل فيما يلي:

1- وكالة الطاقة الدولية: هي منظمة دولية تمثل احتكار المستهلك للنفط، تأسست بعد أزمة الطاقة 1973 بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية في 15 نوفمبر 1974 وهي منظمة تابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الأعضاء المؤسسون لها 16 دولة هي: النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، اسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، بريطانيا والولايات الأمريكية المتحدة، وانضمت فيما بعد نيوزيلندا، النرويج واليونان، وكان قيام هذه المنظمة نتيجة للتحويلات التي عرفتها السوق النفطية العالمية وبالأخص ما تعلق منها بالمنطقة العربية، حيث تحولت الصناعة النفطية من أيدي الشركات النفطية العالمية التي تملكها الدول الأعضاء في هذه المنظمة إلى سيطرة الدول المنتجة نفسها مما جعلها تتحكم في مستويات الإنتاج والأسعار، وهذا لم يكن في مصلحة الدول المستهلكة للنفط التي تسعى جاهدة لضمان امداداتها النفطية ولو بالاحتلال العسكري لمنابع النفط، وتهديد الدول المنتجة والمصدرة لهذه السلعة من خلال تطوير مصادر الطاقة البديلة للنفط والعمل على جذب الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة للنفط إلى بنوك الدول الأعضاء².

2- الشركات النفطية العالمية: كانت الشركات النفطية الكبرى وخصوصاً الشركات الاحتكارية السبعة منذ اكتشاف النفط وحتى مطلع الستينات هي الفاعل الأساسي الوحيد تقريباً في السوق النفطية الدولية، فهي من يحتكر الإنتاج ويضبط حركة السوق ويحدد اتجاه الأسعار وفق ما يخدم مصالحها، وكان التحكم المطلق

¹: حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 288.

²: محمد أزهري السماك، "اقتصاديات النفط"، دار الكتب للنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 1981، ص 157.

الفصل الأول.....مدخل إلى النفط والاقتصاد النفطي

في تحديد الأسعار هو أهم الأدوات التي استخدمتها الشركات لتحقيق السيطرة الكاملة على سوق النفط، وقد ساعدتها في ذلك امكانياتها الضخمة وتكاملها العمودي¹. أكبر هذه الشركات هي "إكسون"، "غولف"، "تكساكو"، "مويل أويل" و "تشيفون"، وكلها شركات أمريكية، بالإضافة إلى الشركتين الهولندية "شل" والبريطانية "بريتش بيتروليوم".

هذا ولا يجب أن نهمل المراكز المهمة لشركات النفط الوطنية فقد سيطرت على 78% من إنتاج النفط في العالم خلال سنة 2004، ومن هذه الشركات شركة أرامكو السعودية، شركة النفط الوطنية الإيرانية، شركة بيتروليوس المكسيكية وشركة بترو الصينية، كما تؤثر الشركات النفطية على السوق النفطية من خلال التأثير على السعر بتطوير أساليب الإنتاج، البحث والتنقيب، مما يؤدي إلى التأثير على التكاليف ومن ثم على السعر الأدنى للنفط لاحقاً².

المطلب الثاني: أسعار النفط ومحدداته

عرفت أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تطورات كبيرة وتقلبات حادة ومفاجئة، حيث شهدت منحا تصاعديا منذ سنة 2008 إلى غاية منتصف سنة 2009، في حين أنها عرفت خلال النصف الثاني من سنة 2008 وبداية سنة 2009 تقلبات حادة ومفاجئة متأثرة بتداعيات الأزمة المالية العالمية. وعليه فموضوع تسعير النفط يعد من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وإحاطة بالغموض، وبصرف النظر عن أي اعتبارات اقتصادية فإن هناك اعتبارات أخرى عديدة لها دورا هاما للغاية في تحديد أسعار النفط إلى حد فهم أن فهم عملية التسعير وإدراك المغزى وراء سعر معين أو غيره كانا دائما أمران يصعبان على فهم الكثيرين من خارج الصناعة النفطية.

الفرع الأول: مفهوم السعر النفطي وأنواعه

قبل الخوض في تطور أسعار النفط والعوامل المحددة لها لا بد من التطرق إلى مفهوم سعر النفط وأنواعه:

أولا: مفهوم السعر النفطي

يعرف سعر النفط على أنه المقابل النقدي لبرميل النفط في زمان ومكان معينين، وهو متغير باستمرار وتحكمه عدة عوامل أهمها العرض والطلب على النفط³.

¹: صديق محمد عفيفي، "تسويق البترول"، مكتبة عين الشمس، الاسكندرية، الطبعة التاسعة، 2003، ص 240.

²: نعيمة حمادي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

³: عبد القادر خليل، "تقلبات اسعار النفط وتداعياتها على اقتصاديات الدول -دراسة نظرية وتحليلية-"، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الدولي الرابع حول: "انعكاسات انهيار اسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له -المخاطر والحلول-"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدينة، الجزائر، أيام: 07،08 أكتوبر 2015، ص 8.

ثانيا: أنواع أسعار النفط

هناك عدة أنواع من أسعار النفط نلخصها فيما يلي:

1- الأسعار المعلنة Posted Price

يرجع تاريخ ظهور السعر المعلن لأول مرة عام 1880 بالولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة Standard "DiI" التي كانت تحتكر شراء النفط من منتجيه المتعددين في السوق النفطية وعند فوهة البئر، وبتزايد اكتشاف واستغلال النفط خارج الولايات المتحدة الأمريكية وتزايد الإنتاج العالمي أصبحت الشركات النفطية تقوم بإعلان الأسعار المعلنة في موانئ التصدير للنفط، ونظرا للتنافس الحاد الذي وقع بين الشركات النفطية الكبرى الاحتكارية حول الأسعار عقدت عام 1928 اتفاقية بين هذه الشركات نتج عنها استقرار وثبات الأسعار المعلنة في السوق النفطية، وبتطور هذه الأخيرة وظهور دول منتجة أخرى للنفط أصبحت هذه الدول تهتم بالسعر المعلن النفط من خلال تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح للفوائد النفطية بينها وبين الشركات النفطية العامة على أراضيها، ولأنه خلال فترة الخمسينات وبداية الستينات أنشأت الدول المنتجة شركات مستقلة، والتي أصبحت تباع نفطها الخام بتخفيضات معينة تقل عن الأسعار المعلنة، أصبحت هذه الأخيرة غير معبرة عن السوق النفطية، إلا أنها استمرت تعلن كأسعار إسمية للنفط الخام تستعمل لاحتساب الفوائد النفطية بين الشركات والدول النفطية¹.

2- الأسعار المتحققة Actual Price

هي الأسعار التي تعبر عن القيمة النقدية للنفط في السوق في زمن معلوم ومتفق عليه بين أطراف التبادل، وظهر في أواخر خمسينات القرن العشرين بشكل مستقل عن الشركات الاحتكارية².

3- أسعار الإشارة Reference Price

ظهرت في فترة الستينات وقد طبقت لأول مرة من قبل قطر الجزائري بعد الإتفاق الذي عقده مع فرنسا في عام 1965، وحددت الأسعار بموجب هذا الإتفاق بالشكل الذي لا يجوز أن تحتسب مبيعات النفط الخام من خلاله بأقل من هذه الأسعار³.

¹: محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 196، 197.

²: عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص 8.

³: فارس غانم، "أسعار الإشارة"، مجلة النفط والعالم، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، العدد: 08، أكتوبر 2002، ص 51.

الفصل الأول.....مدخل إلى النفط والاقتصاد النفطي

وقد اعتمد عليه لاحتساب قيمة النفط بين بعض البلدان النفطية المنتجة والشركات النفطية، ومثال ذلك أيضا ما قامت به فنزويلا "عندما بادرت خلال 1966 بادخار الأسعار المعمول عليها في نظامها المالي مستبعدة بذلك قاعدة الاسعار المحققة"¹.

4- سعر التكلفة الضريبية Taxe Lost Price

هو السعر المعادل لتكلفة إنتاج النفط التي تقوم باستخراجه الشركات النفطية العاملة في البلدان ومناطق العالم النفطية مضافا إليه عائدات تدفعها هذه الشركات النفطية المعنية، وتعبير آخر تقوم الشركات العاملة بشراء النفط الذي تستخرجه من أراضي هذه الأخيرة بسعر يكافئ الاستخراج مضافا إليه عائدا أو ريعا متمثلا في ضريبة على الدخل يذهب للحكومات تلك الدول لذلك يعتبر السعر الأساسي في تعاملات السوق لأن البيع بسعر أقل منه يعني الخسارة².

وقد اتفقت الأساليب التي تم بموجبها احتساب هذه الأسعار بين الطرفين (حكومة هذه الأقطار المنتجة للنفط والشركات النفطية العاملة في أراضيها، فأصبحت هذه الأسعار تساوي في المتوسط ما يلي³:

سعر الكلفة الضريبية = كلفة الانتاج + عائد الحكومة

عائد الحكومة = الربيع + الضريبة

5- السعر الفوري أو الآني Spot Price

هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشتريه وبصورة آنية⁴.

فالسعر الفوري يتأثر كثيرا إذا كانت هناك اختلالات في السوق النفطية وبالتالي فهو قابل للزيادة والنقصان بالمقارنة مع السعر المعلن فهو يزيد عنه إذا كانت هناك اختلالات كبيرة بين العرض والطلب وأقل إذا كانت هناك اختلالات قليلة، وتعتبر سوق روتردام أفضل مثال للسوق الآنية للنفط، وقد انضمت بعض دول الأوبك إلى الشركات التي تبيع النفط في السوق الآنية كإيران، الكويت، قطر وفنزويلا⁵.

¹: مانع سعيد العقيبية، "أوبك والصناعة البترولية"، مطابع التجارة والصناعة، بيروت، 2004، ص 147.

²: فوزي القرشي، "التطور التاريخي لأسعار النفط الخام"، مجلة النفط والتنمية، بغداد، العدد: 4197، 2006، ص 36.

³: راشد البراوي، "حرب البترول في الشرق الاوسط"، منشورات مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص 73، 74.

⁴: قويدري فويشج بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 63.

⁵: قاسم العباس، "تطور أسعار النفط في سوق الصفقات الآنية"، مجلة النفط والتنمية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد: 03، 2000،

ص-ص39-42.

الفرع الثاني: مراحل تطور أسعار النفط الخام

يمكن تقسيم مراحل تطور النفط الخام الى مرحلتين أساسيتين هما¹:

أولاً: مرحلة سيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى على أسعار النفط:

تمتد من سنة 1850 (سنة اكتشاف النفط) إلى غاية سنة 1970.

ثانياً: مرحلة صدمة أسعار النفط:

وتمتد من سنة 1970 إلى غاية اليوم، وتقسم إلى:

1- فترة السبعينيات: ارتفعت أسعار النفط بشكل ملفت كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول رقم (01-06): تطور أسعار النفط خلال (1970-1979)

الوحدة: دولار للبرميل

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
السعر الاسمي	1.67	2.03	2.29	3.05	10.73	10.73	11.51	12.39	12.70	17.56
السعر الحقيقي	2.41	2.71	2.70	3.05	9.67	8.42	8.92	8.66	7.56	9.00

Source : Opec, Annual Statistical Bulletin, 2007, p 17.

نلاحظ جلياً الصدمة النفطية لسنة 1974، الناجمة عن قرار الدول العربية بقطع الإمدادات النفطية عن الدول

المتقدمة بسبب الحرب على إسرائيل.

2- فترة الثمانينات: نسجل صدمتان: نسجل صدمتان: الأولى سنة 1980، حيث ارتفعت أسعار النفط

الحقيقية من 9 دولار سنة 1979 إلى 13.21 دولار سنة 1980، واستمرت في الارتفاع لغاية 1985

بسبب ارتفاع الطلب، والصدمة الثانية سنة 1986، حيث انخفضت أسعار النفط من 14.04 دولار

سنة 1985 إلى 5.54 دولار سنة 1986، بسبب ارتفاع العرض النفطي، ونوضح ذلك في الجدول

التالي:

¹: عبد القادر خليل، "تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على اقتصاديات الدول -دراسة نظرية وتحليلية-"، ورقة بحث مقدمة الى المنتدى الدولي الرابع حول: "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له -المخاطر والحلول-"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدينة، الجزائر، أيام: 07،08 أكتوبر 2015، ص-ص 9-11.

الجدول رقم (01-07): تطور اسعار النفط خلال (1989-1980)

الوحدة: دولار للبرميل

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
السعر الاسمي	28.64	32.51	32.38	29.04	28.20	27.01	13.53	17.73	14.24	17.31
السعر الحقيقي	23.21	15.57	16.01	14.73	14.89	14.04	5.54	6.29	4.75	5.79

Source : Opec, Op. Cit, p 117.

3- فترة التسعينات: تميزت هذه الفترة بتذبذبات أسعار النفط، حيث يلاحظ ارتفاع طفيف للسعر سنة 1990 بسبب حرب الخليج 2. وأما الانخفاض المسجل سنة 1998 فيعزى لتراجع الطلب لدول جنوب شرق آسيا بسبب تأثرها بالأزمة المالية لسنة 1997. ونسجل خلال هذه الفترة احترام دول الأوبك لحصصها وعودة الانسجام بينهما ونقدم الجدول التالي:

الجدول رقم (01-08): تطور أسعار النفط خلال (1999-1990)

الوحدة: دولار للبرميل

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
السعر الاسمي	22.26	18.62	18.44	16.33	51.53	16.86	20.29	18.68	12.28	17.48
السعر الحقيقي	6.38	5.19	4.81	4.61	4.24	4.24	5.01	4.89	3.21	4.62

Source : Opec, Op. Cit, p 117.

4- فترة (2009-2000): تميزت هذه المرحلة بعودة أسعار النفط للارتفاع بداية من سنة 2000، رغم التراجع البسيط سنة 2001، حيث انتقل السعر الحقيقي لبرميل النفط من 5.33 دولار سنة 2000 إلى 15.12 دولار سنة 2008، ليتأثر بالأزمة المالية العالمية لسنة 2009، ونفسر تلك الزيادة بارتفاع الطلب العالمي على النفط، بفعل ارتفاع معدلات النمو في معظم دول العالم وخاصة الهند والصين، ويتضح ذلك في الجدول التالي:

الفصل الأول.....مدخل إلى النفط والاقتصاد النفطي

الجدول رقم (01-09): تطور أسعار النفط خلال (2000-2009)

الوحدة: دولار للبرميل

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
السعر الاسمي	27.60	23.12	24.36	28.10	36.05	50.64	61.08	69.08	94.45	61.06
السعر الحقيقي	5.33	4.36	4.50	5.07	6.37	8.74	10.29	11.36	15.02	9.72

Source : Opec, Annual Statistical Bulletin, 2010/2011, p 110.

5- فترة (2010-2015): يلاحظ استقرار في الأسعار الحقيقية رغم تراجعها سنة 2014 إلى 76.77 دولار للبرميل، بعدما كانت 89.59 دولار للبرميل سنة 2011. وبدأت الأسعار في التراجع في الربع الأخير من سنة 2014 ولغاية 2015. ونوضح ذلك كما يلي في الجدول التالي:

الجدول رقم (01-10): تطور اسعار النفط خلال (2010-2015)

الوحدة: دولار للبرميل

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
السعر الاسمي	77.45	107.46	109.45	105.87	86.29	انخفاض
السعر الحقيقي	66.23	89.59	89.42	85.32	76.77	لأقل من 50 دولار

Source : Opec, Annual Statistical Bulletin, 2015, p 86.

الفرع الثالث: العوامل المحددة لأسعار النفط

تخضع السوق العالمية للنفط إلى مجموعة من التطورات المهمة قادت إلى حدوث اختلاف كبير في ميزان العرض والطلب، حيث أن السوق النفطية ذو طبيعة خاصة تأخذ خصوصية من تداخل العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية، والتي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار النفط الخام في السوق.

الفصل الأول.....مدخل إلى النفط والاقتصاد النفطي

أولاً: العوامل الاقتصادية والسياسية

من أهم العوامل المحددة لأسعار النفط، نجد العوامل الاقتصادية التي تصاغ في النظرية الاقتصادية بأن لكل سلعة سعراً يتحدد وفق قانون العرض والطلب مع الإقرار بوجود عوامل مؤثرة أخرى يصعب التحكم فيها، ويمكن ذكر هذه العوامل الاقتصادية فيما يلي¹:

1- العرض والطلب العالميين على النفط: من أهم العوامل الأساسية في تحديد سعر النفط هو العرض والطلب العالميين، فالعلاقة التي تربط بين العرض النفطي (الإنتاج) وأسعار النفط هي علاقة عكسية أي كلما زاد العرض انخفضت الأسعار والعكس صحيح، أما العلاقة بين الطلب على النفط (الاستهلاك) والأسعار هي علاقة طردية أي كلما زاد الطلب ارتفعت الأسعار والعكس صحيح.

ومنذ سنة 2000 زاد الاستهلاك اليومي العالمي على النفط بأكثر من 11 مليون برميل يوميا من 76.78 مليون برميل إلى 87.99 مليون برميل يوميا مدعوما بطلب متزايد من الصين والهند. وتقدر القدرة الإنتاجية الاحتياطية العالمية للربع الأول من 2012 إلى 02.4 مليون برميل يوميا (حسب إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، مما يجعل أي عامل ولو كان بسيطا يؤثر على الإنتاج بقوة، الذي بدوره يؤثر على أسعار النفط على المدى القصير، والجدول أدناه يوضح تقديرات الطلب والعرض العالمي على النفط وبعض النفوط الغير تقليدية والسوائل الأخرى:

الجدول رقم (01-11): تقديرات الطلب والعرض العالمي على النفط وبعض النفوط الغير تقليدية

والسوائل الأخرى خلال الفترة (2014-2030)

(مليون برميل يوميا)

2030	2025	2020	2015	2014	
108.8	102.9	98.4	92.5	91.3	إجمالي الطلب العالمي على النفط وسوائل الإنتاج الأخرى
89.8	85.2	82.2	78.6	78.3	إجمالي العرض العالمي من النفط الخام
80.6	76.9	74.7	73.0	73.4	النفط الخام الأحفوري

¹: حمزة طيبي، "العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار النفط ومستقبلها على المدى المتوسط والطويل في ظل انهيارها منذ منتصف عام 2014"، ورقة بحث مقدمة الى المنتدى الدولي الثاني حول: "اسباب انهيار اسعار النفط"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر، 2015، ص-ص 4-6.

الفصل الأول.....مدخل إلى النفط والاقتصاد النفطي

9.2	8.3	7.5	5.6	4.9	نفط التسجيل (Shale Oil)
0.007	0.007	0.007	0.007	0.007	نفط الكبريتوجين (Oil Shale)
12.4	11.9	11.3	9.9	9.5	إمداد العالم بسوائل الغاز الطبيعي
6.6	5.8	4.9	4.4	4.3	إمداد العالم بالسوائل الأخرى
19 - .1	17 - .7	16 - .2	- 13 .9	13.0-	الفائض/ (العجز) بدون إضافة إمدادات الطاقة الأخرى
0.0	0.0	0.0	0.4	0.8	الفائض/ (العجز) بعد إضافة إمدادات الطاقة الأخرى
36.6	33.5	31.9	30.3	30.1	إجمالي إمداد النفط الخام الاحفوري من أوبك
53.2	51.7	50.3	48.3	48.2	إجمالي إمداد النفط الخام من خارج أوبك

المصدر: جمال قاسم حسن، "النفط والغاز الصخريين وأثرهما على اسواق النفط العالمية"، أوراق صندوق النقد العربي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2015، ص 10.

من الجدول أعلاه، يتوقع أن يبلغ العجز العالمي دون إمدادات الطاقة من النفط وسوائل الإنتاج الأخرى حوالي 13.9 مليون برميل يوميا عام 2015، كما تشير التقديرات أن يرتفع العجز بنحو 2.1% سنويا ليصل إلى 19.1 مليون برميل يوميا عام 2030، يعزي ذلك إلى ارتفاع الطلب على الطاقة بمعدل يفوق المعروض من النفط الخام، في المقابل يتوقع أن ينخفض الفائض بعد إدراج سوائل الطاقة الأخرى من 800 ألف برميل يوميا في عام 2014 إلى 400 ألف برميل يوميا عام 2015، ثم ابتداء من عام 2015 يتوازن الإنتاج والاستهلاك العالمي.

2- مستوى النمو الاقتصادي في الدول المستهلكة: يعتبر النفط والطاقة بصفة عامة عنصر رئيسي ضمن مراحل عملية الإنتاج، إذ أن التقدم الاقتصادي الحاصل حاليا مرتبط أساسا باستعمال الطاقة التي تعد مؤشر على مستوى التنمية والنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم، كما أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتوسع حجم النشاط الاقتصادي يؤديان حتما إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط وبالتالي ارتفاع السعر وفي

الفصل الأول.....مدخل إلى النفط والاقتصاد النفطي

المقابل فإن انخفاض أو تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي وبالتالي انخفاض سعر النفط.

3- مستوى المخزونات: تتأثر أسعار النفط بمستوى مخزونات الدول المتقدمة من النفط ومشتقاته مع العلم أن مستوى المخزونات غير مستقر ويتغير باستمرار، مما يؤدي إلى عدم استقرار سعر النفط، إذ أن ارتفاع حجم المخزونات ينتج عنه تراجع الطلب على النفط وبالتالي انخفاض السعر والعكس صحيح.

4- المضاربة في الأسواق النفطية: تعد المضاربة عامل رئيسي في عدم استقرار أسعار النفط في أسواق المعاملات الحرة، حيث تؤدي التوقعات المتفاوتة للمضاربين حول مستقبل الأسعار إلى إقبالهم المتزايد لشراء العقود النفطية الآجلة وبالتالي ارتفاع سعر النفط، في حين تؤدي التوقعات المتشائمة إلى تخلصهم من هذه العقود عن طريق بيعها في السوق مما يؤدي إلى انخفاض السعر، مع العلم أن الارتفاع المسجل في أسعار النفط مع بداية العقد الحالي يشجع الكثير من المضاربين على الانتقال من الأسواق المالية إلى أسواق المعاملات النفطية الحرة، مما ساهم في رفع الأسعار الاسمية إلى مستويات قياسية خلال سنة 2007 والنصف الأول من سنة 2008.

ثانيا: دور منظمة الأوبك في تحديد سعر النفط

إن الخوف والظلم الذي عانت منه شعوب الدول المنتجة للنفط من قبل الشركات النفطية العالمية قد جعل حكوماتها تفكر كيف يمكن لها أن تأخذ حتى ولو جزء من حقها في نفطها فكان انشاء منظمة أوبك عام 1960، وبموجب قرار المؤتمر التأسيسي الأول الذي عقد ببغداد في 14/09/1960 وهو كرد فعل لسياسات الشركات العالمية للنفط والتي كانت تححف الدول المصدرة للنفط.

وتعد منظمة الأوبك الفاعل الرئيسي في سوق النفط العالمية، إذ تساهم بنسبة 35% من الانتاج العالمي اليومي من النفط الخام كما يتوقع أن ترتفع هذه النسبة لتصل 54.1% خلال عام 2030. كما تتمتع الأوبك بوصفها كارتل اقتصادي بقيمة سوقية هائلة نتيجة لضخامة حجم الاحتياطات النفطية التي تستحوذ عليها الدول العضوة في المنظمة، وهو ما يجعل للأوبك دورا كبيرا في تحديد أسعار النفط في الأسواق الدولية من خلال تحكمها في كمية المعروض النفطي.

ولقد كانت الأوبك هي المحدد الرئيسي لأسعار النفط لسنوات طويلة خاصة خلال أعوام السبعينات والثمانينات، ولكنها لم تكن المحدد الوحيد للأسعار حتى وهي في أوج قوتها، ولا شك أن منظمة الأوبك ليست تجمعا احتكاريًا من النوع المحنك، لأن تقنياتها لا تزال بسيطة رغم مرور نحو ستة عقود على إنشائها، ولأن حريتها

الفصل الأول.....مدخل إلى النفط والاقتصاد النفطي

في العمل ككيان كبير تعتبر مقيدة سياسيا، ومع ذلك فقد كان لقراراتها تأثير كبير على السعر لأن قوى السوق تعي تماما قدرة الأوبك على التحكم في جانب الإمدادات، كما تعي هذه القوى جيدا حقيقة أن المنتجين الرئيسيين داخل الأوبك يمكنهم التأثير بدرجة ملموسة في الإمدادات.

هذه الاعتبارات السابق ذكرها غالبا ما تضع سعر النفط عند مستويات تقارب المستوى الذي يعتقد بأن القوى الرئيسية في الأوبك تحبذه. وبالطبع فإن لقوى السوق الحرية في ترك الأسعار تنذب استجابة للتغيرات الجديدة والموسمية بين الطلب والعرض والمخزون وتأثير قرارات التجار والمضاربين، لكن قوى السوق في نهاية الأمر لا تستطيع أن تقرر أسعار النفط بعيدا عن نفوذ الأوبك، ولا تستطيع أن تخفض أسعار النفط إلى مستوى تكلفة الإنتاج حتى في الأوقات التي تبدو الأوبك فيها سلبية لأن قوتها الكامنة تدعم الأسعار لأعلى فوق أرضية التكاليف¹.

المطلب الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي

تتميز أسعار النفط بعدم الاستقرار، مما أدى بالفاعلين الاقتصاديين على المستوى الدولي إلى العيش في حالة قلق دائم، وذلك بالنظر للأضرار التي تلحقها التقلبات في الأسعار سواء على الدول المنتجة أو الدول المستهلكة، وهي تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية لتقلبات أسعار النفط. وتشير أن هذه التداعيات تخفي ورائها مجموعة من الآثار المتباينة بين الدول المنتجة للنفط والمستهلكة له كما يلي²:

الفرع الأول: تأثير تقلبات أسعار النفط على الدول المنتجة

تؤدي التقلبات الشديدة في أسعار النفط إلى آثار سيئة على النشاط الاقتصادي للدول المنتجة، وذلك كما يلي:

أولا: تناقص كبير في الموارد من العملة الاجنبية

إذ أن معظم الدول النفطية مواردها تشكل نسبة كبيرة جدا من عوائد المحروقات (اقتصاديات ريعية)، وبالتالي تتأثر موازنة الدولة بتراجع أسعار النفط، ويحصل تبعا لذلك تراجع في الإنفاق الحكومي لهذه الدول، كما تتناقص أرباح الشركات النفطية.

ثانيا: تجميد أو إلغاء بعض خطط التنمية

تؤدي حالة تراجع أسعار النفط إلى تخلي الحكومة عن بعض المشاريع التنموية أو تجميدها، بسبب مشكلة التمويل.

¹: حمزة طيبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 09،08.

²: عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-17.

ثالثا: إسراع الحكومات في إعداد خطط الإنقاذ

بمجرد انخفاض أسعار النفط، تسارع الدول إلى المطالبة بترشييد الإنفاق العام، والتحذير من الدخول في عجز الموازنة والمطالبة بخطط طارئة، وعكس ذلك عند ارتفاع أسعار النفط، حيث نسجل الكثير من السلوكيات غير الاقتصادية والتبذير وعدم الرشادة الاقتصادية.

الفرع الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على الدول المستهلكة

تستفيد الدول المستهلكة للنفط من تراجع أسعاره وتتأثر سلبا بارتفاعها، وذلك كما يلي:

أولا: حالة انخفاض أسعار النفط

يترك انخفاض أسعار النفط آثارا إيجابية على الدول المستوردة، حيث تنخفض تكاليف إنتاج السلع تامة الصنع.

ثانيا: حالة ارتفاع أسعار النفط

تخلف هذه الحالة انعكاسات سلبية على الدول المستهلكة للنفط من خلال:

- ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية: تؤدي حالة ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية، من خلال زيادة تكلفة مدخلاتها؛

- ارتفاع أسعار السلع والخدمات وضعف الطلب عليها: يمكن أن تؤدي حالة ارتفاع أسعار النفط إلى تراخي جهود الإصلاحات الاقتصادية والمالية، نظرا للأعباء الجديدة التي تخلفها حالة ارتفاع أسعار النفط؛

- تداعيات اجتماعية عديدة: تؤدي حالة ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع التكاليف وقلة الطلب، مما يعكس سلبا على التشغيل، كما تتأثر سلبا فئة الدخل المتوسطة والضعيفة؛

- تداعيات سياسية: تؤدي حالة ارتفاع أسعار النفط إلى تأثر الوضع الاجتماعي، مما قد يسبب احتجاجات واضطرابات للحكومة؛

- إجراءات استعجالية: تتعلق بالتحرك الرسمي للدول المستهلكة، بمحاولة إيجاد آليات للضغط على الأسعار للانخفاض، وتدعيم استخدام بدائل للنفط، فمثلا فرنسا خلال 10 سنوات (1975-1985) قامت ببناء 50 مفاعل نووي، وتم رفع العدد إلى 75 مفاعل لاحقا، وكلها تعمل بكامل طاقتها، بحيث تمد البلد بحوالي 70% من احتياجاتها للطاقة. كذلك تمس هذه الإجراءات توسيع مصادر الشراء واللجوء إلى المخزون الاحتياطي للنفط، مع ترشييد استهلاك النفط بفرض ضرائب مرتفعة من أجل الضغط باتجاه البحث عن بدائل أقل كلفة وأقل إضرارا بالبيئة.

خلاصة الفصل:

يعتبر النفط بمختلف أنواعه السائل، الغازي والصلب مصدر أساسي للطاقة حالياً بالنظر للخصائص التي تميزه عن المصادر الأخرى، إذ تتجلى أهميته الاقتصادية في تأثيره الإيجابي على اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له من خلال مساهمته في زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي ورفع عائدات النقد الأجنبي والإيرادات العامة، كما أنه يساهم في رفع معدلات التبادل الدولي بين مختلف دول العالم، وذلك من خلال سوق النفط إذ تعد أهم سوق في العالم بسبب حجم المعاملات التي تتم فيها وذلك بالنظر لمستوى المتدخلين في هذه السوق، حيث تعتبر منظمة الأوبك بالإضافة إلى الشركات العالمية الكبرى أهم المتعاملين المتحكمين في العرض النفطي، وفي المقابل تعد الوكالة الدولية للطاقة الممثلة للدول النفطية بالإضافة إلى الصين والهند أهم المتحكمين في الطلب النفطي خاصة وأن النفط مهدد بالنضوب، كما أن أسعار النفط غير مستقرة على الدوام، وأن هناك عدة عوامل ساهمت في ذلك مجتمعة أو منفردة، منها عوامل اقتصادية، سياسية، مناخية ونفسية، كما تخلف تقلبات أسعار النفط تأثيرات اقتصادية، سياسية واجتماعية مختلفة ومتباينة بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط.

الفصل الثاني:

مكانة الصناديق السيادية في

اقتصاديات الدول النفطية

تمهيد

تشهد الساحة الاقتصادية العالمية حالياً متزايدا حول ظاهرة الصناديق السيادية وهي ظاهرة حديثة وقديمة في نفس الوقت، حيث يرجع تاريخ ظهورها إلى خمسينات القرن العشرين حين انشأت دولة الكويت هيئة الإستثمار الكويتية سنة 1953، ليزداد بعدها في فترة السبعينات والثمانينات وإلى غاية الوقت الحالي لازال ظهور الصناديق السيادية مستمر بتسميات وأهداف مختلفة، فقد الألفية من القرن العشرين نموا سريعا لهذه الصناديق بالموازاة مع التباطؤ الذي يشهده الاقتصاد العالمي وكذا الأزمات المالية وإرتفاع أسعار النفط، وما نتج عنه من زيادة في العائدات النفطية، وعليه عمدت الدول النفطية إنشاء الصناديق السيادية قصد إدارة وإستثمار هذه العوائد أو للحد من تدهور ميزانيتها نتيجة الأزمات المالية، وفي سياق ذلك إرتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

-المبحث الأول: هيكل السياسات الاقتصادية في الدول النفطية

-المبحث الثاني: الصناديق السيادية وأهميتها

-المبحث الثالث: الصناديق السيادية كألية لتحقيق إستقرار الدول النفطية

المبحث الأول: هيكل السياسات الاقتصادية في الدول النفطية

تتباين خصائص ومميزات اقتصاديات الدول النفطية باختلاف حجمها وموقعها الجغرافي وتركيبه سكانيها ومدى تأثير النفط على النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى وجود اختلاف في تعريف وتصنيف الدول النفطية عن باقي دول العالم وكذا أيضا في تركيبه اقتصادياتها الهيكلية والتي تعتبر محورا أساسيا في دراستها، وباعتبار أن لكل اقتصاد علة فإنه لا مفر من الحديث عن اقتصاد النفط دون التطرق إلى لعنة الموارد التي شهدتها هذه الدول، فحضور الربيع النفطي وزيادة تدفق المداخل النفطية الناتج عن الارتفاع الغير مسبوق لأسعار النفط سبب آثار قطاعية وهيكلية على الاقتصاديات الوطنية.

المطلب الأول: خصائص السياسات الاقتصادية في الدول النفطية

ينفرد الاقتصاد النفطي عن الاقتصاديات الأخرى بمجموعة من الخصائص، بحيث يتميز بأنه اقتصاد يعتمد على مصادر الطاقة في الغالب ويغلب عليه الطابع الربيعي، كما يحتل النفط بهذه الدول الموقع الريادي والاستراتيجي لما له من دور في تمويل الاختلالات الاقتصادية لهذه الدول على المدى الطويل والقصير.

الفرع الأول: هيكل الموازنة العامة في الدول النفطية

لقد عرفت الموازنة العامة للدول النفطية على أنها: "وثيقة محاسبية، مالية، قانونية وسياسية تعبر عن فكريتي التوقع والإعتماد لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة لفترة مقبلة غالبا ما تكون سنة، والتي تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط الناجمة عن تغيرات أسعارها في أسواق النفط الدولية، والموازنة العامة لهذه الدول تعتمد على السلطة التشريعية بإصدار قانون يميز لتلك الأجهزة تنفيذ الموازنة بجانبها وتعكس في صورة أرقام أهداف الدولة التحصيلية والإنفاقي طبقا للبرنامج التفصيلي الذي تضمنته ونشاطها الاقتصادي والاجتماعي"¹.

يتضح من التعريف السابق أن الموازنة العامة هي وثيقة ذات طابع محاسبي، مالي واقتصادي، كما أن لها طبيعة قانونية وسياسية يشترط فيها توفر عنصرين هامين هما التوقع والاعتماد، الأول يعني التنبؤ أو التقدير المسبق لما يمكن للدولة أن تحصل عليه من إيرادات وما يمكنها أن تستخدمه من نفقات خلال سنة مالية؛ أما الثاني فيقصد به موافقة السلطة التشريعية (البرلمان) على تقديرات الموازنة والمصادقة عليها، وهو الأمر الذي يسمح للسلطة التنفيذية (الحكومة) بتنفيذها وتحقيق أهداف الدولة في إطار اقتصاد النفط وتقلبات أسعاره وكذا انخفاض إيراداتها

¹: بلخير قسوم، "دور الاستثمار الخليجي في تمويل البلدان العربية ذات العجز المالي (2000-2009)", مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، الجزائر، الدفعة: 2013-2014، ص-ص

الفصل الثاني..... مكانة الصناديق السيادية في اقتصاديات الدول النفطية

الإجمالية ومداخيلها من العملة الصعبة التي تعتبر المورد الرئيسي للواردات من السلع والخدمات، وهذا نتيجة للاعتماد كليا أو جزئيا على الربح النفطي، وعليه لقد تأثر الوضع المالي في الدول النفطية خلال هذه الفترة بعدة عوامل بارزة أهمها: الأزمة المالية العالمية (2007-2009)، وارتفاع الأسعار العالمية للنفط، والتغيرات التي طرأت على السياسات المالية في هذه الدول، كما أن الحديث عن اقتصاديات الدول النفطية لا يخلو من عنصر هام ألا وهو المالية العامة لتلك الدول، فالمعروف أن الإيرادات من النفط تتصف بالتذبذب وعدم اليقين ومصدرها خارجي، إضافة إلى أن الأصل المشتق منه ناضب، والخصائص الثلاثة الأولى تؤثر على مسار الإنفاق العام وكيفية تحديد آثار التذبذب واللايقين في الأجل القصير على ذلك الإنفاق وبالتالي على النمو والاستقرار الاقتصادي، أما خاصية النضوب فهي ترتبط بتحويل الإنتاج والعائدات من الأصل الناضب إلى الأصول المنتجة، ولقد اتبعت الدول النفطية سياسات مختلفة لتحديد أثر التذبذب واللايقين بالنسبة للإيرادات النفطية، منها تبني أسعارا متحفظة للنفط في تقديرات إيرادات الميزانية المالية للدولة، وإنشاء صناديق لاستقرار العائدات النفطية يختلف نطاق عملها ومرجعيتها وظروف إنشائها في ما بين الدول، وتهدف تلك الصناديق إلى المساهمة في الاستقرار الاقتصادي الكلي عن طريق استقرار الإنفاق العام بمرحلة تدفق الإيرادات النفطية المتقلبة وصعبة التنبؤ بها إلى الميزانية، إضافة إلى هدف زيادة الشفافية في إدارة الإيرادات النفطية والسياسة المالية، وقد لاحظت دراسة لباحثين من صندوق النقد الدولي من خلال استعراض تجارب العديد من صناديق استقرار العائدات النفطية، أن وجود تلك الصناديق بحد ذاته لا يساهم في الانضباط المالي، وأن التجارب الناجحة (مثل الصندوق المعروف بصندوق التقاعد بالنرويج) لا يعود لوجود الصندوق ولكن للانضباط المالي ووضوح السياسات المالية والنقدية والشفافية في تلك الدول. ولكن في دراسة أخرى شملت 09 دول نفطية لديها استقرار في العائدات و06 دول نفطية أخرى ليس لديها صناديق مستقلة لإدارة المالية العامة تبين أن وجود الصناديق يساهم في الحد من التقلبات في مؤشرات الاقتصاد الكلي. وأظهرت دراسة أخرى للصندوق النقد الدولي شمل دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن وجود صناديق لاستقرار العائدات لدى البعض منها ساهم في زيادة الانضباط المالي وتحسين الإيرادات النفطية، فنجاح تلك الصناديق يعتمد على معايير عدة أحدها درجة مرونة الإيداع والسحب والاستثمار لتلك الصناديق، أما المعيار الثاني فهو درجة ارتباط وتنسيق أعمال تلك الصناديق مع مسار المالية العامة. إذ أن تعدد مسؤوليات الإنفاق يؤثر على نجاح تلك الصناديق في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، كما يرتبط هذا المعيار أيضا بموضوع أهم وهو ما إذا كان إصلاح المالية العامة في الدول النفطية يتم فقط من خلال إنشاء الصندوق ولهذا الغرض توفر له الموارد والكفاءات والمرونة ويشكل "جزيرة منعزلة" بينما مسار المالية العامة يبقى على وضعه، أم أن إنشاء الصندوق يستلزم أن يكون جزء من إصلاح مالي

الفصل الثاني..... مكانة الصناديق السيادية في اقتصاديات الدول النفطية

شامل أحد أركانه بالنسبة لتلك الدول وربط الميزانية العامة السنوية بإطار تخطيطي مالي للأجلين المتوسط والطويل يراعي تذبذب الإيرادات النفطية ومسارها وأولويات الإنفاق ومجالاته¹.

الفرع الثاني: هيكل الصادرات النفطية في الدول المنتجة للنفط

يظهر هيكل الصادرات النفطية في الدول المنتجة للنفط من خلال ارتباطه المباشر بالإنتاج الداخلي للنفط، وكذا قدرة البلد على تسيير احتياطي النفط وتصديره، حيث تشكل الصادرات النفطية نسبة هامة من إجمالي صادرات الدول النفطية، وهو ما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم (01-02): تطور نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات لأهم الدول النفطية خلال الفترة (2012-2014).

الوحدة %

البلد	2012	2013	2014	المتوسط
المملكة العربية السعودية	87.14	88.65	86.21	87.43
روسيا	60.33	61.66	53.69	58.56
الكويت	94.51	93.18	93.10	93.59
الإمارات العربية المتحدة	33.59	31.14	29.55	31.42
إيران	82.44	81.14	84.12	82.56
النرويج	46.01	45.17	49.19	45.78
الجزائر	98.22	98.10	98.05	98.12
المكسيك	26.14	27.15	28.33	27.20

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، عن الموقع: www.imfarg/eternel/data.htm.

¹: ماجد عبد الله المنيف، "صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "الطاقة العربي"، لبنان، سبتمبر 2009، ص-ص 06-09.

الفصل الثاني..... مكانة الصناديق السيادية في اقتصاديات الدول النفطية

يبين الجدول رقم (01-02): أن الصادرات النفطية تهيمن على صادرات معظم الدول النفطية باستثناء المكسيك وبدرجة أقل الإمارات العربية المتحدة والنرويج، حيث احتلت الجزائر المرتبة الأولى في هذا المجال بنسبة تقدر بـ 98,12% كمتوسط خلال فترة الدراسة تليها الكويت، السعودية وإيران بنسب قدرت بـ 93,59%، 87,43% و 82,56% على التوالي، ما يبين مدى التأثير الكبير للصادرات النفطية على الميزان التجاري، إذ يتوقف استقرار وتوازن هذا الأخير على مستوى المداخيل الناتجة عن الصادرات النفطية والتي تحدد بدورها بمستوى أسعار النفط في الأسواق الدولية، وتعد المكسيك وبدرجة أقل من الإمارات العربية المتحدة والنرويج من بين أهم الدول النفطية التي تتميز صادراتها بالتنوع، حيث تمثل نسبة الصادرات النفطية بما 27.20% من إجمالي الصادرات، وفي الإمارات 31.42%، بينما في النرويج لا تتعدى نسبة 46%، مما يؤدي إلى التقليل من فرص تعرضها للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، كما يعتبر الميزان التجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات، وبسبب ارتباط الميزان التجاري بالصادرات النفطية فإن وضعية موازين مدفوعات هذه الدول تتحدد أساساً بمستوى أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الفرع الثالث: الناتج المحلي الإجمالي في الدول النفطية

تتميز الدول النفطية عن باقي دول العالم بارتباط ناتجها المحلي الإجمالي بمستويات أداء قطاع المحروقات، والذي يتحدد بحجم الإنتاج الكمي وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وفي معظم الدول النفطية يساهم قطاع النفط أو المحروقات بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار قطاع المحروقات القطاع الرائد والمؤثر بشكل كبير في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، ونوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-02): تطور نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي لأهم الدول النفطية خلال الفترة (2012-2014)

الوحدة %

البلد	2012	2013	2014	المتوسط
المملكة العربية السعودية	48.01	44.15	42.88	45.01
روسيا	12.76	12.55	13.96	13.09
الكويت	53.77	52.96	48.36	51.69

الفصل الثاني..... مكانة الصناديق السيادية في اقتصاديات الدول النفطية

31.97	29.56	2531.	35.12	الامارات العربية المتحدة
80.63	29.12	26.21	25.30	إيران
26.21	24.99	27.65	26.00	النرويج
40.35	31.08	44.03	45.96	الجزائر
8.78	8.40	8.46	9.49	المكسيك

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، عن الموقع: www.imfarg/eternel/data.htm

يبين الجدول رقم(02-02) أن: متوسط مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي للكويت يقدر بـ 51.69 %، كما يقدر في السعودية بـ 54.01% خلال فترة الدراسة، بينما قدرت نفس النسبة في الجزائر بـ 40.35 %، وتراوح في باقي الدول بين 8.78 % و 31,97 % ، وتعتبر نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي لكل من المكسيك وروسيا وبدرجة أقل من النرويج وإيران، مما يبين تنوع الهيكل الاقتصادي لهذه البلدان مقارنة بباقي الدول النفطية. كما يتحدد معدل النمو الاقتصادي في معظم الدول النفطية أساساً بمعدل نمو قطاع المحروقات، فعلى سبيل المثال يؤدي تغير معدل نمو قطاع المحروقات في الكويت بمقدار نقطتين مئويتين " 02 % " إلى تغير معدل النمو الاقتصادي بمقدار نقطة مئوية 01 % وهي نسبة تغير معتبرة تبين هيمنة قطاع النفط على باقي القطاعات الاقتصادية في السعودية وفي معظم الدول النفطية. ويتحدد معدل نمو قطاع المحروقات بعامل داخلي يتمثل في مستوى الإنتاج الكمي بالإضافة إلى عامل خارجي مهم يتمثل في مستويات أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى عدم استقرار معدلات نمو اقتصاديات معظم الدول النفطية نتيجة تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

المطلب الثاني: النفط وإشكالية التنمية في الدول النفطية

لقد ارتبطت إشكالية التنمية في الدول النفطية بالتجارة الدولية، وكان جوهر هذا التحليل هو محاولة ربط التنمية الاقتصادية بالتجارة الخارجية، وكذا ظهور مصطلح جديد في قاموس التنمية الاقتصادية وعلى وجه الخصوص بالدول النفطية عرف بلعنة الموارد والذي اصطلح عليه بـ "المرض الهولندي"، ونوجز ذلك فيما يلي:

الفرع الأول: تعريف المرض الهولندي

المرض الهولندي: "حالة التوسع الفجائي القوي والغير المتوقع لقطاع معين، يتميز بمنافسة دولية يعجل باندثار القطاعات الأخرى، وهي حالة الانفجار في قطاع إنتاجي مصدر يؤدي إلى انتقال في عوامل الإنتاج من

الفصل الثاني..... مكانة الصناديق السيادية في اقتصاديات الدول النفطية

القطاعات الأخرى إلى هذا الأخير، بمعنى آخر هي كل زيادة كبيرة وغير متوقعة لأسعار السلع والخدمات الغير تجارية تعطي نتيجة سلبية على القطاعات التي تنتج سلع تجارية. وهي نظرية تركز على إعادة التوزيع القطاعي لعوامل الإنتاج استجابة لأثار مواتية إما من اكتشاف موارد جديد أو زيادة في أسعار بعض السلع الأساسية بشكل عام وقابلة للتصدير"¹.

الفرع الثاني: المرض الهولندي وإشكالية التنمية

يثير اقتصاديو التنمية إشكالية هامة تتعلق بكيفية استخدام الدول ذات الموارد الطبيعية لهذه الموارد لتحقيق التوازن بين التنمية التي تخدم الأجيال الحالية والمستقبلية، ولكن لتحقيق هذا التوازن يتطلب معرفة حجم ما ينتج عن هذه الموارد وما يحفظ في باطن الأرض، لأن هذا القرار يعتمد على الكيفية التي يمكن بها استخدام إيرادات المورد في حالة زيادة إنتاجه، فإن كان العائد المتوقع من زيادة الإنتاج هو أكبر من السعر المستقبلي المتوقع لهذا المورد، وفي حال بقاءه في الأرض فإنه من الأفضل تقليل الإنتاج والعكس الصحيح، وهناك تساؤل هام آخر يثيره الاقتصاديون وهو يتعلق بسياسات الدول المصدرة للموارد وعلى الأسعار المستقبلية المتوقعة لها وعلى تكاليف إنتاجها الحالية وتبدأ بمشروعات تنموية قد لا تستطيع تحقيقها إما لأن تقديرات المخزون غير دقيقة أو لأن أسعار الموارد بدأت بالتراجع أو لأن تكاليف إنتاجها ارتفعت مما حال دون تحقيق الإيرادات المتوقعة وهذا دون شك يعني صدمة للأجيال الحالية وكارثة للأجيال القادمة، لذلك فإنهم يقترحون الأخذ بالنظرية "طير في اليد" أي ربط الاستهلاك بالدخل الفعلي، حيث يتم الحصول على إيرادات المورد الطبيعي وتستثمر في صندوق سيادي ويقيد الاستهلاك بالعائد المتحقق على هذه الاستثمارات مع تعديلات بسيطة هنا وهناك، وهم بذلك يؤكدون على أهمية زيادة معدلات الادخار والاستثمار في هذه الدول، ويشيروا اقتصاديو التنمية كذلك، إلى حسابات الدخل القومي في الدول ذات الموارد الناضبة وكيف أنها تتصف بالمبالغة حيث أنها تضيف إلى الناتج قيمة المورد الطبيعي الناضب، بينما الأصح هو طرح قيم هذه المورد الناضب وعندئذ ستعكس هذه الحسابات صورة قائمة لأداء هذه الاقتصاديات عبر السنوات الماضية لأنها ستشير إلى انخفاض في الأداء الاقتصادي الفعلي"².

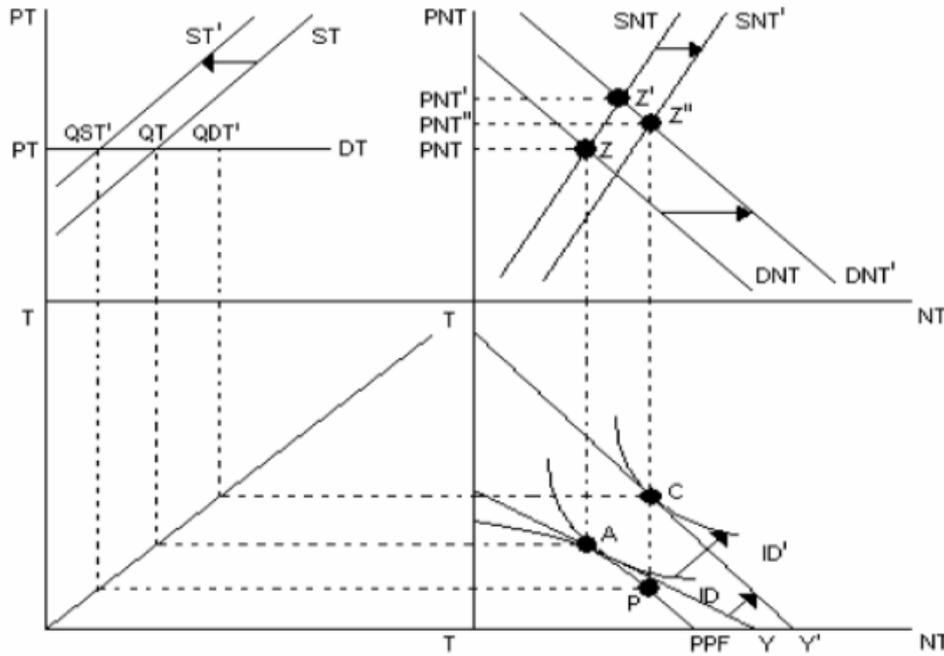
¹: بن عيسى كمال الدين، "المحروقات والعللة الهولندية في الجزائر"، ورقة بحث مقدمة إلى المنتدى الوطني الأول حول: "السياسات الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية وتأمين الاحتياجات الدولية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2015، ص 03.

²: المرجع نفسه، ص 04

الفرع الثالث: النموذج الرياضي المفسر لكيفية انتقال المرض الهولندي (سولتر وسوان)

يفترض النموذج اقتصاد يضم قطاعين، قطاعا للسلع التجارية وقطاعا للسلع الغير تجارية وسوف يتم توضيح العلاقة التناسبية وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (01-02): نموذج لسولتر وسوان للعبة الهولندية



المصدر: تقرير منظمة الأمم المتحدة، دراسة حول دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ورشة عمل بـ11.006 تاريخ 18.02.2006.

يبين الشكل (01-02) أثر المرض الهولندي على الاقتصاد من خلال عدة قنوات، نذكر منها ما يلي¹:

أولاً: أثر الإنفاق

أثر الإنفاق يبدأ مع تدفق العملات الأجنبية من الصادرات النفطية، حيث يرتفع الدخل من y إلى y' مثلما يتضح في الشكل رقم (03)، وعندما يرتفع الدخل يزداد الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري المتمثل بالتحول من DNT إلى DNT' في المربع الأعلى إلى اليمين، ويزداد الطلب على السلع القابلة للتبادل التجاري عند النقطة PT ، ونتيجة لذلك يرتفع سعر الصرف الحقيقي عندما يرتفع سعر السلع غير القابلة للتبادل

¹: بن عيسى كمال الدين، مرجع سبق ذكره، ص 05.

الفصل الثاني..... مكانة الصناديق السيادية في اقتصاديات الدول النفطية

التجاري، مما يشكل نتيجة بديهة في ظل نظام سعر الصرف المربوط والأثر النهائي زيادة في الواردات وارتفاع في قيمة العملة يضعف القدرة التنافسية للسلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري.

ثانيا: أثر تحويل الموارد

تحويل الموارد هو نتيجة لطفرة في القطاع النفطي التي تزيد الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري، وعلى إثر ذلك تزيد المنتجات الهامشية للعوامل المتحركة وتتحول عوامل الإنتاج عن سلع أخرى غير قابلة للتداول التجاري، كالسلع الزراعية ومنتجات الصناعة التحويلية، وهذا التحول في الموارد يحدث على أساس افتراض أن الاقتصاد يشتغل عند مستوى التشغيل التام، أي أنه يعتمد على حدود إمكانيات الإنتاج ppf ويتوقف حجم أثر تحويل الموارد على حجم الموارد التي يمكن تحويلها من القطاعات غير النفطية القابلة للتبادل التجاري إلى قطاع النفط وقطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري، أي على قابلية الأيدي العاملة والأموال للتبادل بين القطاعات، وعلى الكثافة النسبية للعوامل المستخدمة بين القطاعات، ويرتكز هذا النموذج على الافتراض الذي يعتبر أن الأيدي العاملة هي عامل الإنتاج الوحيد المتحرك ونتيجة لذلك، يمكن تحويل الأيدي العاملة من قطاع السلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري إلى قطاع النفط والسلع غير القابلة للتبادل التجاري .

المطلب الثالث: متطلبات الإصلاح الاقتصادي في الدول النفطية

يلاحظ المهتم والمتابع للمسار التنموي للاقتصاديات النفطية في العقود الأخيرة أن هناك العديد من التجارب التنموية التي انتهجتها هذه الدول بغية تحقيق الإقلاع الاقتصادي والسبق التنموي للخروج من حلقة التخلف بإتباع أنماط مبتكرة في التسيير، مثلما هو حال العديد من التجارب العالمية الناجحة كالنمور الآسيوية ، كوريا الجنوبية وتركيا... الخ، للإشارة فقد ورثت الدول النفطية النامية واقعا قائما بخصوص مستويات التنمية والنمو في كافة المجالات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، وقد كان لهذا الإرث الثقيل بينها وبين الدول المتقدمة وارتباطها بها في صورة تبعية اقتصادية ونمط استهلاكي معيق لكافة أشكال المبادرات التنموية المستقلة، مما أثر كثيرا على تحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود وفق منطق الاستدامة بكل أبعادها ومركزاتها.

الفرع الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الدول النفطية

تواجه بلدان الربيع النفطي -خاصة النامية منها- تحديات تنظيمية وهيكلية في منظومة ومدونة الاقتصاديات النفطية Economies pétrolières في المرحلة الراهنة، مما ينجر عنه-مستقبلا- تحديات صعبة ومخاطر عميقة نتيجة كل صدمة خارجية وتبعاً لذلك كل تدهور في أسعار النفط عالميا، وهذا ما يفضي إلى تراكم أعباء إضافية غير مرنة في هذه الاقتصاديات الذي تشكل عائداته ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد، وهو الأمر الذي يتطلب من

الفصل الثاني..... مكانة الصناديق السيادية في اقتصاديات الدول النفطية

هذه الدول تسريع خطط الإصلاح الاقتصادي الحكومية باتجاه تقليل الاعتماد على تصدير موارد الطاقة، وتوجيه اهتمام خاص نحو التطوير التقني والصناعي والخدمي وتسيير الكفاءات وغيرها من البدائل التي تكفل إبراز اقتصاد متنوع قائم على خلق الفوائض، ولقد باتت لزاما على هذه الاقتصاديات تبني مداخل حديثة ومبتكرة لتحقيق التنمية المستدامة المرتبطة بالمتغيرات الجديدة، الداخلية منها وكذا الأخذ في الحسبان منظومة التغيير الاستراتيجي والاستشرافي المهيمن في نطاق السياق الدولي للتنمية، والتي تبلورت بفعل بروز العولمة وركائزها المهيمنة عليها كصندوق النقدي الدولي، البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة... إلخ؛ ما يحتم عليها مجاراة المتطلبات الحديثة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي المبني على إصلاح اقتصادي معتمد على الانفتاح وتطوير بيئة الأعمال واقتصاد المعرفة، بعيدا عن التبعية المستدامة للريع النفطي وما ينجر عنه من قمع للعمل المنتج¹.

الفرع الثاني: الحوكمة والشفافية في الدول النفطية

تعتبر الحوكمة أحد أبرز الركائز التي تعتمد عليها الدول -النفطية خاصة- في تحقيق الإصلاح الاقتصادي بحيث أنها تمكنت بفعل الحوكمة الرشيدة في تسيير مواردها من تحقيق مؤشرات إيجابية ملاحظة وفي قطاعات حيوية لكن بتفاوتات أفضت أحيانا إلى اختلالات بين هذه القطاعات، كما لا تزال غالبية الدول النفطية-رغم الانفاق الكبير المتميز- بعيدة عن تحقيق البناء التنموي الفعال اقتصاديا، سياسيا، اجتماعيا وبيئيا (طابع الاستدامة) ورهينة المتغيرات الخارجية Variables exogènes المعبرة على التموقع الكبير للطابع الريعي في هذه الاقتصاديات رغم المساعي الجادة في تحقيق التنمية والنمو ومحاولة تكريس الطابع الإنتاجي المستدام.

كما يجب توفر عنصر الشفافية في معادلة الإصلاح الاقتصادي، إذ أن فوائض إيرادات النفط من إتاوة وعائد ربحي وضرائب ستذهب إلى صندوق سيادي، وأن أي صرف من عائدات هذا الصندوق تتطلب قانون يمر في مجلس النواب، فمنظومة القوانين التي وضعت في هذا المجال تضمن الشفافية في مسألة العقود المبرمة لا تلزم الدولة بدفع أي تكاليف في حال عدم وجود فائدة تجارية من النفط المستكشف².

¹: وليد نصر، "متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية"، ورقة بحث مقدمة إلى المنتدى الوطني حول: "حوكمة إدارة النفط والغاز"، المركز اللبناني للتربية المدنية، بيروت، 14 أذار 2016، ص 03.

²: وسام الذهبي، "شارك وغير"، ورقة بحث مقدمة إلى المنتدى الوطني حول: "حوكمة إدارة النفط والغاز"، المركز اللبناني للتربية المدنية، بيروت، 14 أذار 2016، ص 05.

المبحث الثاني: الصناديق السيادية وأهميتها

تعتبر الصناديق السيادية ظاهرة اقتصادية تم إنشائها من قبل معظم الدول النفطية بغية ادخار أو استثمار الفوائض المالية المحققة نتيجة ارتفاع أسعار النفط. والاستفادة منها في العديد من القطاعات سواء داخل البلد أو خارجه.

المطلب الأول: ماهية الصناديق السيادية

تعتبر عائدات النفط المصدر الأساسي للأموال أكبر الصناديق الاستثمارية السيادية في العالم، وبالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط وازدياد واردات الدول المنتجة للخامات ازدادت ثروات هذه الصناديق، كما تعتبر الاحتياطات النقدية الأجنبية مصدرا أساسيا أيضا لها.

الفرع الأول: نشأة ومفهوم الصناديق السيادية

أولا: نشأة وتطور الصناديق السيادية

لا تعتبر صناديق السياسة ظاهرة حديثة بل ترجع نشأتها إلى عقد الخمسينيات من القرن الماضي، فقد أنشئ أول صندوق سيادي سنة 1953 والمتمثل في الصندوق الكويتي المعروف باسم Kuwait investment authority (KIA)، يليه الصندوق الإماراتي Abu Dhabi (IDIA) investment authority سنة 1976.

إن الأرقام التي تحدد موجودات تلك الصناديق تتفاوت بشكل واسع، لاسيما أن عدد كبير منها لا يعلن عن حجم أمواله بسبب نقص الشفافية، ولكن تشير إحصائيات دوتشبنك deutsche Bank إلى أن حجم موجودات هذه الصناديق تقدر بـ 3190 مليار دولار، أما ميرلينلانث Merrill lynch فتقدرها بحوالي 2000 مليار دولار، والتي قد تتراوح قيمتها بعد عشر سنوات ما بين 15000 و 17500 مليار دولار. أما مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي فترى أن هذه الصناديق كانت تمتلك في سنوات السبعينات ما يقارب 500 مليار دولار، أما حاليا فقد أصبحت تمتلك ما بين 2000 و 3000 مليار دولار ومن المتوقع أن يصل حجمها سنة 2012 إلى 10000 مليار دولار في ضوء الاتجاه المتزايد لنتائج الحساب الجاري العالمي، أي أن

الفصل الثاني..... مكانة الصناديق السيادية في اقتصاديات الدول النفطية

حجم أصول هذه الصناديق تنمو بأكثر من 20% سنويا. وفيما يلي نستعرض عشرين أولى صناديق السيادية في العالم¹.

الجدول رقم (02-03): أهم الصناديق السيادية وتقدير حجم أصولها

تاريخ الإنشاء	الدولة	اسم الصندوق	الحجم مليار \$	مصدر العوائد
أهم الصناديق السيادية القديمة				
1953	الكويت	هيئة الاستثمار الكويتية	213	نפט
1974	سنغافورة	تيماسك	110	تجارة
1976	الولايات المتحدة	صندوق الاسكا الدائم	39	نפט
1976	كندا	AHSTF	17	نפט
1976	الإمارات العربية	هيئة الاستثمار أبوظبي	875	نפט
1981	سنغافورة	شركة الاستثمار الحكومية لسنغافورة	300	فائض ميزانية
غير عدد	العربية السعودية	شركات قابضة عمومية	290	نפט
1983	بروناي	وكالة الاستثمار لبروناي	35	نפט
1990	النرويج	صندوق المعاشات الحكومي	322	نפט
1997	الصين	SAFE	311	احتياط صرف
1993	ماليزيا	Khazanah Nasional BHD	18	نפט
الصناديق السيادية المستحدثة منذ 2000				
2000	قطر	هيئة الاستثمار القطرية	50	نפט
2000	إيران	صندوق الاستثمار النفطي	12	نפט
2000	كازخستان	Khazanah Nasional KNF	18	نפט وغاز
2000	الجزائر	صندوق ضبط الموارد	43	نפט
2001	فرنسا	صندوق الاحتياط للمعاشات	35	اقتطاعات اجتماعية
2001	إيرلندا	الصندوق الوطني لاحتياط المعاشات	29	تجارة
2001	تايوان	الصندوق الوطني للاستقرار لتايوان	15	عملات أجنبية
2002	الإمارات العربية	شركة ميادلة للتنمية الدولية	10	نפט
2003	روسيا	صندوق الاستقرار	157	نפט
2004	أستراليا	الصندوق الحكومي المستقبلي لأستراليا	54	غير محدد
2005	فنزويلا	صندوق التنمية الوطني	15	نפט
2005	كوريا الجنوبية	شركة الاستثمار الحكومية	30	تجارة
2006	دبي	هيئة استثمار دبي	82	نפט
2007	الضبيلي	صندوق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي	10	نحاس
2007	ليبيا	صندوق احتياط النفط	40	نפט
2007	الصين	شركة استثمار الصين	200	عملات أجنبية

Source : ARTHUIS Jean, d'information sur le role des fonds souverains, SENAT session ordinaire de 2006-2007, p08.

¹: عبد الله بلوناس، "واقع صناديق الثروة السيادية العربية في ظل أزمة الرهن العقاري"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي السادس حول: التحديات التي تواجه منظمات الأعمال المعاصرة، الأزمة المالية العالمية والافاق المستقبلية، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الأيام: 13، 14، 15 ماي 2009، ص ص 11، 12.

ثانيا: مفهوم الصناديق السيادية

تعددت تعريفات التي أعطتها مختلف المنظمات الاقتصادية الدولية والباحثين بالموضوع، ولن يتفقوا على تعريف موحد وشامل، ومن بين هذه التعريفات نذكر مايلي¹:

1-تعريف صندوق النقد الدولي: "الصناديق السيادية عبارة عن صناديق استثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة، وتنشئ الحكومة العامة الصناديق السيادية لإغراض اقتصادية كلية، وهي تحتفظ بأصول أو تتولى إدارتها لتحقيق أهداف مالية مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية. وتتسم الصناديق السيادية بتنوع هيكلها المنظمة للجوانب القانونية والمؤسسية وممارسات الحكومة، وهي مجموعة متغايرة الخصائص نذكر منها: صناديق استقرار المالية العامة، صناديق المدخرات ومؤسسات استثمار الاحتياطات، صناديق التنمية وصناديق الاحتياطات الغير مقترنة بالالتزامات التقاعدية الغير الصحيحة"

2-تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE: "الصناديق السيادية عبارة عن مجموعة من الأصول المالية المملوكة والمدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الحكومة لتحقيق أهداف وطنية والممولة إما باحتياطات الصرف الأجنبي أو صادرات الموارد الطبيعية أو الإيرادات العامة للدول، أو أية مداخل أخرى"

3-تعريف معهد صناديق الثروة السيادية: "الصندوق السيادي عبارة عن صندوق استثمار حكومي مكون من أصول مالية كالأسهم والسندات وغيرها من الأدوات المالية، علما أن موارد الصندوق تشكل من فائض ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة أو نواتج عمليات الخوصصة أو إيرادات الصادرات السلعية".

ومن خلال كل ما سبق يمكن تقديم تعريف شامل للصناديق السيادية كما يلي: "الصندوق السيادي عبارة عن أداة مالية مستحدثة ومدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قبل الحكومة لأغراض استثمارية أو ادخارية، ويتم تمويله عن طريق الفوائض المالية المحققة في ميزان المدفوعات أو الموازنة"

وتتميز الصناديق السيادية عن غيرها من الهيئات المالية الأخرى، بمجموعة من الخصائص منها:

- تتميز عن البنوك المركزية من حيث أهدافها، فهي تسعى إلى الاستثمار وليس إلى إدارة السياسة النقدية وسياسة الصرف ويغلب على محفظة أصولها الاستثمار في الأسهم، في حين أن البنوك المركزية لكونها ملزمة بالاحتفاظ بمستوى معين من السيولة لمواجهة التغيرات في أسعار الصرف تستثمر أساسا من السندات

¹: عبد الله حباية، "الصناديق السيادية آلية لضبط الفوائض المالية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر وأبو ظبي-"، ورقة بحث مقدمة إلى المنتدى الوطني الأول حول: "السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية وتأمين الاحتياجات الدولية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2015، ص 02.

الفصل الثاني..... مكانة الصناديق السيادية في اقتصاديات الدول النفطية

بالرغم من أن بعض الدول مثل: الصين والترويج توكل مهمة إدارة صناديقها السيادية إلى أقسام في البنوك المركزية لصالح الوزارة المالية؛

- تتميز عن صناديق المعاشات العمومية، لكون موارد هذه الأخيرة تأتي أساسا من الاشتراكات من جهة، وهي تهدف إلى تمويل معاشات الأجيال القادمة من جهة أخرى؛
- تتميز عن المؤسسات العمومية، حيث تؤخذ عن المؤسسات العمومية شكل شركات تجارية وتخضع بموجب ذلك للقانون التجاري، والأمر ليس كذلك بالنسبة للصناديق السيادية التي هي عبارة عن صناديق استثمار، ووظيفة الشركات الأساسية هي إنتاج السلع والخدمات في حين أن الوظيفة الأساسية للصناديق السيادية هي استثمار الأصول المالية.

الفرع الثاني: دوافع إنشاء الصناديق السيادية

- تتباين مبررات ودوافع إنشاء الصناديق السيادية، لكن يمكن تلخيص هذه المبررات فيما يلي¹:
- ✓ التحسب للنضوب الطبيعية للموارد والحاجة لبناء أصول أخرى تدر دخلا يعوض نضوب الأصل الحالي واستغلال إيراداته من قبل الجيل الحالي، وهو ما اصطُح عليه بتحقيق العدالة بين الأجيال؛
 - ✓ الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وإمكانات تنويع قاعدته، وهذه تعتمد على حجم الاحتياطي والإنتاج، وبالتالي حجم العائدات وعوامل أخرى مرتبطة بالإمكانات الحالية والممكنة لذلك الاقتصاد؛
 - ✓ إن وجود انعكاسات سلبية للتدفقات المالية الناتجة عن الثروة الطبيعية أو ما يعرف بآثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول المالكة لها، يفرض عليها إنشاء آلية لادخار الفائض المالي أو استثماره خارجيا للحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي وحماية القطاع الصناعي من تداعيات هذا المرض؛
 - ✓ إن تعرض احتياطات الصرف الأجنبي لمخاطر مرتبطة بتقلبات معدلات الفائدة وسعر الصرف الأجنبي، يفرض على الدول تنويع مجالات توظيف هذه الاحتياطات، وهو ما يمكن القيام به عن طريق إنشاء صناديق سيادية تقوم باستثمار جزء من هذه الاحتياطات في أصول مالية متنوعة، مما يؤدي إلى التقليل من المخاطر؛
 - ✓ يمكن للصناديق السيادية أن تساعد في نقل التكنولوجيا إلى الدول المالكة، حيث تؤدي الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة لهذه الصناديق في الدول المتقدمة إلى توسيع حجم المبادلات الاقتصادية بما فيها عمليات نقل التكنولوجيا والمعارف.

¹: عبد الله حباية، مرجع سبق ذكره، ص 03.

الفرع الثالث: أهداف الصناديق السيادية

تباين أهداف الصناديق السيادية باختلاف أنواعها ومبررات إنشائها، ورغم ذلك يمكن إبراز أهم الأهداف فيما يلي¹:

- حماية الاقتصاد والموازنة العامة من خطر الصدمات الخارجية الناتجة عن التقلبات الحادة في مداخيل الصادرات؛
- تحقيق مبدأ عدالة توزيع الثروة بين الأجيال عن طريق تعظيم الادخار الموجه للأجيال القادمة؛
- تعظيم عوائد احتياطات الصرف الأجنبية؛
- توفير أداة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز السياسات الصناعية التي تزيد من نمو الإنتاج.
- تحقيق النمو المستدام في البلدان المالكة للصناديق.

الفرع الرابع: أنواع الصناديق السيادية

تشئ الحكومات الصناديق السيادية لأسباب عديدة، وتشير تحليلات صندوق النقد الدولي إلى وجود ثلاثة أنواع من هذه الصناديق وهي²:

- **صناديق الاستقرار**: التي يتمثل هدفها الأساسي في حماية الميزانية والاقتصاد ككل من تذبذبات أسعار سلع النفط في العاد؛
- **صناديق الادخار للأجيال القادمة**: التي تهدف إلى تحويل الأصول غير المتجددة إلى حافظة أصول أكثر تنوعاً؛
- **شركات استثمار الاحتياطيات** التي لا تزال أصولها تدرج في الغالب ضمن فئة الأصول الاحتياطية ويتم إنشاؤها لزيادة العائد على الاحتياطيات؛

¹: أودايرداسو، "اقتصاديات صناديق الثروة السيادية-قضايا لصناع السياسات-"، صندوق النقد الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2010، ص 60.

²: إياحamad، "ادارة الصناديق السيادية وصناديق التحوط"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، الدفعة: 2008-2009، ص 05.

المطلب الثاني: الاستثمار في الصناديق السيادية وأدائها

الفرع الأول: استثمارات الصناديق السيادية

يضاف إلى ما ذكر سابقا حول اختلاف التعريفات والتقديرات بالنسبة إلى الصناديق السيادية، ما قام به البعض من تحليل استراتيجيات وقنوات الاستثمار لدى تلك الصناديق بتعريفها الشامل. ومصدر معظم تلك التحليلات بنوك ومؤسسات استثمار وهي مبنية في الغالب على افتراضات وتقديرات تعتمد دقتها على الجهة التي تقوم بالتقدير والمنهجية التي تتبعها، وخلافا لصندوق التقاعد الحكومي في النرويج الذي تتوفر في أصوله واستثماراته معلومات موثقة وبيانات مفصلة لا تتوفر في صناديق أو استثمارات دول مجلس التعاون في الخارج، مما جعل بعض ما يكتب عن أوجه تلك الاستثمارات وأدائها أقرب إلى الانطباعات المستسقة أحيانا من إعلانات امتلاك هذا الصندوق أو ذاك حصص في هذه الشركة أو تلك وأحيانا أخرى من تصريحات لبعض مسؤولي الدول المعنية. ومع أن الوضع الطبيعي هو في انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات من الدول الغنية وذات معدلات النمو المنخفضة إلى الدول النامية ذات معدلات النمو الأعلى إلا أن استثمارات الصناديق السيادية للدول النفطية وغيرها تخالف تلك القاعدة، فيلاحظ مثلا: أن التدفقات الرأس مالية من الدول النامية إلى الدول الصناعية ارتفع من حوالي مئة مليار عام 2001 إلى أكثر من 700 مليار دولار عام 2007 وكان معظمها تدفقات من دول مجلس التعاون والصين، ويقارن ذلك بزيادة في الاستثمارات المباشرة من الدول الصناعية إلى الدول النامية من 150 مليار دولار إلى 300 مليار دولار في العامين المشار إليهما، حيث تتوزع الاستثمارات الخارجية لدول مجلس التعاون بين السندات الحكومية وأسواق المال العالمية والاستثمارات العقارية وغيرها، وتختلف نسب كل منها باختلاف استراتيجية الاستثمار الخاصة لكل دولة معتمدة في ذلك على الهدف من تلك الاستثمارات¹.

الفرع الثاني: أداء استثمارات الصناديق السيادية

تشير الدراسات والمعلومات المنشورة إلى اختلاف أداء الصناديق السيادية القائمة للدول النفطية، وهذا الاختلاف في الأداء يعود إلى اختلاف استراتيجيات الاستثمار المشار إليها أنفا، وإلى التطورات في الأسواق المالية التي اتجهت إليها تلك الاستثمارات، إضافة إلى التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

¹: ماجد عبد الله المنيف، مرجع سبق ذكره، ص ص 18، 19.

الفصل الثاني..... مكانة الصناديق السيادية في اقتصاديات الدول النفطية

وقد حاول ترومان، في دراسة شملت 46 صندوقا سياديا ايجاد مؤشر لأداء تلك الصناديق بالتركيز على أربعة معايير تتمثل فيما يلي¹:

- المعيار الأول: يركز على الهيكلية، وتشمل درجة وضوح تمويل الصناديق واستخدامات أصولها وعوائدها وعلاقتها بالميزانية والاستراتيجية الاستثمارية ومدى انفصال تلك الصناديق عن الاحتياطات الخارجية للدولة؛
- المعيار الثاني: يركز على الحوكمة، ويشمل مدى وضوح دور الحوكمة في استراتيجية الاستثمار للصناديق محل الدراسة ومدى وجود مؤشرات تحكم نزاهة القائمين على الاستثمار؛
- المعيار الثالث: يركز على الشفافية والمساءلة، ويشمل توفير المعلومات الفصلية والسنوية عن الاستثمارات وأدائها وحجم الصناديق وعوائدها وفرض الرقابة الداخلية والخارجية على هذه الصناديق؛
- المعيار الرابع: يركز على سلوك الصناديق السيادية في الأسواق التي تستثمر فيها.

المطلب الثالث: دور الصناديق السيادية في الاقتصاد العالمي

تفترض السياسة الاقتصادية الرشيدة استثمار الأموال العامة بصورة منتجة، بدلا من إنفاقها في ميادين الأبهة أو وضعها في حسابات مصرفية لا تدر دخولا حقيقية بسبب هبوط أسعار الفائدة وارتفاع معدلات التضخم. وتتجلى أهمية الصناديق السيادية في حصول الدولة على دخول لتغطية عجزها المالي عندما تمهبط إيراداتها و ترتفع نفقاتها لسبب أو آخر، فخلال الفترة الواقعة بين 1990 و 2004 سجلت ميزانية الإمارات عجزا وصل إلى ثمانية مليارات دولار عام 1999، و في التسعينات لم تسجل ميزانية الكويت فائضا إلا في عام 1997 وحينذاك تم اللجوء إلى عدة وسائل لتغطية هذا العجز منها الاستفادة من أرباح الصناديق السيادية، إذ أن استثمارات هذه الصناديق تؤدي مباشرة إلى تحريك اقتصاد الدول المتلقية و إنعاشه، كما تساهم في معالجة بعض المشاكل الاقتصادية كالبطالة، فعلى سبيل المثال أدت مساهمة صندوق المبادلة الإماراتي بنسبة 8.1% من شركة أي أم دي الأمريكية إلى توفير 1400 فرصة عمل مباشرة ترتبط بقطاع الإلكترونيات في هذه الشركة و حوالي 5000 فرصة عمل ترتبط بالأنشطة الأخرى ذات العلاقة بهذا القطاع.

وعندما اندلعت الأزمة المالية العالمية رصدت عدة دول، خاصة الولايات المتحدة و بلدان الاتحاد الأوروبي أموالا طائلة لإنقاذ شركاتها من الانهيار و ما يترتب عليه من تعطيل الأنشطة الاقتصادية، كما اتجهت أنظار هذه الدول إلى الصناديق السيادية الخليجية و الآسيوية للمساهمة في هذا الإنقاذ، إذ نجحت الصناديق السيادية خلال

¹: إباد حماد، مرجع سبق ذكره، ص ص 20، 21.

الأزمة في التخفيف من وطأة الأزمة المالية، لكن حاولت الدول المتقدمة خلال تلك الفترة من التخلص من هذه الصناديق الأجنبية المتهمه أحيانا بممارسة أنشطة خطيرة و أحيانا أخرى بالهيمنة على مؤسسات صناعية و مصرفية، أما خلال الفترة الأخيرة لسنوات 2013، 2014، 2015 فقد شهدت الصناديق السيادية ركودا ملحوظا من ناحية أرصدها المالية بفعل تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية واعتماد معظم الدول النفطية المالكة لها على أسلوبها لتغطية العجز الحاصل في موازينها العامة وما نجم عنه خسائر معتبرة للبنوك الأجنبية المودعة لها وكحلول مؤقتة قامت معظم هذه البنوك بتغيير استراتيجياتها الاستثمارية في الطرف الحالي والتوجه أكثر نحو الأصول الأكثر سيولة لتغطية خسائرها¹.

المبحث الثالث: الصناديق السيادية كآلية لتحقيق استقرار الدول النفطية

تواجه الدول المنتجة للنفط معضلة كانت ولا تزال أهم هاجس لمخططات التنمية في تلك الدول، وتمثل في الاستعداد لعصر ما بعد نضوب النفط بسبب التطور التقني للمصادر البديلة، لذلك كان الهدف هو التنوع الاقتصادي أي تنوع مصادر الدخل الوطني أو تنوع مصادر الدخل الحكومي، وللوصول لهذا الهدف عملت هذه الدول على إنشاء صناديق سيادية بسماوات وقواعد مختلفة وذلك للمساهمة في تحقيق الاستقرار والتصدي للأزمات الاقتصادية العالمية.

المطلب الأول: الفوائض النفطية وأشكال استثمارها

لقد جاء الفائض الرأسمالي الظاهري من عوائد النفط لقاء تصدير ثروة طبيعية غير متجددة، أي لقاء اندثار أصل إنتاجي وغير قابل بطبيعته للتعويض؛ وبذلك يعتبر الرأس المال النقدي المتحصل معادلا موضوعيا لمورد إنتاجي ناضب، لكنه اعتبر فائضا لأن الكميات المتوفرة تتجاوز الاحتياجات المحلية، وهو فائض ظاهري لأنه لم يتولد عن الإنتاج الجاري لسعة متكررة وإنما عن إهلاك لمورد طبيعي غير متجدد.

الفرع الأول: تعريف الفائض النفطي

يمثل الفائض النفطي "الفرق الموجب بين العائدات من الصادرات النفطية أساسا وبين مجمل الواردات"، أي هو الفرق الموجب لميزان المدفوعات والذي لا تتاح له فرصا للتوظيف داخل الاقتصاد أي تعجز إمكانيات الاقتصاد الوطني عن استيعابه في أنشطة استثمارية حقيقية ومنتجة².

¹: محمد الحسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 13، 14.

²: Antoine Ayoub, 'Le Pétrole :Economie Et Politique', Economica, Paris, e 1996, p275.

الفصل الثاني..... مكانة الصناديق السيادية في اقتصاديات الدول النفطية

وحسب مفهوم ريكاردو، فالفائض النفطي يمثل "دفع غير مستحق"، لأنه لا يعبر عن ثروة حقيقية ناتجة عن نشاط اقتصادي تتحكم فيه عناصر الإنتاج والتكاليف عبر آلية السوق، بل هي أرباح ناتجة عن احتكار وتملك سلعة النفط¹.

الفرع الثاني: أشكال استثمار الفوائض النفطية ومخاطرها

أولاً: أشكال استثمار الفوائض النفطية

تشكل الفوائض المالية المتراكمة لدى البلدان المصدرة للنفط عبئاً بسبب محدودية مساهمتها في خلق ثروة حقيقية، وتصبح هذه الموارد هدفاً أساسياً للدول الصناعية تسعى لاسترجاعها بأساليب مختلفة، لذلك فإن جل الفوائض البترودولارية* مستثمرة إما في أذونات الخزينة الأمريكية أو في الأدوات قصيرة الأجل أو أنها مودعة في بنوك أمريكية أو أوروبية، وعموماً نجد توزيع هذه الأموال حسب طبيعتها كما يلي²:

-48% من هذه الفوائض مستثمرة في شكل ودائع مصرفية في بنوك الدول الصناعية؛

-20% من هذه الفوائض مستثمرة في محافظ مالية واستثمارات مباشرة؛

-12% من هذه الفوائض مستثمرة في أوراق حكومية من سندات وأذونات خزائنة؛

-13% من هذه الفوائض مقدمة في شكل قروض للدول النامية؛

-4.6% من هذه الفوائض مقدمة في شكل قروض لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ويوجه أيضاً جزء من هذه الفوائض المستثمرة خارجياً إلى احتياطات دول الأوبك من الذهب والعملات الحرة لدى المؤسسات النقدية الدولية، ومن بين وسائل امتصاص الفوائض أيضاً زيادة واردات الدول النفطية مع السلع الاستهلاكية والكمالية لتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، والذي يتم من خلال خلق أنماط استهلاكية جديدة تستعيد الدول الصناعية من خلالها الأموال التي أنفقتها في فاتورة النفط، وخلال سنة 2006 قدرت الفوائض المالية المستثمرة في الخارج للدول العربية بـ 5.1 تريليون دولار، أي ما يفوق مجموع الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية في سنة 2005، فبالنسبة للجزائر فقد تم توظيف سنة 2007 ما قيمته 43 مليار دولار من الاحتياطات

¹: عبد القادر سيد أحمد، "الأوبك ماضيه، حاضرها ومستقبلها"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 160.

²: الجوزي جميلة، قدي عبد المجيد، "الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها على الأداء المتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة - حالة الجزائر -"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "أثر الأزمة العالمية على اقتصاديات دول المينا"، فندق الأوراسي، الجزائر، أيام: 08، 09 ديسمبر 2009، ص 09.

*الفوائض البترودولارية: هي دولارات أمريكية تم اكتسابها من بيع النفط، غير أنها لم تستوعب لتلبية احتياجات التنمية الداخلية.

الفصل الثاني..... مكانة الصناديق السيادية في اقتصاديات الدول النفطية

الأجنبية في سندات الخزنة الأمريكية بمعدل فائدة لا يتجاوز 2 %، إضافة إلى توظيف جزء من هذه الاحتياطات -دون تحقيق دقيق للمبالغ - في بنوك خاصة.

ثانيا: مخاطر استثمار الفوائض النفطية

Y ن توظيف ه*ه الأموال الناجمة عن العوائد النفطية لا يخلو من مخاطر تنشأ بسبب صعوبة التنبؤ بالتغيرات المستقبلية، ونجد من بين هذه المخاطر¹:

-مخاطر متعلقة بالسوق المالية: تنشأ هذه المخاطر من حيث التقلبات في أسعار صرف العملات والأوراق المالية؛

-مخاطر متعلقة بالتضخم: حيث تفقد هذه الأصول جزءا هاما من قيمتها أو من قيمة الفوائد المتوقعة؛

-مخاطر سياسية: تتعلق بتجميد هذه الأموال المودعة لدى الهيئات المالية كقضية إيران مثلا.

وعموما نجد أن الدول النفطية تفضل أن تكون محافظها الاستثمارية من أصول سائلة وقد تضحي بالعائد المرتفع مقابل التملك الآمن ولو بأقل عائد، إضافة إلى الحرص على السرية التي تدفعها إلى الاستثمار في الودائع والسندات.

المطلب الثاني: دور الصناديق السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية

إن الصناديق السيادية التي تستند إلى عائدات تصدير النفط تعتبر فاعل رئيسي في التمويل الدولي، إذ تحتفظ بما يزيد على 5 تريليونات دولار من الموجودات وفقاً لتقديرات خبير الأسواق الناشئة في البنك الفرنسي "بي.إن.بي.إس" ديفيد شبيغل، وتعتبر أموال هذه الصناديق مقسمة في العادة إلى مجموعات مختلفة يخدم كل منها وظيفة معينة وتساعد هذه الأخيرة في تعزيز الإنفاق الحكومي في أوقات انخفاض عائدات الصادرات النفطية أو إدارة الأرباح المفاجئة على مدى عقود من أجل الأجيال القادمة، وعلى سبيل المثال وبالأخذ بنموذج دولة النرويج التي تمتلك أكبر صندوق سيادي في العالم فبمقدورها أن تنفق كل عام ما يصل إلى 4% من صندوقها السيادي البالغة قيمته 850 مليار دولار لكنّها لم تنفق سوى 2.8% في 2014، واستخدمت هذه الأموال في تمويل تخفيضات ضريبية ويشكّل صندوق تحقيق الاستقرار في نيجيريا نحو 20% من إجمالي صندوق ثروتها السيادية. فمع تأرجح أسعار النفط "بزنت" الخام حول 40 دولاراً للبرميل، ما يقل كثيراً في الوقت الحالي عن مستوى التعادل على صعيد المالية العامة في كثير من البلدان الرئيسية المصدرة لمنتجات الطاقة، ومنها السعودية، روسيا، نيجيريا والجزائر ذلك المستوى الذي يكفل تحقيق توازن الميزانية فإنّ كثيراً من الصناديق بدأت بالفعل استخدام مكوناتها الخاصة لتحقيق الاستقرار، وفي شهر فيفري من سنة 2014 قالت حكومة النرويج أنّها قد ترفع السقف الخاص بمقدار ما يجوز لها

¹: عبد القادر سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 172.

الفصل الثاني..... مكانة الصناديق السيادية في اقتصاديات الدول النفطية

استخدامه من صندوقها السيادي لمواجهة الآثار الاقتصادية لهبوط أسعار النفط، وقد هبط النفط أكثر من 20 دولاراً في البرميل منذ ذلك الحين، أما في روسيا فإن تراجع أسعار النفط يزيد الضغوط لكي تستخدم أموال الثروة السيادية، وتتطلع موسكو بالفعل إلى صندوقها السيادي البالغ قيمته 82 مليار دولار كمصدر لتمويل في حالات الطوارئ للشركات التي تضررت من العقوبات الغربية التي فرضت على موسكو بسبب تدخلها في أوكرانيا. وفي سياق الحديث عن الدول المنتجة للنفط فقد كانت الكويت من الدول الرائدة في مجال تأسيس صندوق يضمن للأجيال القادمة الحق في الانتفاع بالموارد الطبيعية الوطنية، ففي وقت مبكر في عام 1953 على وجه التحديد أي قبل أن تنال استقلالها التام في العام 1961، دأبت الحكومة الكويتية على تحويل 10% من عوائدها النفطية إلى الهيئة العامة للاستثمار أي إلى الصندوق السيادي الذي قام باستثمار هذه الأموال في أسهم الشركات العالمية.

كما تجدر الإشارة إلى أن ثمة علاقة متينة بين تأسيس الصناديق السيادية وتطور أسعار الموارد الطبيعية عامة وسعر النفط بنحو خاصة، فبعد فترة وجيزة من الارتفاعات التي طرأت على سعر النفط ابتداء من عام 1973 سجلت الصناديق السيادية ارتفاعاً كبيراً في عددها وفي قيمة أصولها المستثمرة، ففي الحقبة التالية عام 1996 شهد العالم طفرة كبيرة في تأسيس الصناديق المرتكزة على عوائد الموارد الطبيعية وعلى فوائض الاحتياطي الأجنبي، وعلى صعيد آخر سجل عدد الصناديق السيادية المكلفة باستثمار الاحتياطي الأجنبي طفرة كبيرة أيضاً بعد عام 2000، فبفضل إصرار بعض الدول على تقييم عملاتها الوطنية بأدنى من قيمها الفعلية حيال الدولار استطاعت هذه الدول أن تخلق رصيда تراكمياً من الاحتياطيات الأجنبية يزيد على 6,5 بليون دولار أمريكي، وعلى خلفية هذه التطورات ارتفعت القيمة الإجمالية للرأس المال المستثمرة من قبل كافة الصناديق السيادية في العالم من حوالي 500 مليار دولار أمريكي في عام 1996 بحسب تقديرات المصرف المركزي الأوروبي إلى 3971,7 مليار دولار أمريكي في سبتمبر من العام 2010 بحسب ما أعلنه المعهد الدولي للصناديق السيادية (Sovereign Wealth Fund

Institute)، علماً أن الواجب يقتضي منا أن ننظر إلى هذه البيانات على أساس أنها تعكس قيمة تخمينية ليس إلا وذلك لأن غالبية الدول المالكة للصناديق لا تنشر إحصائيات دقيقة عن حجم وهيكل محافظها الاستثمارية ولا تلتزم بوضع حدود بينة تفصل بين الصناديق السيادية وباقي المؤسسات المالية الحكومية وتمتلك حالياً 35 دولة صناديق سيادية يبلغ عددها 47، وعند النظر إلى هذه الصناديق من زاوية الإقليم الذي تنتمي إليه يتبين لنا أن حوالي نصف هذه الصناديق (47%) يعود إلى دول شرق أوسطية، وأن 28% منها تعود ملكيته إلى دول في شرقي آسيا، وأن 17% منها فقط تعود ملكيته إلى دول صناعية غير آسيوية ولا تزيد حصة روسيا من إجمالي رأس مال الصناديق السيادية على 6%، وبلغت قيمة أصول الصناديق السيادية العائدة لدول مجلس التعاون الخليجي

الفصل الثاني..... مكانة الصناديق السيادية في اقتصاديات الدول النفطية

حوالي 1380 مليار دولار أمريكي في سبتمبر من عام 2010، أي أنها شكلت ما نسبته 34,8 % من إجمالي أصول الصناديق السيادية في العالم، وقد أصدر المعهد الدولي للصناديق السيادية تحديثاً حول تطورات قيمة الصناديق السيادية في العالم من عام 2010 إلى عام 2012، وكشف هذا التحديث عن ازدياد قيمة أصول الصناديق السيادية من 4.1 تريليون دولار إلى 5.2 تريليون دولار أي أنه سجل في هذا العام نمواً بلغ معدله 9 % مقارنة بعام 2010، وبحسب ما أعلنته شركة «ستاندرد وشاترد» فإنه يعادل حجم الموجودات في الصناديق السيادية 12 بالمائة من إجمالي القيمة المتداولة في بورصة نيويورك أو 42 % من إجمالي القيمة المتداولة في بورصة طوكيو وتستحوذ أذرع الاستثمار السيادية مثل (صناديق المعاشات، وصناديق التنمية، والمؤسسات الحكومية) على 7.2 تريليون دولار إضافة إلى احتياطات رسمية من النقد الأجنبي قدرها 8.1 تريليون دولار وتكون عادة في البنوك المركزية. ويشير تقرير (ذا سيتي يوكيه the cityu.k) إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قد حازتا على حصة الأسد من استثمارات الصناديق السيادية العالمية حيث إنهما استحوذتا على 19% و 17% من تلك الاستثمارات خلال ست سنوات سابقة، فعلى سبيل المثال كانت هذه الصناديق قد سارعت في إنقاذ بنية الاقتصاد الأمريكي بضخها الأموال فيه بعد أن هرب المستثمرون الأمريكيون أموالهم من السوق خوفاً من تعرض اقتصاد بلادهم للركود إثر اندلاع أزمة الرهون العقارية، وبحسب الدراسة التي قدمتها شركة الاستشارات الاقتصادية والإستراتيجية البريطانية "مونيتر غروب" (Monitor Group) إلى منتدى الاقتصاد العالمي في دافوس/فرع الشرق الأوسط تكبد البعض من الصناديق الخليجية خلال الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة خسائر فادحة في قيمة ما يملك من أصول إلا أن الغالبية العظمى منها استطاعت أن تحافظ على ما لديها من أصول مالية مستثمرة في العالم الغربي، وذلك لأن هذه الصناديق كانت قد اهتمت اهتماماً قوياً بتنويع محافظها الاستثمارية كما أن أكبر الخسائر قد تحققت جراء صفقات شراء حصص بعض المصارف في الدول الصناعية خلال العامين 2007 و 2008، كسواء هيئة الاستثمار القطرية حصص في بنك Barclays وشراء هيئة الاستثمار الكويتية حصص في ميرل لينش وإقدام هيئة أبو ظبي للاستثمار على شراء حصص في سيتي جروب، وكانت إحدى الدراسات قد قدرت خسائر هذه الصناديق بنهاية العام 2008، بحوالي 40 % و 70 % و 60 % على التوالي.

وعلى خلفية هذه الانتقادات، وبعد جولات من المحادثات وأربعة أشهر من المداولات في أكثر من عاصمة كان آخرها سانتياغو عاصمة تشيلي توصلت في تشرين أول/أكتوبر من عام 2008 لجنة عمل دولية معنية بالصناديق السيادية، وبدعم استشاري وفني من قبل صندوق النقد الدولي إلى اتفاق على حزمة مبادئ وممارسات صارت تُعرف بمبادئ سانتياغو، وتعهد 26 صندوق سيادي بالالتزام بتنفيذ هذه المبادئ وبما جاء فيها من معايير

الفصل الثاني..... مكانة الصناديق السيادية في اقتصاديات الدول النفطية

تخص الشفافية والحوكمة الرشيدة والمساءلة. وضمت اللجنة في عضويتها أبرز الصناديق السيادية العربية والأجنبية وكذلك الدول الراغبة في استضافة استثماراتها، وهي الإمارات، الكويت، قطر، السعودية، البحرين، ليبيا، عمان، روسيا، النرويج، الولايات المتحدة، تشيلي وأذربيجان، إيران، بوتسوانا وكندا. وتمثل مبادئ سانتياغو في القواعد والممارسات المتعارف عليها في النشاطات التجارية والتي تعبر تعبيرا دقيقا عن ممارسات وأهداف استثمارات الصناديق السيادية. ويتمثل الغرض الإرشادي لهذه المبادئ في إلزام الصندوق السيادي بالإفصاح عن حجم وتفاصيل الإنفاق والتمويل، إضافة إلى تطبيق معايير الحوكمة لا سيما التقسيم الواضح للوظائف. كما تلزم مبادئ سانتياغو الصندوق السيادي بتقديم تقرير سنوي مدقق يعكس أدائه المالي والتشغيلي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، أضف إلى هذا أن هذه المبادئ توجب على الصندوق السيادي الإفصاح عن سياساته الاستثمارية وإدارته للمخاطر، إضافة إلى ذلك الإفصاح عن أداء أصوله وتطالبه بالالتزام بكافة متطلبات التنظيم والإفصاح المرعية في البلدان التي يستثمر فيها والتأكد من أن استثماراته تراعي المخاطر الاقتصادية والمالية واعتبارات العائد وبضرورة المساهمة باستقرار النظام المالي العالمي وبحرية تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات، كما تؤكد هذه المبادئ على أن لا يُفرض أي قيد على الصفقات الاستثمارية لدواعي الأمن القومي إلا بالتناسب مع الأخطار الأمنية الحقيقية التي تثيرها الصفقات المعنية¹.

المطلب الثالث: فعالية الصناديق السيادية في تحقيق استقرار النظام الاقتصادي للدول النفطية

يمكن لهذه الصناديق السيادية وهي بهذا الحجم المساهمة في الاستقرار الجزئي والكلّي للأنظمة الاقتصادية للدول المنتجة للنفط عبر جملة من الآليات والسبل التي تسمح لها بالقيام بوظائفها المختلفة من ادخار وضبط مالي في نفس الوقت ويمكن إيجاز ذلك فيما يلي²:

- قدرتها على أداء دور الاحتياط بالنسبة للدول المنتجة للنفط بتحويل جزء من عوائدها لصالح الأجيال المولودة بعد نزوب المواد الأولية؛
- سماحها بتنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي الخام من خلال تطوير أنشطة جديدة كما هو حال صناديق أبو ظبي، دبي بتطويرها للسياحة والأنشطة الأخرى المرتبطة بالمواد الأولية؛

¹: عدنان عباس علي، "الصناديق السيادية - وأهميتها في النظام المالي الدولي"، جريدة الحوار المتمدن، دار الحوار للنشر، الإمارات، العدد: 4177، 08 أوت 2013، ص ص 08:07.

²: أودا بير داسو، مرجع سبق ذكره، ص 59.

الفصل الثاني..... مكانة الصناديق السيادية في اقتصاديات الدول النفطية

- تقوم بدور استقراري بامتصاص الصدمات الناجمة عن الانخفاض المؤقت في أسعار المواد الأولية، فيسمح بتكوين صندوق سيادي يوفر مداخيل سنوية غير مرتبطة بأسعار المواد الأولية وتعمل على تغطية الصدمات الاقتصادية السلبية التي تواجهها هذه الدول ظرفيا وما ينتج عن ذلك من اختلالات في موازنتها العامة؛
- المساهمة في تنمية هذه الدول من خلال استثمارات الصناديق بتمويل الهياكل التعاقدية وتطوير بنيتها التحتية بهدف تحقيق معدلات نمو مرتفعة تسمح لها بالاندماج في متطلبات التنمية العالمية؛
- المحافظة على الوظائف التي توفرها الشركات بدعمها لرؤوس أموال الشركات المتعثرة داخل هذه الدول؛
- المساهمة في تحقيق مزيد من الاستقرار الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط بتنويع الاقتصاد والتوسع في الأنشطة غير النفطية خاصة.

خلاصة الفصل الثاني:

يمكن القول بأن الصناديق السيادية تتوفر على قدرات تمويل عالية تمكنها من تمويل اقتصاديات الدول النفطية، عن طريق رفع مستوى ملاءتها المالية وتوفير مصدر تمويل بديل عن مصادر التمويل الأجنبية، مما يؤدي إلى التخلص من مشكلة المديونية، كما تساهم الصناديق السيادية في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتعزيز قدرة الاقتصاد على التصدي لمختلف الأزمات الاقتصادية العالمية، عن طريق تعويض الانخفاض المتوقع في المداخيل على مستوى الصادرات أو الإيرادات العامة للدولة، وذلك على الرغم من الإختلالات التي تشهدها من فترة إلى أخرى والتي تؤثر إجمالاً على معدلات نموها ومدى تحقيقها للاستراتيجيات المتبعة، معتمدة في ذلك على "مبادئ سانتياغو" المعدة من طرف صندوق النقد الدولي، والتي تساعد في تعزيز حوكمة هذه الصناديق بالنظر لطبيعتها الغير إلزامية وقابليتها للتكيف مع الخصائص الاقتصادية التنظيمية الخاصة بكل بلد.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية مقارنة لأداء

الصناديق السيادية في كل من:

الجزائر، النرويج والإمارات

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

تمهيد:

تتعرض موازنات الحكومات التي تعتمد على إيرادات متذبذبة إلى مخاطر جمة أدناها العجزات المالية المتواصلة، فالجزائر التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية المتذبذبة كنتيجة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية قد عانت سابقا من هذا المشكل، بالإضافة إلى دول أخرى نفطية كالإمارات والنرويج، لذلك لجأت الجزائر إلى حل يجعل الإيرادات أكثر استقرارا ويمنح الحكومة فسحة لميزانية التجهيز والتسيير، لكن للأسف هذا الحل الذي يكمن في تأسيس صندوق ضبط الإيرادات المعتبر كصندوق ادخار يعتبر حلا ظرفيا نظرا لاعتماد موارده على الفوائض النفطية التي تأتي من مصدر ناضب وما يستدعي استغلال هذا المورد من استدامة وتحقيق العدالة بين الأجيال خاصة وذلك لغياب استثمار موارده، لذلك ارتأينا عرض التجربة النرويجية والإماراتية في توظيف مدخراتهم في استثمارات أجنبية من خلال صندوق التقاعد الحكومي النرويجي وجهاز أبوظبي للاستثمار، وبالتالي تحقيق هدف استقرار الموازنة العامة وتحقيق العدالة بين الأجيال، لذلك نحول في هذا الفصل تقييم تجربة الجزائر من خلال إنشائها لصندوق ضبط الإيرادات ودوره في ضبط استقرار الاقتصاد الوطني بالمقارنة مع تجربة النرويج والإمارات في إدارة فوائضها المالية الناجمة عن الفوائض النفطية من خلال صناديقهم السيادية لتحديد المعوقات التي تحول دون تعظيم منافع التجربة المحلية وتقديم الاقتراحات الممكنة لشمئها، وعليه ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: واقع قطاع النفط في اقتصاد كل من: الجزائر، النرويج والإمارات

المبحث الثاني: واقع الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج والإمارات

المبحث الثالث: عرض أداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج والإمارات

المبحث الأول: واقع قطاع النفط في كل من: الجزائر، النرويج والإمارات

تعتبر الجزائر من الدول التي يعتمد اقتصادها أساساً على قطاع وحيد هو قطاع المحروقات، فبعد أزمة 1986 سقط القناع عن اقتصاد مبني على الصادرات النفطية دون سواها ومنذ ذلك التاريخ، الجزائر أمام معادلة صعبة مفادها أن كل اضطراب في السوق النفطية يتبعه انعكاسات مباشرة على الإيرادات العامة للدولة سلباً أو إيجاباً، والحقيقة التي لا يجب أن نتجاهلها أن أي مشروع للميزانية ينطلق من السعر المرجعي للخام في كل سنة يجد المسؤولين أنفسهم أمام واقع اضطرابات السوق النفطية، فيلجأ المختصون إلى وضع سيناريوهات من أجل مساعدة أعضاء الحكومة في تحديد حصيلة قطاع المحروقات، وما يمكن ملاحظته أن اقتصاد النرويج يرتكز على قطاع النفط المزدهر، حيث أغلب الاستثمارات مرتبطة بهذا القطاع ما جعل البلد رهين الفوائض النفطية، لكنها بدأت من خلال ذلك بتطوير القطاعات الأخرى ورفع مستواها وتأهيلها لتصبح على مستوى عالمي، وفي ظل احتمال تأثر الاقتصاد النرويجي بتذبذب أسعار النفط العالمية لجأت النرويج إلى بناء وتشغيل أكبر تجهيزات نفطية مائة عائمة في العالم وفق أحدث التقنيات.

وبالمقارنة مع دولة الإمارات والتي تعتبر من البلدان المصدرة للنفط نجدها تعتمد أيضاً عليه بشكل كبير في اقتصادها، لكنها تكمنت من تخفيض نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي وترسيخ مكانتها الاقتصادية في العالم أجمع، وسجلت تسارع في نسب النمو الذي حققته على كافة الأصعدة، إضافة إلى تعزيز جاذبية الدولة لاستقطاب الاستثمارات من شتى أنحاء العالم من خلال قوانينها التي تتسم بالمرونة وتوفيرها بيئة استثمارية تعد الأفضل بالمنطقة.

المطلب الأول: واقع قطاع النفط في الجزائر

يحتل قطاع النفط مكانة بارزة في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني، خاصة وأن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة، غير أن هذه الثروة كانت محتكرة من طرف الشركات مما دفع بالجزائر إلى استرجاعها عن طريق التأميم واستغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني، ومن أجل صناعة وطنية قوية اتجه اهتمام الجزائر إلى التصنيع منذ استرجاع سيادتها، حيث تساهم صادرات النفط بأكثر من 90% من إيرادات الجزائر من العملة الصعبة وتعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية.

الفرع الأول: النفط في الجزائر

أولاً: تاريخ النفط في الجزائر

1- اكتشاف النفط في الجزائر: كان تاريخ اكتشاف النفط في الجزائر مع بداية القرن العشرين، وأول محاولة للبحث والتنقيب عن النفط بدأت عام 1913، حيث كان أول إقليم أجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غليزان، وتم حفر بعض الآبار قليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات نفطية على سطح الأرض كبئر تليوانيت (جنوب غرب غليزان)، وواد قطرين (جنوب سور الغزلان)، هذه الاكتشافات الأولية كانت عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث والتنقيب، وفي عام 1946 اكتشفت شركة نفط (الصور الفرنسية) أول حقل نفطي في واد قطرين ثم حقل برقة بالغرب بعين صالح عام 1952، وابتداءً من هذه السنة بدأت توضع أول رخص للتنقيب من قبل الهيئة المشتركة بين " الشركة الفرنسية للنفط-الجزائر CFP" والشركة الوطنية للبحث واستغلال النفط في الجزائر CREPS¹.

2- تأسيس الشركة الوطنية "SONATRACH": بعد الاستقلال مباشرة اتجهت الجزائر صوب قطاع المحروقات الذي بدأت أهميته تتضح في الاقتصاد الوطني، ولكن مع احتكار الشركات الأجنبية بمجمل الأنشطة النفطية قررت الدولة انشاء شركة وطنية تتولى كسر الاحتكارات الأجنبية، فقامت بتأسيس الشركة الوطنية سوناطراك SONATRACH بتاريخ 1964/12/31، إذ لا بد لكل دولة مصدرة للنفط أن تكون لها سياستها النفطية المستقلة وشركتها الوطنية حتى تكون قادرة على الصمود في وجه الاحتكارات وتحمي مصالحها.

وكان من مهام شركة سوناطراك القيام بجميع أنشطة التنقيب، الإنتاج، النقل وتسويق المحروقات، التي بدأت بإمكانيات قليلة خاصة الإطارات المدربة واستطاعت أن تشق طريقها وتتطور لتصبح أكبر وأهم شركة في الجزائر بل وتحتل الآن المرتبة رقم 01 إفريقيا والمرتبة رقم 12 في مجال النفط عالمياً².

3- تأميم المحروقات في الجزائر: لقد اتخذ قرار تأميم المحروقات في الجزائر في سياق خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين التي أعلن عنها خلال الاحتفالات بعيد العمال في 1971/02/24، والذي ينص على³:

¹: Rabah Mahiout, « le pétrole algérien », Enap, Alger, 1974, p 106-113.

²: سيف الدين بوزاهر، "أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية-حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، الدفعة: 2010-2011، ص 81.

³: المرجع نفسه، ص 81.

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

- أخذ حصة 51% من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات، وهذا ما سمح للجزائر بمراقبة 56% من مجمل الإنتاج النفطي؛
 - التأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي، حيث أصبح مجمل احتياطي الغاز تحت رقابة الدولة؛
 - تأميم النقل البري للنفط والغاز أي كل أنابيب النقل المتواجدة على التراب الجزائري.
- ثم صدر بعد قرارات التأميم مباشرة المرسوم التشريعي 71-22 الصادر في 22/أفريل 1971، أي بعد شهرين من التأميم (الذي وضع حدا لما يسمى بالحقوق المكتسبة وانهاء مبدأ الامتياز للشركات الأجنبية التي كانت تعتبر نفسها المالك الوحيد للثروات النفطية)، وكرد فعل على القرار الجزائري ضغطت الشركات الفرنسية على الجزائر وبأساليب مختلفة للتراجع على هذا القرار كما يلي¹:
- رفض تبعية النفط الجزائري كوسيلة ضغط وحضر فعلي وتأكيدها على أن النفط الجزائري لا يمكن أن تجدد له سوق خارج فرنسا؛
 - الضغط على الهيئة الصناعية والمالية الدولية التي يحتل أن تقيم علاقات اقتصادية مع الجزائر.

ثانيا: الإمكانيات النفطية في الجزائر

1-الإحتياطي النفطي للجزائر

تزخر الجزائر بإمكانيات نفطية هائلة تجعل لها وزنا مهما في السوق النفطية العالمية، فهي تحتل المركز السابع عربيا من حيث احتياطات النفط بمعدل 1% الإحتياطي العالمي حسب احصائيات الشركة البريطانية للنفط سنة 2007².

ويوضح الشكل التالي تطور احتياطات النفط المؤكدة من النفط الخام خلال الفترة (1988-2008):

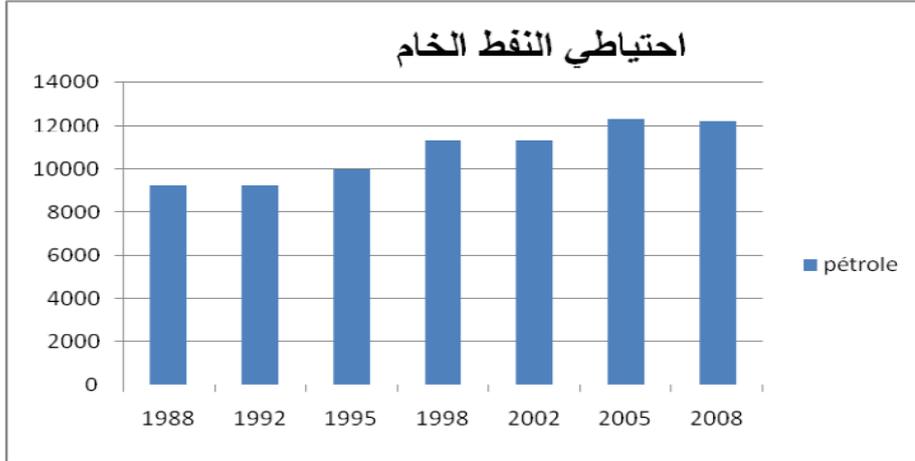
¹: Abdelkader SID-AHMED, Développement sans croissance: L'expérience des économies pétrolières du tiersmonde, O.P.U, Alger, 1983. p. 49.

² : British Petroleum, Statistical Review of World Energy, June 2007 Sur Le Site: <http://www.bp.com/statisticalreview>.

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج والإمارات

الشكل رقم (03-01): تطور الاحتياطيات من النفط الخام خلال الفترة (1988-2008)

الوحدة: مليون برميل

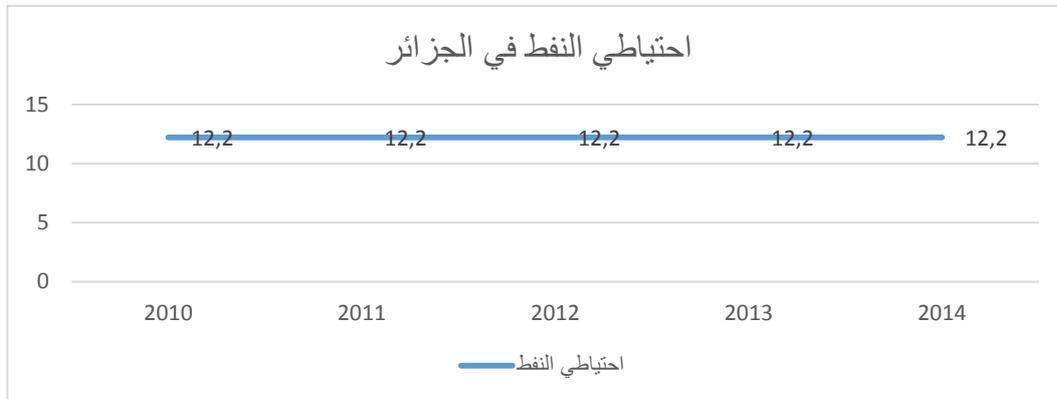


المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات منظمة الأوبك 2008، عن الموقع: www.opec.org.

من خلال الشكل رقم (03-01): تتضح لنا الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر، فمن حيث النفط الخام ارتفع مقدار الاحتياطي المؤكد من النفط الخام من 9100 مليون برميل سنة 1988 ليستقر فيما بعد عند نفس النسبة سنة 1992، ثم ارتفع مقداره سنة 1995 من 9979 مليون برميل إلى 11800 مليون برميل سنة 2003، ليصل سنة 2008 إلى 12200 مليون برميل، وفي سياق ذلك يوضح الشكل رقم (03-02) تطور احتياطي النفط الخام للجزائر خلال الفترة (2010-2014):

الشكل رقم (03-02): تطور الاحتياطيات من النفط الخام خلال الفترة (2010-2014).

الوحدة: مليون برميل



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات التقرير السنوي رقم 41 للأمين العام لمنظمة الأوباك 2014، عن الموقع:

www.oapec.org

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

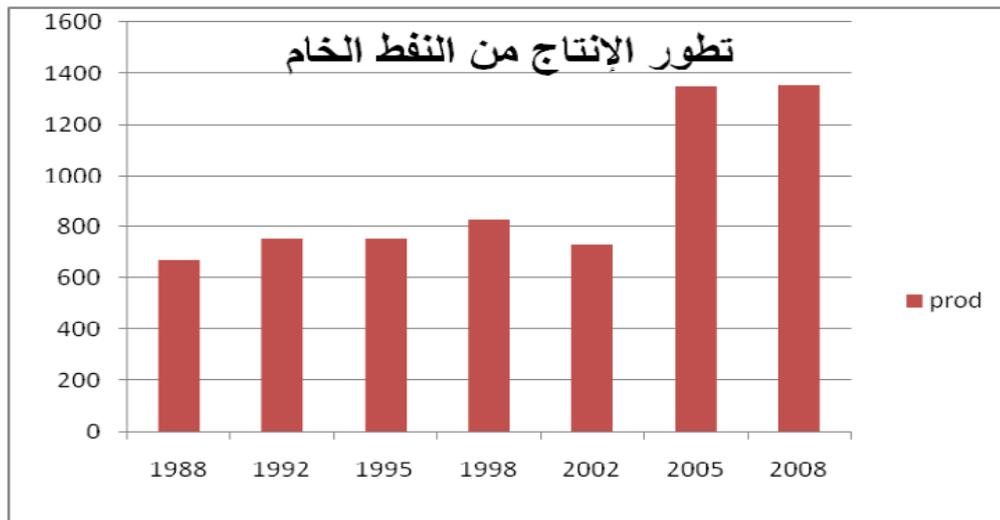
نلاحظ من خلال الشكل رقم (03-02): أن الاحتياطي النفطي في الجزائر عرف استقرارا في حدود 12.20 مليون برميل ابتداء من سنة 2010 إلى غاية سنة 2014.

2- الإنتاج النفطي في الجزائر

من حيث الإنتاج النفطي يمكن رصد تطوره من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03-03): تطور الإنتاج من النفط الخام خلال الفترة (1988-2008)

الوحدة: ألف مليون برميل



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات منظمة الأوبك لسنة 2008، عن الموقع: www.opec.org

من خلال الشكل رقم (03-03): يتضح لنا تطور الطاقة الإنتاجية للنفط الخام في الجزائر، ولعل ذلك راجع إلى الجهود المبذولة في الاستكشاف والبحث والتنقيب، ولأن صناعة النفط تتطلب مهارات فنية وتكنولوجية عالية إضافة إلى ضخامة رأس المال فتحت السلطات الجزائرية المجال أمام الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات من خلال قانون المحروقات لسنة 2005، والذي فتح المجال للمستثمرين الأجانب من خلال المناقصات، وقد بلغ عدد هذه الشركات ما يفوق 50 شركة تنشط بالشراكة مع سوناطراك، وحسب تقارير منظمة الأوبك ارتفع الإنتاج الجزائري من 776 ألف مليون برميل يومي سنة 2001 ليلعب 1.356 مليون برميل يومي سنة 2008، وتسعى الجزائر إلى زيادة طاقتها الإنتاجية إلى 2 مليون برميل يومي سنة 2020، وخلال الفترة الممتدة من 2010-2014 تم اكتشاف عدة حقول من النفط الخام في الجزائر يمكن أن نوضحها في الجدول التالي:

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

الجدول رقم (03-01): الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
عدد حقول النفط المكتشفة	14	10	08	11	01

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على احصائيات تقرير الأمين العام السنوي 41 لمنظمة الأوبك، عن الموقع: www.oapecorg.org.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تطور الاكتشافات النفطية في الجزائر، فخلال سنة 2010 تم اكتشاف إجمالي حقول قدر ب 14 حقل نفط مستكشف لينخفض في سنة 2011 إلى 10 حقول، ويواصل مساره في الانخفاض سنة 2012 ليصل إلى 08 حقول، ومع حلول سنة 2013 ارتفعت الحصيد لتصل إلى 11 حقول إضافية، لكن سجلت سنة 2014 أضعف رقم قدر بحقل واحد فقط.

ثالثا: السياسة النفطية في الجزائر

عندما تحصلت الجزائر على استقلالها السياسي وجدت نفسها أمام اقتصاد مكبل بقيود ثقيلة ورثتها عن عهد الاستعمار الفرنسي، إذ عمل هذا الأخير على عزل قطاع الصناعة النفطية عن باقي القطاعات الاقتصادية الوطنية الأخرى، ونتج عن هذه السياسة نشوء ظاهرة اقتصادية في الجزائر أصبحت معروفة لدى الاقتصاديين بظاهرة الازدواجية الاقتصادية، ومنذ السنوات الأولى لاسترجاع السيادة الوطنية سعت بلادنا إلى انتهاج سياسة محكمة تهدف من خلالها إلى استعادة هذا القطاع الاستراتيجي، حيث حظي قطاع المحروقات في بلادنا خصوصا بعناية كبيرة، فجل الاستثمارات استفاد منها بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، ونخص بالذكر القطاع الصناعي إذ كان نصيب القطاع النفطي في المخطط الثلاثي 32.9% من مجموع الاستثمارات ليصبح 38.1% في المخطط الرباعي الثاني أي ما يعادل 44.45% من مجموع الاستثمارات الصناعية، وهو ما يمثل قيمة 110.300 مليون دينار جزائري وإذا أضفنا لها مخصصات الخماسي الأول تصبح 187.7 مليون دج.

وفي إطار انفتاح السوق الجزائرية للشراكة الأجنبية لتطوير البحث وإنتاج المحروقات رسمت منذ بداية التسعينات خطة استثمارية ترمي إلى توسيع رقعة البحث في المناطق التي يتم فيها البحث والتي تمثل أكثر من نصف المساحة المنقبة، ومنذ دخول قانون 86-14 حيز التنفيذ عقدت سوناتراك ما يقارب 30 اتفاق (عقود مساهمة في الإنتاج) والذي يمثل ما قيمته 1 مليار دولار أمريكي، مما يسمح لها من مضاعفة قدراتها الاستكشافية ودائما في

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

إطار الشراكة فإن شركة "اناداركو" تدخل مع سوناطراك توسيع البحث وزيادة الإنتاج في منطقة حاسي باركين جنوب الجزائر باستثمار يقدر ب 1 مليار دولار، حيث يعتبر هذا الحوض ثاني أهم منطقة نفطية بعد حاسي مسعود¹.

الفرع الثاني: أهمية قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري

أولاً: مكانة الجزائر كدولة نفطية

تعد الجزائر إحدى الدول النفطية الكبرى خصوصاً من ناحية المزايا التنافسية للنفط الجزائري، إذ أن هذه المزايا تمكنها من المطالبة بشروط أفضل في الاتفاقيات والعقود مع الدول المستوردة، وقد ساعدت نوعية النفط الجزائري في تموقع الجزائر في السوق العالمية للنفط، وفيما يلي نذكر أهم مزايا النفط الجزائري²:

1- تنافسية النفط الجزائري من حيث النوعية: يمتاز النفط الجزائري بنوعية جيدة مقارنة بالعديد من أنواع النفط المصدرة من قبل دول الأوبك، فالنفط الجزائري الأساسي المصدر والمتمثل في "صحاري بلاند" يتميز بخلوه من مادة الكبريت ودرجة كثافته التي تفوق "API 30 Degré" ما يجعل منه نفطاً خفيفاً، ويعد من أجود أنواع النفط لقلّة احتوائه على الشوائب، ويعتبر كل إنتاج الجزائر للنفط من النوع الخفيف الحلو والذي يزداد الطلب بمعدلات أعلى من معدلات الطلب على النفط الثقيل الحامضي، خاصة أن معظم مصافي العالم مصممة لتكرير النفط الحلو وهذا ما يمنح النفط الجزائري مكانة جيدة في سوق النفط العالمي.

2- تنافسية النفط الجزائري من حيث ميزة الموقع الجغرافي: تمثل ميزة الموقع الجغرافي عاملاً مهماً في تحديد القيم النسبية لأنواع النفط المختلفة، نظراً لعلاقتها المباشرة بتكاليف النقل التي تشكل بدورها جزءاً مهماً من السعر النهائي للنفط الخام، كما أن أنواع النفط المتماثلة من ناحية النوعية يفترض أن تكون أسعارها في سوق معينة متساوية، وأن العلاقة بين الموقع الجغرافي وتكاليف النقل بصورة عامة تتمثل في أنه كلما كان موقع إنتاج النفط أقرب إلى السوق المعنية انخفضت تكاليف النقل نسبياً وازدادت درجة تنافسيته بسبب اكتسابه علاوة الموقع، وتستفيد الجزائر من ميزة الموقع الجغرافي بالنسبة للأسواق الأوروبية خاصة.

¹: جوهرة شرقي، "بناء نموذج تنبئي للجباية البترولية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، الدفعة: 2002-2003، ص ص 44، 45.

²: عبد السلام بلعيد، "الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال"، دار النشر بوشان، الجزائر، 1990، ص ص 41، 42.

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

ثانيا: تطور العائدات النفطية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري

1- تطور العائدات النفطية في الجزائر: تعترض العائدات النفطية مشاكل من حيث تقدير قيمتها نتيجة الحرص على سرية حجم العائدات، وعموما فإن الارتفاع المستمر لأسعار النفط إلى جانب ارتفاع الطاقة الانتاجية والتصديرية أدى إلى تزايد العائدات النفطية وتراكم الفوائض المالية، وقد حققت السوق النفطية العالمية ارتفاعا محسوسا لأسعار النفط في مطلع سنة 2000 انعكست إيجابا على تطور الإيرادات النفطية لدول الأوبك عامة والجزائر خاصة ، وبات من المؤكد أن الجزائر لن تستطيع أن تتخلى عن الاعتماد الكلي للمواد النفطية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني نتيجة غياب سياسة اقتصادية ترمي إلى وضع الأسس الصحيحة للتخلي عن التبعية للمحروقات، ويوضح الجدول التالي تطور هذه العائدات النفطية ومدى مساهمة هذه العائدات في إجمالي الإيرادات:

الجدول رقم (03-02): تطور عائدات قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2005-2011)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	النفط الخام	الكوندونسا	مواد النفط المكررة	غاز النفط المميع	الغاز الطبيعي المميع	الغاز الطبيعي	إجمالي الإيرادات
2005	19340.7	6307.3	3940.9	3337.0	5337.4	7324.6	45587.9
2006	22697.4	7268.0	4756.3	3626.2	6383.1	8877.0	53608.0
2007	25373.7	8498.2	5838.1	4545.2	6724.8	8624.8	59609.1
2008	30513.7	10089.5	7310.0	5708.0	9089.6	14481.4	77194.6
2009	16855.6	5146.2	5373.4	3216.6	14481.4	8225.1	44415.1
2010	20724.9	4268.7	9219.5	4086.9	77192.2	11942.4	56121.6
2011	28744.8	5495.9	11971.8	5202.8	6670.9	13575.6	71661.8

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر للسنوات (2007-2011)، عن الموقع: www.bank-of-algeria.dz

Algeria.dz.

نلاحظ من الجدول رقم (03-02): أن العائدات النفطية عرفت ارتفاعا ملحوظا قد ساهمت بنسبة معتبرة في إجمالي الإيرادات للجزائر ما بين سنتي 2005 و2006، بحيث ارتفع ناتج النفط الخام بحوالي 3356.7 مليون دينار، ليواصل المنحى التصاعدي ما بين سنتي 2006 و2007 لكن بزيادة طفيفة تقدر بحوالي 2676 مليون

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

دينار جزائري كعوائد نفطية مما ساهم في ارتفاع إجمالي الإيرادات بنسبة قدرت ب 59609.1 مليون دينار جزائري، ليصل إلى أعلى مستوى لها وذلك بإجمالي إيرادات فاق 77000 مليون دينار جزائري سنة 2008، ولكن مع حلول الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي عموما واقتصاديات الدول النفطية خصوصا، فإنه قد سجل تراجع كبير في إجمالي الإيرادات ليصل إلى حدود 44415 مليون دينار جزائري سنة 2009، وهو ما قد اعتبر مؤشرا على انعكاس الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري وتراجع العوائد النفطية مجملا، ليعاود الصعود مجددا ليسجل بعد تعافي أسعار النفط في الأسواق العالمية ارتفاعا في عوائد النفط الخام إلى حدود 20724 مليون دينار جزائري، كما أن إجمالي الإيرادات قدر ب 56121 مليون دينار جزائري، ومواصلة الإيرادات الإجمالية الناجمة عن عوائد المحروقات في الارتفاع لتستقر سنة 2011 في حدود 71661.8 مليون دينار جزائري نتيجة لارتفاع الطلب على النفط في أسواق النفط الدولية، وكذا انتعاش اقتصاديات كل من الصين والهند وزيادة الطلب على الوقود لهما باعتبارهما أحد أهم الدول المؤثرة في تقلبات أسعار النفط في العالم، وللتوضيح أكثر أنظر الملحق رقم: (03).

2- أهمية العائدات النفطية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر: تتمثل أهمية البحبوحة المالية المحققة بفضل قطاع المحروقات منذ مطلع سنة 2000 في تحسن مؤشرات المستوى الاقتصادي الاجتماعي في الجزائر، حيث تحقق ما يلي¹:

- ارتفع الناتج المحلي الخام (PIB) من 85.1 مليار دولار سنة 2004 إلى 102.8 مليار دولار سنة 2005 ثم إلى 116.5 مليار دولار سنة 2006 ليصل سنة 2007 إلى 135 مليار دولار؛
- انخفض معدل التضخم من 3.6 % سنة 2004 إلى 1.6 % سنة 2005 وهذا ما يعبر عن استقرار في أسعار المواد الاستهلاكية ليشهد ارتفاعا طفيفا سنة 2006 إلى 2.5 %؛
- ارتفعت الاحتياطات من العملة الأجنبية حيث بلغت سنة 2003 ما قيمته 43.11 مليار دولار، 56.18 مليار دولار سنة 2005 لتصل إلى 110.3 مليار دولار سنة 2007؛
- انخفض معدل البطالة خلال الفترة (2004-2007) فقد بلغ سنة 2004 نسبة 17.7% لينخفض إلى 15.3 % ثم 11.8 % سنة 2007؛

¹: www.elmouradia.dz/ecounomic-de-l' Algérie/donnée-économique-et-social، consulté Le 31/05/2016.

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

- انخفضت المديونية من 28.3 مليار دولار سنة 1999 إلى 16.4 مليار دولار سنة 2005، ثم إلى 4.7 مليار دولار سنة 2006 من خلال تبني الدولة لسياسة الدفع المسبق للديون. وما ينبغي الإشارة إليه أن ما حققته الجزائر من عائدات مالية بسبب طفرة الأسعار قابله انخفاض في سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية خاصة الأورو، فانخفاض الدولار بنسبة 33% خلال سنتي 2002 و2006 تسبب في زيادة تكلفة الواردات الكلية، لأن انخفاض سعر النفط بمقدار دولار واحد يكلف الجزائر خسارة تقدر بنصف مليار دولار سنويا، ولتوضيح أكثر أنظر الملحق رقم: (14).

ثالثا: تطور الجباية النفطية في الجزائر (2000-2008)

من خلال الجدول الموالي يمكننا توضيح تطورات الجباية النفطية في الجزائر:

الجدول رقم (03-03): تطور الجباية النفطية من (2000-2008)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2000	2001	2002	2006	2008
إيرادات الجباية النفطية	2517400	2195505.2	2229282.2	2517400	2645752.6
إجمالي الإيرادات العامة	338633.1	3377700.3	3377700.3	3385877.6	3377700.2
نسبة مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات العامة %	74.34%	65%	66%	74.35%	78.33%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات، عن الموقع: www.dgpp_mf.gov.dz

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-03): أنه خلال الفترة (2000-2006) قد عرفت ارتفاعا هائلا في إيرادات الجباية النفطية بأكثر من 50%، وبلغت نسبة مساهمتها في الإيرادات الكلية أعلى مستوى لها حيث قدرت بـ 74.34% سنة 2000 ثم انخفضت هذه النسبة سنتي 2001 و2002، وعاودت في الارتفاع إلى أن فاقت كل المستويات وبلغت نسبة 74.35% سنة 2006، كما سجلت إيرادات الجباية النفطية أرقاما كبيرة خلال سنتي 2005 و2006 لم تبلغها من قبل، وهي 2267800 مليون دينار جزائري و2517400 دينار جزائري على التوالي، وتعد الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2006 من أحسن الفترات من حيث الإيرادات الجبائية النفطية حيث استمرت في تطور إيجابي ملحوظ، والسبب الرئيسي وراء هذا التحسن هو ارتفاع أسعار النفط التي ارتفعت إلى أعلى مستوى لها منذ 21 سنة، وبلغ سعر النفط الخفيف الأمريكي 40.30 دولار أمريكي للبرميل، بينما صعد برميل النفط من نوع برنت البريطاني إلى أكثر من 38 دولار أمريكي للبرميل خلال الربع الثاني من عام 2004، إلى أن بلغت أرقاما قياسية سنتي 2005 و2006 ثم استمر هذا الارتفاع حتى سنة 2008، حيث فاقت أسعار النفط كل التوقعات وتجاوزت خلال نفس العام 100 دولار أمريكي للبرميل، مما انعكس إيجابا على مداخيل الجباية النفطية التي قدرت بـ 4003600 مليون دينار أي بنسبة 78.33% من الإيرادات الكلية للميزانية وهذه الأرقام لم يسبق للجزائر أن حققتها من قبل، وللمزيد من التوضيح أنظر الملحق رقم: (02 و 13).

رابعا: تطور الصادرات النفطية في الجزائر

في سياق تبيان مجمل التطورات التي عرفتها الصادرات النفطية في الجزائر ومدى هيمنتها على الهيكل الكلية للصادرات الجزائرية نوضح ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04-03): تطور الصادرات في الجزائر (2005-2009)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الصادرات	46232	54741	60529	79193	45446
إجمالي صادرات المحروقات	45325	53557	59197	77256	44399

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

97.69	97.55	97.79	97.83	98.03	نسبة مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات
1047	1937	1332	1184	907	إجمالي الصادرات خارج المحروقات
2.30	2.44	2.20	2.16	1.96	نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات، عن الموقع: www.dgpp_mf.gov.dz

يبين الجدول رقم (03-04): أن مجمل الصادرات الجزائرية تهيمن عليها صادرات المحروقات -النفطية خاصة- بنسبة في المتوسط تفوق 97,77% في فترة الدراسة، مما يعني أن تطور الصادرات في الجزائر مرتبط أساسا بمستويات أسعار النفط في أسواق النفط الدولية، ولم يعرف أية تغيرات جذرية تذكر وهو ما تؤكد النتائج المسجلة في سنة 2009، حيث أدى الانهيار المسجل في أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية إلى تسجيل انخفاض قياسي في مداخيل الصادرات من 77,19 مليار دولار في سنة 2008 إلى 45,44 مليار في سنة 2009 وبنسبة 41.13%، بينما لم تتعد نسبة الصادرات خارج المحروقات 2,21% كمتوسط في نفس الفترة، وهي نسبة هامشية تشير إلى عجز القطاع الإنتاجي والصناعي في الجزائر عن تحقيق فائض قابل للتصدير، ولتوضيح أكثر أنظر الملحق رقم: (11).

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

الفرع الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية في الجزائر

هدفت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ بداية تسعينات القرن العشرين إلى تغيير بنية الاقتصاد الكلي، إلا أنها لم تستطع تحريره من هيمنة المحروقات عليه، بحيث لازال هذا القطاع هو المحرك الأساسي للاقتصاد، بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات غير النفطية خاصة القطاع الصناعي والزراعي من جهة، ومن جهة ثانية إلى وتيرة النمو التي يسجلها قطاع المحروقات منذ أواخر التسعينات، نتيجة تزايد الطلب العالمي على النفط وتدعيم القدرات الانتاجية الجزائرية، ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

أولاً: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري في الجزائر

إن التقلبات التي عرفت أسعار النفط لها دور هام في التأثير على ميزان المدفوعات بشكل عام والميزان التجاري بشكل خاص، بحيث لعبت أسعار النفط دوراً كبيراً في توفير العملات الصعبة للدولة، والتي سمحت لها بتمويل احتياجاتها من العالم الخارجي، ومن أجل معرفة أهم الانعكاسات التي شكلتها تطورات أسعار النفط على عناصر الميزان التجاري خلال الفترة (2005-2014) سنقوم باستعراض وتحليل أثر التغيرات الحاصلة في أسعار النفط على حصيلة الصادرات والواردات، ثم نتناول دراسة الأثر بصفة كلية على الميزان التجاري، حيث يوضح الجدول الموالي أهم الأرقام الإحصائية المتعلقة بتطور بنود الميزان التجاري خلال الفترة (2005-2014):

الجدول رقم (03-05): تطور بنود الميزان التجاري في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2005-

2014).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	قيمة الصادرات			السعر البرميل من النفط (بالدولار)	رصيد الميزان التجاري	قيمة الواردات
	إجمالي الصادرات	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات			
2005	46.33	45.59	0.74	54.6	26.64	19.86
2006	54.74	53.61	1.13	65.7	34.06	20.68
2007	60.59	59.61	0.98	74.9	34.23	26.35
2008	78.59	77.19	1.4	99.9	40.52	38.07

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

62.3	7.78	37.40	0.77	44.41	45.18	2009
80.2	18.20	38.89	0.97	56.12	57.09	2010
112.9	25.96	46.93	1.23	71.66	72.89	2011
111	20.17	51.57	1.15	70.32	71.47	2012
109.5	9.38	54.99	1.05	63.33	64.38	2013
100.2	0.59	59.44	1.69	58.34	60.04	2014

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر، عن الموقع: www.bank-of-Algeria.dz

من خلال الجدول رقم (03- 05): نلاحظ ارتفاعا كبيرا في قيمة الصادرات الإجمالية في الفترة ما بين (2005-2014) ويعود هذا إلى ارتفاع أسعار النفط في هذه المرحلة، ففي سنة 2009 شهدت انخفاضا في متوسط برميل النفط بنسبة 37.37% مقارنة مع سنة 2008، وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008، ليعود بعدها إلى التحسن في سنة 2010 ليصل إلى 71.74 مليار دولار في نهاية سنة 2012، ثم انخفضت قيمة الصادرات تواليا لتصل سنة 2013 قيمة 64.38 مليار دولار وسنة 2014 مقدار 60.04 مليار دولار والسبب المباشر في انخفاض قيمة الصادرات هو الانخفاض المستمر لسعر النفط خلال هذه الفترة، أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات، فقد سجلت استقرار 1.1 مليار دولار في 2013 مقارنة بالمستوى المسجل في سنتي 2011 و2012 مؤكدة الضعف الهيكلي في ظرف يتميز بميل تصاعدي للوتيرة السنوية لواردات السلع.

- أما بالنسبة لقيمة الواردات اتجهت نحو الارتفاع منذ سنة 2005 إلى غاية سنة 2014، وهذا راجع إلى ارتفاع العائدات من العملة الصعبة نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار النفط وكذلك انطلاق العديد من المشاريع ونخص بالذكر مشروع دعم النمو والبرنامج الخماسي خلال الفترة (2001-2015)، كما تشير دراسة هيكل الواردات في سنة 2013 إلى أن واردات مواد التجهيز الصناعية التي تشغل المرتبة الأولى بحصة قدرها 27.7% قد سجلت ارتفاع قدره 19.1% مقارنة بسنة 2012 إضافة إلى ذلك، وبالرغم من انخفاضها خلال الثلاثي الثالث من سنة 2013 واستقرارها في الثلاثي الرابع ساهمت هذه المجموعة بمقدار 69.8% في تزايد إجمالي الواردات خلال الفترة قيد الدراسة، أما مساهمة منتجات شبه تامة الصنع فقد بلغت 19.3% من إجمالي الواردات لسنة 2013، واحتلت بالتالي المرتبة الثانية بمقدار 18.5%

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

وبالتالي فإن الارتفاع المعتبر لواردات السلع المخصصة لاستغلال أداة الانتاج والاستثمار يقدر بمقدار

90.2% من ارتفاع إجمالي الواردات لسنة 2013.

كما نلاحظ من الجدول أن رصيد الميزان التجاري سجل فوائض كبيرة نوعا ما خلال الفترة (2005-2012) ويعود هذا الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات إلى الارتفاع في أسعار النفط، لكن الميزان التجاري سجل عجزا بمقدار 0.18 مليار دولار خلال الثلاثي الثاني من سنة 2013 متأثرة أساسا بتقلص صادرات المحروقات ليصل العجز في الثلاثي الأخير لسنة 2014 مقدار 2.3 مليار دولار، وهذا ما يعكس هشاشة الميزان التجاري، ولتوضيح أكثر أنظر الملحق رقم: (03 و06 و07).

ثانيا: أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

يحتل قطاع المحروقات موقعا متميزا في الاقتصاد الجزائري، ولمعرفة مدى تأثير حصيلة الناتج الداخلي الإجمالي بحصيلة قطاع المحروقات نوضح أهم مؤشرات تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005-2014) في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-06): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005-2014)

الوحدة: مليار دولار

سعر البرميل من النفط (بالدولار)	الناتج المحلي الخام			السنوات	
	حقوق ورسوم على الواردات	قطاعات أخرى	المجموع الإجمالي		
54.6	494.0	3715.1	3352.9	7562.0	2005
65.7	491.5	4141.0	9366.6	8514.8	2006
74.9	532.5	4744.8	4089.3	9366.6	2007
99.9	653.9	5392.2	4997.6	11043.7	2008
62.3	715.8	61433.1	3109.1	9968.0	2009
80.2	747.7	7063.5	4180.4	11991.6	2010
112.9	854.6	8429.5	5242.1	14526.2	2011
111	1077.5	9501.6	5536.4	16115.5	2012

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

109.5	1235.9	10365.3	4968.0	16569.2	2013
100.2	1327.3	14504.3	4435.71	17731.5	2014

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على احصائيات بنك الجزائر، عن الموقع: www.bank-of-Algeria.dz.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-06) أعلاه التطور الحاصل في الناتج المحلي الخام والذي ارتفع من 7562.0 مليار دينار سنة 2005 إلى 9366.6 مليار دينار سنة 2007، ليصل سنة 2014 إلى 17731.5 مليار دينار، وهذا نتيجة للتطور الكبير والمتسارع في قطاع المحروقات خاصة خلال الفترة (2005-2012) حيث انتقلت من 3352.9 مليار دينار سنة 2005 إلى 5536.4 مليار دينار سنة 2012، وعرفت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي انخفاضا منذ سنة 2005 بمقدار 46% لتصل في سنة 2012 إلى 34.36%، ورغم الانخفاض الحاصل في قطاع المحروقات لسنة 2014 والتي بلغت 12% بسبب الانخفاض في أسعار النفط إلا أن الاقتصاد الوطني عرف ارتفاعا في الناتج المحلي الخام والذي نمى بمعدل 7%، ويعود هذا أساسا إلى الارتفاع الحاصل في حصة القطاعات الأخرى التي شكلت نسبة 81.7% من الناتج المحلي الخام مقارنة بسنة 2013 التي كانت 62.6%.

كما نلاحظ أيضا بوضوح شدة التأثير الذي تمثله أسعار النفط على نمو الناتج الداخلي الإجمالي، مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين تطورات الناتج وتطورات النفط، والواضح في الجدول هو أن أصل عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي بشكل عام ونمو الناتج الداخلي الإجمالي بشكل خاص يرجع إلى عدم الاستقرار في حصة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط في الأسواق النفطية، ولما كانت حصة الجزائر من الصادرات النفطية محددة من طرف منظمة الأوبك فإن أثر الأسعار سيظهر بقوة على حصة الصادرات مادامت الدولة غير قادرة على طرح كميات إضافية لتعويض القيمة الناتجة عن انخفاض الأسعار ومنه على حصة قطاع المحروقات وبالتالي على القيمة النهائية للناتج الإجمالي، ولتوضيح أكثر أنظر الملحق رقم: (14).

ثالثا: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر

إن موارد المحروقات أصبحت لها دورا هاما في توازن الميزانية العامة للدولة، خاصة وأن الإيرادات النفطية تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية، وهذه النسبة في ارتفاع مستمر طالما أن القيمة الحقيقية لموارد المحروقات كانت في تزايد مستمر خلال الفترة (2005-2013) نظرا لارتفاع أسعار النفط، وهذا ما يوضح لنا أن أسعار النفط تؤثر بصفة مباشرة على التوازن العام لميزانية الدولة، وهذا ما يظهر جليا في الجدول الموالي.

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

الجدول رقم (03-06): تطور أرصدة الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2005-2014)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الإيرادات			النفقات	رصيد الميزانية	سعر البرميل من النفط (بالدولار)
	المجموع الاجمالي	إيرادات الجباية من المحروقات	إيرادات خارج المحروقات			
2005	3012.6	2352.7	659.9	2052	1030.6	54.6
2006	3693.8	2799	840.5	2453	1186.8	65.7
2007	3687.8	2796.8	883.1	3108.5	579.3	74.9
2008	5190.5	4088.6	1101.6	4197	999.5	99.9
2009	3676	2412.7	1262.4	4264.3	-570.3	62.3
2010	4379.6	2905	1470.2	4512.8	-133.2	80.2
2011	6339.1	3979.7	1810.4	5853.6	-63.5	112.9
2012	6339.3	4184.3	2155	7058.1	-718.8	111
2013	5940.9	3678.1	2262.8	6092.1	-151	109.5

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على احصائيات بنك الجزائر، عن الموقع: www.bank-of-Algeria.dz

من خلال الجدول رقم (03-06): نلاحظ أن الإيرادات الكلية تتكون بنسبة كبيرة من الجباية النفطية، وبالتالي فهي مرتفعة في السنوات التي يكون فيها سعر النفط مرتفع والعكس صحيح، فخلال سنة 2005 كانت حصيلة الجباية النفطية مرتفعة بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية، وقيام الدولة بفرض الضريبة على الأرباح الاستثنائية على الشركات النفطية في حالة ارتفاع أسعار النفط عن 30 دولار، حيث قدرت نسبتها سنة 2006 بـ 75.77% من إجمالي الإيرادات، لتتخفف هذه النسبة في سنة 2013 إلى 61%، كما بلغت إيرادات الميزانية سنة 2013 مقدار 5940.9 مليار دينار مقابل 6339.3 مليار دينار سنة 2012، أي بانخفاض قدره 6.3%، حيث لم يكن الارتفاع في الإيرادات العادية 5% التي انتقلت من 2155 مليار دينار في 2012 إلى 2262.7 مليار دينار سنة 2013 كاف لتعويض الانخفاض بـ 9.3% الذي شهدته الإيرادات الجباية من

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

المحروقات في سنة 2013، والسبب الرئيسي في ذلك هو التراجع في مستويات أسعار النفط، وهذا ما بين الدور الهام لأسعار النفط في تحديد الميزانية.

كما نلاحظ أن رصيد الميزانية سجل سنة 2006 أكبر فائض قدر بـ 1186.6 مليار دينار رغم ارتفاع حجم النفقات العامة إلى 2453 مليار دينار، ولكن خلال الفترة (2009 – 2013) أصبح رصيد الميزانية في حالة عجز مستمر حيث وصل في سنة 2013 إلى مقدار 151 مليار دينار نتيجة لارتفاع النفقات العامة التي وصلت إلى 6092.1 مليار دينار في ظل انخفاض حجم الإيرادات التي وصلت إلى 5940.9 مليار دينار مقارنة بسنة 2012، وهذا بسبب تراجع قيمة الإيرادات من الجباية النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط، وفي ظل استمرار الدولة الجزائرية في تطبيق سياسات البرامج التنموية وما يترتب عنها من زيادة الإنفاق العام نستنتج أن عامل قدرة الدولة على تغطية النفقات كان له دور أساسي في تحديد حجم الإنفاق العام في الجزائر، الأمر الذي يتأتى من حصيلة الجباية النفطية، وبالتالي يتضح جليا أن أسعار النفط تؤثر بصفة مباشرة في حجم الإنفاق العام من خلال توفير الموارد اللازمة لتلك النفقات، ولتوضيح أكثر أنظر الملحق رقم: (02).

المطلب الثاني: واقع قطاع النفط في النرويج

تعد النرويج إحدى أقل الدول الأوروبية كثافة سكانية، وقد شهدت بعد الحرب العالمية الثانية نموا اقتصاديا سريعا خاصة في العقدين الأوليين، بسبب الشحن والتجارة البحرية والتصنيع المحلي، إلا أن ازدهارها في أوائل عقد السبعينات من القرن العشرين يعود للفوائض المالية النفطية، الناتجة عن استثمار كميات كبيرة من النفط تم اكتشافها في بحر الشمال وبحر النرويج، بالإضافة إلى غناها بموارد الطاقة الأخرى، كما تشمل الصناعات كالشحن البحري، المعالجة الغذائية، بناء السفن، صناعة الأدوات المعدنية، الكيماويات، التعدين والمنتجات الورقية.

الفرع الأول: النفط في النرويج

أولا: تاريخ النفط في النرويج

1- إكتشاف النفط في النرويج:

بدأ البحث عن النفط سنة 1965 في بحر النرويج بمساهمة شركات النفط الأجنبية في عمليات الحفر الاختباري، وقد استمرت عمليات الحفر في المياه الاقتصادية والإقليمية لمواجهة للنرويج في بحر الشمال أربع سنوات دون العثور على نتيجة إيجابية، ومع ذلك فقد تم العثور في آخر المطاف على حقل مهم للنفط عام 1969 بفضل

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

إصرار المهندس العراقي "فاروق القاسم" على شركة Philips بتروليوم لمواصلة التنقيب، وتم العثور على أكبر حقل نفطي غرب النرويج سنة 1973 ويدعى "EKOFISK"¹.

2- تأسيس شركة النفط الوطنية "Statoil":

أسست الحكومة النرويجية شركة الدولة للنفط باسم Statoil، ويقع مقرها في "Stavenger"، إذ تعتبر مدينة النفط في النرويج وتمتلك الكثير من شركات النفط الأجنبية مكاتب في ستافانجا أو بالقرب منها، وتسيطر الحكومة على مواردها النفطية من خلال الجمع بين ملكية الدولة لشركات النفط الكبرى العاملة في حقول النفط (امتلكت الدولة ما يقارب 62% من ستات أويل في عام 2007)، وشركة بترو المملوكة للدولة بالكامل والتي تبلغ قيمتها السوقية ضعفي ستات أويل، وقد باعت الحكومة سنة 2000 ثلث شركة ستات أويل في الاكتتاب العام بعد اندماجها مع شركة Norsk Hydro، مشكلة بذلك شركة جديدة أطلق عليها Statoil Hydro، فأصبحت من المجموعات النفطية العشر الأولى في العالم، وهي تقدم نفسها باعتبارها الأولى عالميا في مجال الإنتاج النفطي الخارجي في المياه العميقة، وتنتج أكثر من 1.7 مليون برميل نفط يوميا، وتعد إحدى أكبر الشركات المدرجة في بورصة أوسلو من حيث القيمة السوقية، فاندماج الشركتين في شركة واحدة حقق فوائد مشتركة للحكومة النرويجية التي سيطرت في المرحلة الأولى على 62.5% من أسهمها، ثم في المرحلة الثانية على 267%.

ثانيا: الصناعة النفطية في النرويج

شهدت أحوال الصناعة النفطية التي تمثل خمس الاقتصاد النرويجي تقلبات حادة مع تراجع نمو الصناعة على المستوى العالمي، وارتفعت التكاليف وزاد الإنفاق الاستثماري لدرجة أن شركات الطاقة بدأت تباع أصولها لسداد التوزيعات النقدية. ومع انخفاض أسعار النفط أصبح الإقبال على الاستثمار في قطاع الطاقة منخفضا، بعد أن زادت الاستثمارات لثلاثة أمثالها على مدى العقد الأخير، وأصبح من المتوقع الآن أن تنخفض في السنوات المقبلة بما يخالف التوقعات السابقة بزيادتها باطراد في حين يظل إنتاج النفط مستقرا رغم سنوات الإنفاق الكثيف، وتعمل شركات الطاقة على تقليص بعض من مشروعاتها المبتكرة وهو ما يمثل مصدر قلق رئيسي إذ أن القطاع اعتمد

¹: منتديات كتاب العرب، "ماهي قصة الفاروق القاسم"، تاريخ النشر: 2010/06/02، عن الموقع:

<http://university.arabsbook.com/threads/76716?s=a73cf8a513a639b64913e48d7eed60d1#ixzz1Mnbhs7WB>،

تاريخ الاطلاع: 22/05/2016.

²: رزاق حسن الحلفي، "النرويج بين النمو والرفاهية الاقتصادية وتحديات التلوث البيئي"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، 2008، ص 33.

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

على الابتكار لخفض التكاليف المرتفعة، وقال وزير النفط تورد لين "من المحتمل أن تكون فترة الازدهار قد انتهت لكن لسنا مقبلين على انخفاض حاد في الاستثمارات أو الانتاج. التكاليف ترتفع كثيرا وبسرعة كبيرة. والتكاليف النرويجية ارتفعت أكثر منها في أماكن أخرى"، وألغت شركة شل مشروعاً للغاز باستثمارات تبلغ عدة مليارات من الدولارات كان يعتبر خطوة صوب الإنتاج البحري دون منصات إنتاج وذلك بعد أن ارتفعت تكاليف مشروع تجربي لسبعة أمثاله مقارنة بالتقديرات الأولية، وكان من المقرر أن تثبت كل المعدات على قاع البحر بما في ذلك أعمال الضغط على أن يكون مصدر الطاقة على الشاطئ وهو ما يمثل قفزة تكنولوجية، وقامت شركة النفط الوطنية المملوكة للدولة ستات أويل بخفض الإنفاق واستبعدت مشروعات متقدمة كاستخدام منصة قطبية كان من الممكن أن توصل عملها في جليد سمكه متران، كما أن النرويج هي سابع أكبر مصدر للنفط في العالم كما أنها تورد خمس احتياجات الاتحاد الأوروبي من الغاز وهو وضع له حساسيته خاصة في ضوء التوترات مع موسكو بسبب أوكرانيا والتي ألقت بظلالها على الإمدادات الروسية، وتفخر النرويج أيضاً بأعلى معدل للناتج المحلي الإجمالي مقابل ساعات العمل وفق بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. لكن انتاجية العامل انخفضت منذ عام 2007 كما أن تكلفة العمالة ارتفعت بوتيرة تعادل ستة أمثالها في ألمانيا تقريبا منذ عام 2000¹.

الفرع الثاني: أهمية قطاع النفط في الاقتصاد النرويجي

أولاً: مكانة النرويج كدولة نفطية

باعتبار أن الرواتب في النرويج - التي هي ليست عضواً في الاتحاد الأوروبي - تزيد عن مثيلاتها في دول الاتحاد بنحو 50%، ليس غريباً أن تتمتع النرويج بهذا القدر من الثراء، فهي خامس أكبر مصدر للنفط في العالم حيث تبلغ إيراداتها السنوية من النفط 40 مليار دولار تغذي اقتصاداً نشطاً ومتنوعاً يعمه الرخاء على نطاق واسع في المجتمع. كما تعتبر واحدة من الدول التي يوجد فيها أقل قدر من التفاوت في مستوى الدخل بين مواطنيها في العالم. وهذا ما يميزها عن العديد من الدول المنتجة للنفط، خصوصاً في بلدان الاتحاد السوفيتي السابق ودول الشرق الأوسط، ففي تلك الدول يحقق النفط إيرادات تتيح للنخب الحاكمة فيها ثراء خيالياً، في الوقت الذي يعتمد المواطنون الآخرون على حسنات قادتهم أو على اقتصاد التقطير لنيل حصصهم مما تبقى، وفي وسع هذه الدول أن

¹: منير البويطي، "نهاية الطفرة النفطية تهدد نموذج دولة الرفاه في النرويج"، (تاريخ النشر: 2014/05/08)، على الموقع: <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN0DOORX20140508>، تاريخ الاطلاع: 2016/05/22.

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

تستقي دروساً ثمينة من النرويج حول كيفية إدارة ثرواتها النفطية، ومن أجل دراسة كيف حققت النرويج كل هذا النجاح، لا يتطلب الأمر غير ترك أو سلو والتوجه جوا نحو الغرب في رحلة لا تدوم سوى 50 دقيقة إلى ميناء ستافانغر المطل على بحر الشمال والذي يعتبر عاصمة صناعة النفط البحري في البلاد¹.

ثانيا: الإيرادات النفطية للنرويج

بحسب تقرير البنك المركزي النرويجي، فإن معدل صافي الإيرادات النفطية في كل من النرويج بلغ نحو 15% من الناتج الوطني الإجمالي خلال الفترة (1996-2013)، ولكن ما كان قد تراكم لدى النرويج مع حلول عام 2013 بلغ نحو 200% من ناتجها الوطني الإجمالي، كما أن مكتب الإحصاءات النرويجي أظهر بيانات لأداء الاقتصاد وكان أفضل من المتوقع خلال الربع الثالث من نفس السنة، حيث لم يؤثر تباطؤ صناعة النفط بالدرجة الكبيرة التي كانت متوقعة. وأشار تقرير البنك المركزي النرويجي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي خلال الربع الثالث بنحو 0.2% مقارنة بالربع السابق، مُضيفاً أنه على الرغم من أن هذه النسبة لا تزال ضعيفة ولكنها أعلى من التوقعات التي أشارت إلى زيادة قدرها 0.1% للاقتصاد الأساسي الذي يستثنى قطاعي النفط والشحن، وارتفعت عملة النرويج الكرونة أمام العملة الأوروبية الموحدة ليصل سعر اليورو إلى 9.24 كرونة بعد صدور البيانات، الأمر الذي أدى إلى خفض التوقعات في شأن رفع البنك المركزي لأسعار الفائدة خلال اجتماعه الأخير².

ثالثا: الصادرات النفطية للنرويج

أصبح إنتاج النفط عماداً أساسياً في الاقتصاد النرويجي منذ سبعينات القرن العشرين، إذ ارتفعت حصيلة صادرات البلاد من النفط بنسبة 51% من إجمالي الصادرات سنة 2009 بعد أن كانت تشكل حوالي 45% من إجمالي الصادرات وذلك سنة 2006 كما يوضح الشكل التالي:

²: تشارلز ريكنغل، "في الدرس النرويجي.. ما الذي يمكن أن تتعلمه دول غنية بالنفط؟"، عن الموقع:

<http://www.iraqhurr.org/a/26723159.html>، تاريخ الاطلاع: 2016/05/22.

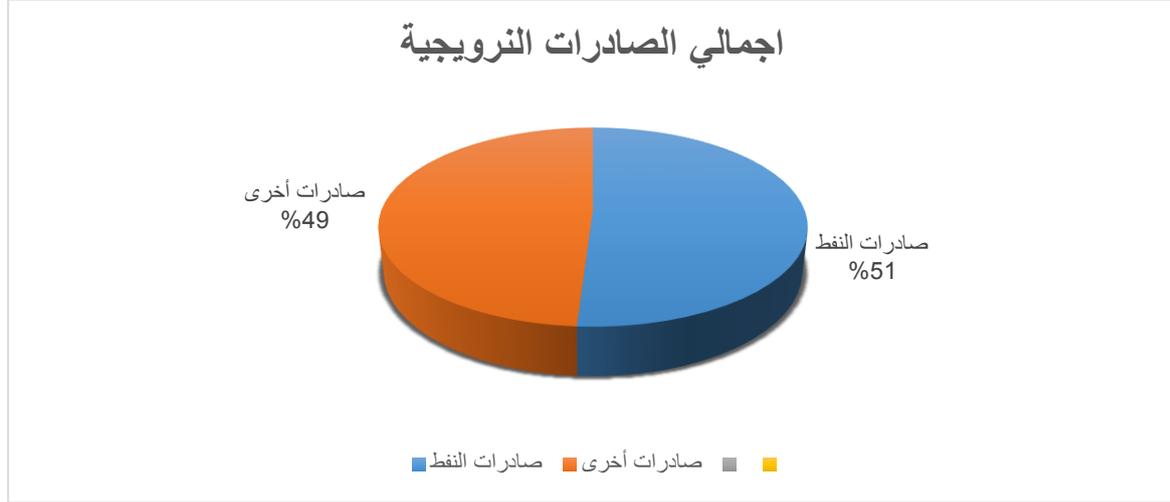
²: تشارلز ريكنغل، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

الشكل رقم (03-04): إجمالي الصادرات النرويجية

الوحدة: نسبة مئوية



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات وزارة المالية النرويجية لسنة 2009، عن الموقع: www.odin.dep.no.

وتستغل النرويج 31 بالمائة من نفطها، وفي سنة 2005 تم استخراج كميات تزيد بعشر مرات عن الاحتياج الداخلي والمرتبط باستخراج النفط بنسبة 93 بالمائة، ويعتبر استخراج هذه الكمية الكبيرة قضية أساسية وخروجاً عن المألوف، حيث أن الزيادة في استخراج النفط سيؤدي إلى نفاذ الاحتياطي، وحسب التقديرات فإن احتياطي النفط يصل إلى 9 سنوات، لكن الزيادة في استخراج كميات غير مألوفة كان بسبب ارتفاع أسعار الطاقة، فبلغت الزيادة في صادرات النفط الخام الطبيعي 7 بالمائة في عام 2005 بطاقة انتاج قصوى تصل 2.9 مليون برميل يومياً، كما بلغت صادراتها 33 ملايين برميل عام 2007.

ويوضح الجدول التالي مكانة النرويج كدولة مصدرة للنفط وفقاً للترتيب العالمي:

الجدول رقم (03-08): مكانة النرويج عالمياً كدولة مصدرة للنفط لسنة 2010

الوحدة: مليون برميل يومياً

الدولة	المتوسط اليومي لعدد براميل النفط المصدرة إلى الخارج
العربية السعودية	7.9

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

روسيا	7.2
إيران	2.5
الإمارات	2.3
نيجيريا	2.2
الكويت	2.1
النرويج	1.9

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على احصائيات برتيش بتروليوم، وكالة الطاقة الدولية، سنة 2011، عن الموقع: www.BP.com.

على الرغم من تراجع حجم انتاجها نسبيا والذي لم يتجاوز 2.1 مليون برميل في اليوم عام 2010، إلا انها تمثل سابع أكبر الدول المصدر للنفط في العالم، ووفقا للتقرير الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية EIA لشهر أوت 2011 بعنوان: Norway Country Analysis فإن النرويج تمد الدول الأوروبية الغربية بمقدار 12% مما تحتاجه من النفط، مكثفة على مدى أكثر من عشرين عاما (1990-2010) باستهلاك محلي ثابت قدره 200 ألف برميل في اليوم، أما بقية انتاجها فهو للتصدير إلى الخارج.

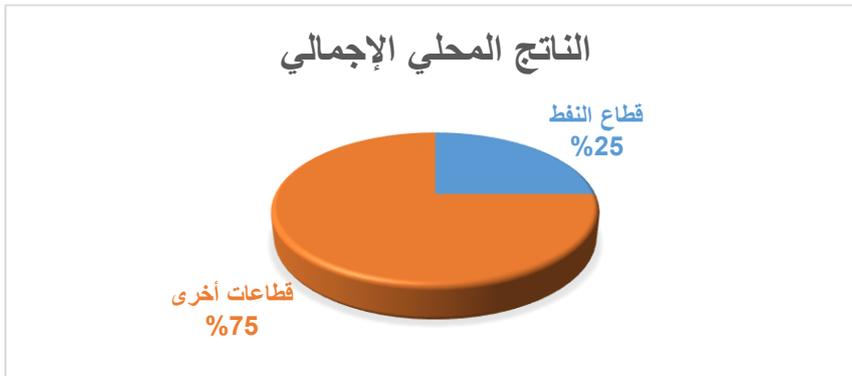
الفرع الثالث: تأثير قطاع النفط على المؤشرات الاقتصادية في النرويج

أولا: أثر النفط على الناتج المحلي الإجمالي

يتمتع النرويج بثاني أعلى ناتج محلي إجمالي للفرد الواحد بعد لوكسمبورغ، ويوضح الشكل التالي مساهمة الصناعات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم (03-05): مساهمة الصناعات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة: نسبة مئوية



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على احصائيات وزارة المالية النرويجية لسنة 2009، عن الموقع: www.odin.dep.no.

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

نلاحظ من خلال الشكل رقم (03-05) أن قطاع النفط يساهم بحصة 25 بالمائة في الناتج المحلي الإجمالي، وتعد النرويج من بين البلدان الأقل تأثراً بالتباطؤ الاقتصادي العالمي، فخلال الربع الأول لعام 2009 تجاوز الناتج القومي الإجمالي ذلك الخاص للسويد للمرة الأولى في التاريخ على الرغم من أن عدد سكانها لا يتجاوز نصف عددهم في السويد، وقد اعتبر المصرفيون الكرونة النرويجية أحد أكثر العملات ثبات في العالم خلال الفترة الممتدة من سنة 2007 إلى سنة 2010.

ثانياً: أثر النفط على الموازنة العامة للنرويج

يرتكز اقتصاد النرويج على قطاع النفط المزدهر، حيث أغلب الاستثمارات مرتبطة بهذا القطاع، ما جعل البلد رهين الفوائض النفطية، لكنها بدأت من خلال ذلك بتطوير القطاعات الأخرى ورفع مستواها وتأهيلها لتصبح في مستوى عالمي كقطاعات الطاقة الكهربائية، صناعة الكيماويات، المعادن، الورق، البناء، السياحة والصيد، وفي ظل احتمال تأثر الاقتصاد النرويجي بتذبذب أسعار النفط العالمية لجأت النرويج إلى بناء وتشغيل أكبر تجهيزات نفطية مائية عائمة في العالم وفق أحدث التقنيات، مما أوصلها إلى امتلاك صناعة نفطية متطورة ومستقرة، كما تمكنت من خلال صناعة تجهيز عمليات التنقيب وإنتاج النفط على المستوى الدولي، إذ شكلت التجهيزات النفطية أهم مصادر الإنتاج والتصدير، وكانت من الجهود التي ساعدت النرويج على تفادي مفارقة وقرة الموارد الطبيعية، كما خصص لفوائض القطاع النفطي صندوق ادخار مع الالتزام بعدم صرف عائداته لضمان مستقبل الأجيال القادمة، وإنما استثمارها داخل النرويج إلى جانب الاستثمارات الخارجية¹.

المطلب الثالث: واقع قطاع النفط في الإمارات

أصبح للنفط دوراً هاماً في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، وأصبح إنتاجه في الإمارات المختلفة عاملاً أساسياً في ازدهار الدولة، وهي بفضلها اليوم أحد أهم دول العالم من ناحية امتلاك النفط واحتياطها.

الفرع الأول: النفط في الإمارات

أولاً: تاريخ النفط في الإمارات

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة الآن من الدول الرئيسية في العالم في إنتاج وتصدير النفط الخام، حيث يقدر إنتاجها بما يعادل 3,0% من حجم الإنتاج العالمي ونحو 6,0% من إنتاج دول الأوبك، وقد تم التوقيع على أول اتفاقية للنفط في يناير عام 1936 بين حاكم إمارة أبوظبي وشركة تطوير النفط الساحل المتهدان حيث

¹: تشارلز ريكنغل، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

حصلت هذه الشركة على امتياز للتنقيب عن النفط في جميع مناطق إمارة أبوظبي البرية والبحرية، وبعد هذه الاتفاقية وقع حكام دبي والإمارات الأخرى مع هذه الشركة اتفاقيات مماثلة، ونظرا لاندلاع الحرب العالمية الثانية فقد توقفت أنشطة شركات النفط في الإمارات، لتعود ثانية بعد الحرب للقيام بأعمال التحري والاستكشاف كما أنه بعد أن قامت شركة تطوير الساحل المتهدان بعمليات الاستكشاف الأولى بعد الحرب العالمية الثانية تخلت عن معظم امتيازاتها في الإمارات، وقد منح حكام الإمارات فيما بعد امتيازات للتنقيب عن النفط في إماراتهم لشركات عديدة أهمها الامتياز الذي منحه إمارة أبوظبي عام 1954 في مناطقها البحرية " لشركة مناطق أبوظبي البحرية "، والامتياز الذي منحه إمارة دبي عام 1963 لشركة نفط دبي في المناطق البحرية للإمارة، والامتياز الذي منحه إمارة الشارقة عام 1969 لشركة الهلال، وقد اكتشف النفط بكميات تجارية لأول مرة في إمارة أبو ظبي عام 1958، وبدأ انتاجه وتصديره من حقل أم الشيف في المناطق البحرية في عام 1962، ثم بدأ الانتاج بعد ذلك من المناطق البرية عام 1963، ثم اكتشف النفط في إمارة دبي بكميات تجارية في عام 1966، حيث صدرت أول شحنة منه عام 1969، وكذلك تم اكتشاف حقل مرغم في عام 1982 واكتشف النفط أيضا في إمارة الشارقة عام 1972 في حقل مبارك وبدأ التصدير منه في عام 1974، ثم اكتشف حقل الصجعة البري في عام 1980، وفي رأس الخيمة اكتشف النفط عام 1983 في حقل صالح على بعد 26 ميلا من شاطئ رأس الخيمة وبدأ التصدير في عام 1984، ويؤمل أن تنجح جهود شركات التنقيب في اكتشاف النفط والغاز في باقي الإمارات للانضمام إلى شقيقاتها من الإمارات المنتجة، ومنذ بدأ الانتاج التجاري للنفط الخام أصبحت لعائداته دورا مهما في مجمل حركة التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، وذلك باستغلال هذه العائدات في بناء أسس الاقتصاد الحديث للدولة وقد بلغت جملة الاستثمارات التي نفذت في هذه القطاع خلال الفترة (1980-1988) نحو 55 مليار درهم، وبسبب الوزن الكبير لقطاع النفط الخام في مجمل العملية الاقتصادية، فقد أولته الدولة والاهتمام المتزايد من خلال تنظيم شؤون هذا القطاع الحيوي الهام، واحضاع كافة عمليات الإنتاج والتصدير لتخطيط دقيق¹.

ثانيا: الإحتياطي النفطي في الإمارات

تعد دولة الامارات الدولة الثانية في العالم بعد المملكة العربية السعودية من حيث الاحتياطي من النفط الثابت القابل للاستخراج، بحيث تعد اليوم أحد أكبر منتجي ومصدري النفط في العالم، حيث تبلغ احتياطياتها النفطية القابلة للاستغلال نحو 100 مليار برميل وهو ثالث أكبر احتياطي من النفط في العالم، مما يضعها في المركز

¹: خليفة بن زايد آل نهيان، "فلسفة النفط"، الإمارات، 2014، ص ص 15، 16.

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

الرابع عالمياً في هذا المجال علماً بأن أكثر من 90% من هذه الاحتياطات موجود في أبوظبي. كما كان لعائدات النفط منذ بدء إنتاج وتصدير النفط في عام 1962 دوراً محورياً في النهضة التنموية الشاملة التي شاهدها أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام، فعلى مدى قرابة أربع عقود من الإنتاج سجلت البلاد تطورات هائلة تحولت معها إلى دولة عصرية تحظى باقتصاد مزدهر وبنية أساسية فائقة الحداثة ومن المؤكد أن تواصل صناعة النفط والاضطلاع بدور حيوي في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة لعقود عديدة مقبلة مع تمتع البلاد باحتياطات نفطية ضخمة تكفي لمواصلة الإنتاج بالمعدلات الحالية لمدة تزيد على 100 عام. لكن الأمور لم تكن بمثل هذه الصورة الوردية دوماً ففي الأيام الأولى لإنتاج النفط وخلال الفترة الزمنية الطويلة التي استغرقتها عمليات المسح والاستكشاف التي سبقت بدء إنتاج النفط، كانت الظروف المعيشية قاسية لكل من شعب الإمارات والعلمين في الشركات النفطية الذين جابوا الصحارى والمناطق البحرية بحثاً عن النفط¹.

ثالثاً: الصناعة النفطية في الإمارات

شهدت الصناعة النفطية عام 2012 في الإمارات الانتهاء من تنفيذ عدد من المشاريع الهامة، وبدء تنفيذ مشاريع جديدة أو استكمال عدد كبير من المشاريع التي ترفع من القدرة الإنتاجية للدولة، وإنجاز أول مشروع بالمنطقة يخول للإمارات تصدير 1.5 مليون برميل نفط يومياً عبر بحر العرب دون المرور بمضيق هرمز². وتشير التقارير أن الطاقة الإنتاجية للإمارات من النفط تُقدّر في عام 2012 بنحو 2.6 مليون برميل يومياً، متوقعاً ارتفاعها إلى 2.8 مليون برميل، وهناك توجه بأن يقفز إنتاج النفط إلى 3 ملايين برميل يومياً وفق بيانات وزارة الطاقة، وسجلت صناعة النفط الإماراتية في يوليو الماضي أحد أهم وأكبر إنجازاتها والتي تمثلت بتصدير أول شحنة نفط من الحقول البرية لإمارة أبوظبي من ميناء الفجيرة بعد الانتهاء من تنفيذ أنبوب النفط الممتد بين حبشان في المنطقة الغربية بإمارة أبوظبي والفجيرة بطول 370 كيلومتراً، وبذلك يتم تجاوز مضيق هرمز³.

كما شملت المشاريع البدء في توسيع الطاقة التكرارية، وإنجاز الكثير من المشاريع الهامة المرتبطة بتنفيذ مشروع الغاز المتكامل، والذي يُعزز من قدرة الإمارات على توفير كميات ضخمة من الغاز لتلبية الطلب المتنامي على الطاقة النظيفة في السوق المحلي، واستخدامها بمحطات توليد الطاقة الكهربائية ومحطات التحلية، إضافة إلى استخدامات توليد الطاقة للصناعات الوطنية المتنامية، وذكرت التقارير أن أسعار النفط التي سُجلت في الأشهر

¹: خليفة بن زايد آل نهيان، مرجع سبق ذكره، ص 19.

²: <http://www.skynewsarabia.com/web/article/29078>, Consulté Le 19/05/2016.

³: <http://arabic.arabia.msn.com/news/business/business-money/4265892>, Consulté Le 19/05/2016.

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

الأربعة الأولى من سنة 2012 بلغت 114 دولارا للبرميل، مما يعد برفع الإيرادات النفطية هذا، وقُدرت عائدات النفط في الإمارات سنة 2011 م نحو 31% من الناتج المحلي الإجمالي. وكغيرها من دول الخليج، تبقى عائدات الإمارات العامة رهينة التقلبات في أسعار الأسواق العالمية للنفط، والتي ليس للمنظمات المحلية بما فيها "أوبك" دورا مؤثرا فيه، وأكدت التقارير بأنه إلى جانب إنشاء خط الأنابيب حبشان /الفجيرة لتصدير النفط الخام من أبوظبي إلى العالم الخارجي دون المرور بمضيق هرمز سيتم في الفجيرة الواقعة على بحر العرب إنشاء محطة للتزود بالغاز الطبيعي المسال من السوق العالمية، وذلك لتوفير احتياجات الإمارات المتنامية من الغاز والتي تُقدّر بنحو 15 % سنويا، وقالت مصادر صناعة الغاز في الإمارات بأن أبوظبي تطور حاليا مشاريع غاز ضخمة من أبرزها حصن الغاز بالتعاون بين أدنوك وشركة "أكسدنتال" الأميركية لإنتاج الغاز الطبيعي من حقل شاه بمعدل 500 مليون قدم مكعبة يوميا، إضافة إلى كميات من سوائل الغاز، كما تم وضع خطط للتوسع في استخدام الطاقة النظيفة تشمل خططا لشركة "مصدر" لإنتاج 7% من احتياجات البلاد من الطاقة من خلال تنفيذ مشاريع عملاقة للطاقة الشمسية، إضافة إلى بناء محطات لإنتاج الطاقة النووية، وتولت شركة الاستثمارات النفطية الدولية "إيبك" المملوكة لحكومة أبوظبي تنفيذ مشروع خط الأنابيب باستثمارات بلغت حوالي ثلاثة مليارات دولار، وتقوم بتشغيله شركة نفط أبوظبي للعمليات النفطية البرية "أدكو" والتابعة لأدنوك، كما أشارت التقارير إلى أن شركة الاستثمارات النفطية الدولي "إيبك" المملوكة لحكومة أبوظبي تعتمد بناء مصفاة بتكلفة ثلاثة مليارات دولار في الفجيرة بطاقة 200 ألف برميل يوميا ومن المقرر الانتهاء منها منتصف 2016¹، وتعكف شركة "أدنوك" حاليا على تطوير حقولها النفطية لرفع طاقتها الإنتاجية بشكلٍ مُستدام من 2.8 مليون برميل إلى 3.5 ملايين برميل يوميا بحلول 2017 باستثمارات تتجاوز 260 مليار درهم. ويشمل التطوير تحديث المنشآت النفطية بحقولها البرية والبحرية متمثلة في شركات "أدكو" و"أدما" و"زادكو" المسؤولة عن أكثر من 90% من إنتاج النفط والغاز.

أما مشروع ضغط الغاز في حبشان فتعتبره ذا أهمية استراتيجية، حيث أنه سيضمن استمرارية تدفق إمدادات الغاز إلى قطاع الطاقة، وتشمل المرحلة الأولى منه إنشاء ثلاث محطات متشابهة لضغط الغاز وتحويله إلى "جاسكو" للمعالجة النهائية. ووصلت المرحلة الأولى إلى أعمال التدشين، ومن المقرر أن تدخل مرافق ضغط الغاز الخدمة قريبا، أما المرحلة الثانية من المشروع فسترفع كميات الغاز المستدامة إلى 2.1 مليار قدم مكعبة يوميا

¹: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/05/30/217435.html>, Consulté le : 19/05/2016.

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

عن طريق تركيب المحطة الرابعة لضغط الغاز، وحسب تصريحات بعض المسؤولين من المتوقع ترسية العقد خلال الفصل الأول من عام 2013 على أن يكتمل المشروع خلال الفصل الثالث من عام 2015.

وذكرت المصادر أن هناك مشروعات لتطوير وزيادة الإنتاج من حقل "زاكم السفلي" لزيادة إنتاج النفط 100 ألف برميل يوميًا في 2016، فيما تعمل شركة "أدما العاملة" على تطوير حقول جديدة منها سطح "الرازبوت" الذي يتضمن أعمال الحفر على جزيرتين صناعيتين يجري حاليا تشييدهما، كما يجري العمل لإقامة منشآت على جزيرة زركوه لمعالجة وتخزين وشحن 100 ألف برميل يوميا من خام سطح الرازبوت، وقدر صندوق النقد الدولي إجمالي عائدات الإمارات من صادرات النفط والغاز ومنتجات النفط بنحو 667 مليار دولار خلال الفترة من عام 2012 حتى عام 2017، كما أن هناك تقديرات سابقة لأوبك أشارت إلى أن الاحتياطيات الإماراتية من النفط تبلغ 97.8 مليار دولار برميل¹.

الفرع الثاني: أهمية قطاع النفط في الإمارات

أولا: الإيرادات النفطية للإمارات

تشير بيانات المصرف المركزي إلى أن إيرادات الدولة من النفط الخام ارتفعت عام 2013 لتصل إلى 361,3 مليار درهم مقارنة مع 352,1 مليار درهم عام 2012، فيما زادت إيرادات المنتجات النفطية إلى 36,2 مليار درهم مقارنة مع 35,4 مليار درهم خلال نفس فترة المقارنة، وهو ما يعكس الجهود المبذولة من قبل الإمارات لتحسين الإيرادات النفطية وتوجيهها بشكل أكبر نحو تمويل البرامج التنموية وتحسين البنى التحتية للبلد².

ثانيا: الصادرات النفطية للإمارات

حسب وحدة الأبحاث التابعة لدويتشه بنك بتاريخ 29 أبريل 2016 إن صادرات الإمارات من النفط سيرتفع إلى 2.91 مليون برميل يوميا من مستويات تبلغ 2.71 مليون برميل بعد الانتهاء من عمليات صيانة المنشآت الإنتاجية والتكريرية للنفط، كما أضاف البنك في مذكرة بحثية نشرتها خدمة Dow Jones الإخبارية أن صيانة المصافي والحقول النفطية في أبوظبي ستنتهي بنهاية سنة 2016 ما سيمكن الإمارات من رفع طاقتها التصديرية للعمل بالحدود القصوى، وتابعت المذكرة بأنه: "بينما يعتقد أن هناك نحو 350 ألف برميل يوميا قد تم

¹ : <http://www.alittihad.ae/details.php?id=96656&y=2011&article=full>, Consulté Le 19/05/2016.

²: أحمد إلهامي، "الإمارات تقر ميزانية أصغر"، (تاريخ النشر: 2015/10/25)، عن الموقع:

<http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN0SJOP420151025>، تاريخ التصفح: 2016/05/21.

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

تحديها جراء عمليات الصيانة، إلا إننا نرى أن الرقم الفعلي يبلغ نحو 180 ألف برميل يوميا."، واستطردت المذكرة بأن "الانتهاء من عمليات الصيانة ودخول كافة المنشآت النفطية بالإمارات للعمل بطاقتها القصوى لرفع الطاقة التصديرية إلى 2.91 مليون برميل، وعلى الرغم من ذلك فإن دولة الإمارات تتجه نحو وضع حد للتبعية للنفط من خلال وضع استراتيجية للاحتفال بتصدير آخر برميل نفط أوائل سنة 2030¹.

الفرع الثالث: أثر النفط على المؤشرات الاقتصادية الكلية للإمارات

أولا: أثر النفط على الناتج المحلي الإجمالي

تتميز الدول النفطية عن باقي دول العالم بارتباط معدلات نموها الاقتصادي بمستويات أداء قطاع المحروقات ، أي بحجم الإنتاج الكمي وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وفي معظم الدول النفطية يساهم قطاع النفط أو المحروقات بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي، لكن ما يمكن ملاحظته في دولة الإمارات أن هذه القاعدة لا تنطبق عليه، بحيث نجد أن في غضون سنوات قليلة من العقد الماضي قد تمكنت الإمارات من التقليل التدريجي في حجم اعتمادها على النفط، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار قطاع المحروقات قطاعا مساهما فقط في النمو وليس قطاعا أساسيا في الإمارات، والجدول الموالي يوضح نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم (03-09): مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005-2010)

(2010)

الوحدة: مليار درهم اماراتي

البيان	2005	2010
الناتج المحلي الإجمالي	835.8	942.4
القطاع النفطي	310.0	287.6
نسبة المساهمة %	37.1	30.5

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، التقارير السنوية للفترة (2005-2010).

من خلال الجدول رقم (03-09): نلاحظ أنه نتيجة للسياسات التي تتبعها الإمارات لتنويع مصادر دخلها وتنويع أنشطتها الاقتصادية فقد انخفضت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2005 و 2010 من 37.1% إلى 30.5% لتتيح المجال لمساهمة أكبر للقطاعات غير النفطية، كما بلغت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي للإمارات خلال عام 2011 ما يعادل 1153 مليار درهم بالأسعار الجارية،

¹ : <http://www.mubasher.info/news/2944042>, Consulté Le 21/05/2016.

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

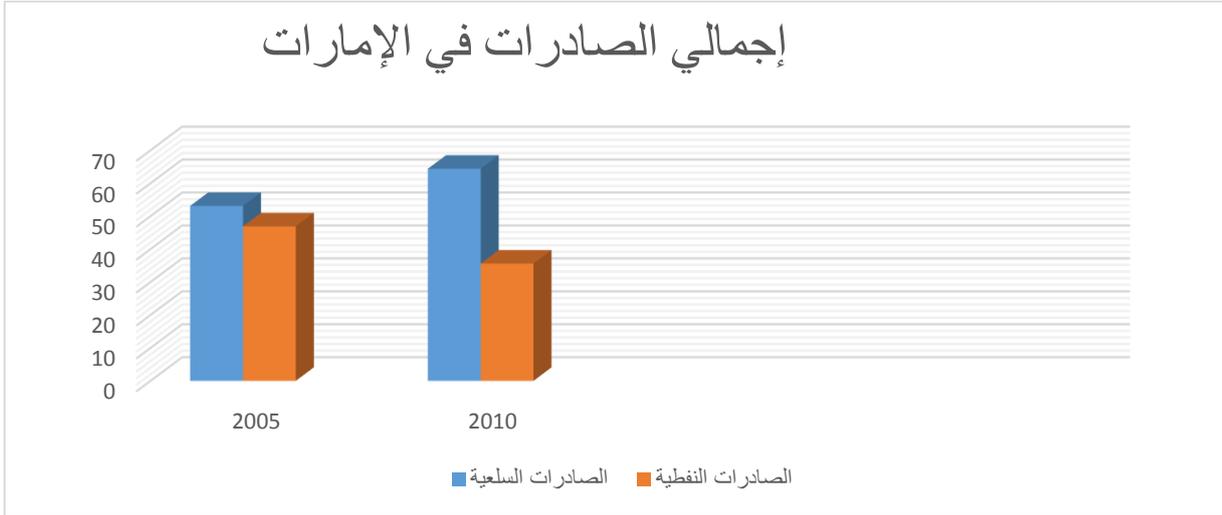
مقارنة ب 942.4 مليار درهم بالأسعار الجارية في عام 2010 ، بمعدل نمو مقداره 23.3 % في عام 2011 و 15.9 % في عام 2010 ، ما يؤكد قوة اقتصاد الإمارة وصلابته، كما بلغت نسبة مساهمة نشاط النفط في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2011 ما يعادل 57.9 % مقارنة ب 48.9 في المائة في عام 2010 وقد تبنت الإمارات سياسة طويلة المدى تهدف إلى تنويع القاعدة الاقتصادية وزيادة مساهمة القطاع غير النفطي في النمو الاقتصادي، ويعد هذا التنويع ضرورة حتمية لضمان النمو المتوازن لاقتصاد.

ثانياً: أثر النفط على إجمالي الصادرات السلعية

أدى النفط دوراً أساسياً في التجارة الخارجية لاقتصاد الإمارات. ولقد اتخذت الصادرات السلعية بها في منحى تصاعدياً خلال فترة العقد الماضي وذلك تماشياً مع ذات التطورات التي شهدتها العائدات النفطية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010، وتشكل الصادرات النفطية نسبة هامة من إجمالي صادرات الإمارات لكن ما يمكن ملاحظته أنها تسعى جاهدة لخفض التبعية لهذه المادة الحيوية، والشكل الموالي يوضح مدى مساهمة النفط في إجمالي الصادرات الإماراتية:

الشكل رقم (03-10): إجمالي الصادرات في دولة الإمارات

الوحدة: نسبة مئوية



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ملخص التقرير الاقتصادي لدائرة التنمية الاقتصادية، المصرف المركزي الإماراتي لسنة 2010.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (03-06): أنه قد انخفضت مساهمة النفط الخام والمنتجات النفطية والغاز في إجمالي الصادرات السلعية، من حوالي 46.9% في العام 2005 إلى حوالي 35.3% في العام 2010 بسبب

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

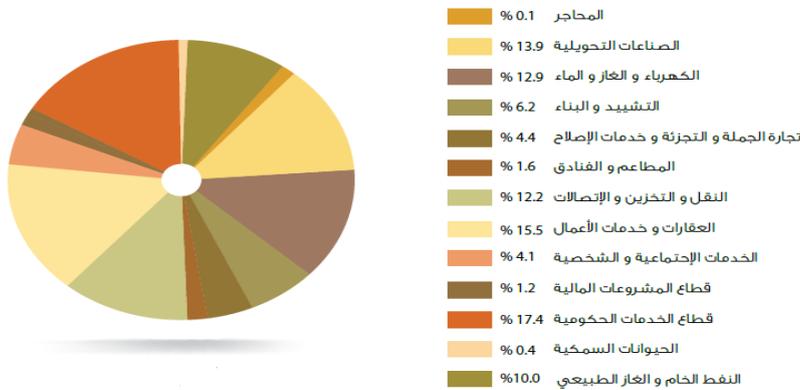
والإمارات

ارتفاع مساهمة الصادرات الأخرى وإعادة التصدير في حجم الصادرات السلعية، ويعد هذا التنوع ضرورة حتمية لضمان النمو المتوازن لاقتصاد الإمارات في المستقبل.

ثالثاً: أثر النفط على تكوين رأس المال الثابت

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ العام 2005 وحتى سنة 2010 مرحلة ازدهار اقتصادي غير مسبوقه رسمت ملامحها توجهات السياسة الاقتصادية للدولة، من خلال ضخ استثمارات ضخمة بكافة القطاعات غير النفطية لتعزيز سياسة تنوع مصادر الدخل والارتقاء بالدولة إلى مصاف الدول المتقدمة اقتصادياً وجاء على رأسها قطاعات الصناعات التحويلية والسياحة والإنشاءات والطاقة، وأيضاً القطاع النفطي للمحافظة على القدرات الإنتاجية وتنميتها تحسباً للزيادة المستقبلية في الطلب على النفط، والشكل الموالي يمثل إجمالي تكوين رأس المال الثابت موزعاً حسب القطاعات الاقتصادية

الشكل رقم (03-07): إجمالي تكوين رأس المال الثابت موزعاً حسب القطاعات الاقتصادية لعام (2010)



المصدر: ملخص التقرير الاقتصادي لدائرة التنمية الاقتصادية، المصرف المركزي الإماراتي لسنة 2010.

من خلال الشكل رقم (03-07): نلاحظ أنه قد استحوذت استثمارات قطاع الخدمات الحكومية على أكبر قدر من الاستثمارات خلال الفترة (2005-2010) نتيجة تطوير هياكل الوزارات والدوائر المحلية وتنفيذ متطلبات الاستراتيجية الاتحادية ورؤية الإمارات 2021، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لاستثمارات القطاع نحو 29.3%، أما قطاع النفط الخام فقد شكل فقط ما يعادل نسبة 10% وهو ما يمثل توجه الإمارات نحو الاستثمار في القطاعات الغير النفطية وتطبيق سياسة التنوع الاقتصادي.

المبحث الثاني: واقع الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج والإمارات

عرفت صناعة النفط في الجزائر محطات هامة أكدت من خلالها سيادتها على هذه الثروة الطبيعية، التي تلقى اهتماما دوليا يرجع إلى إمكانيات الجزائر النفطية، لكن ومع ذلك كان ومازال الاقتصاد الجزائري رهين تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، إذ كان لارتفاع أسعاره في السنوات الأخيرة ثم عودتها للتحسن بعدها، الأثر البالغ في تكوين فوائض مالية معتبر جعلت بعض الخبراء يقترحون انشاء صندوق سيادي، ولقيت هذه الفكرة معارضة من قبل العديد المسؤولين الجزائريين لكن استمرار مفارقة وفرة الثروة النفطية أثار جدلا حول أثر هذه الأموال المكدسة على الاقتصاد الوطني ومحاوله انعاشه، إذ يبقى المطلب الأكثر إلحاحا هو كيفية الاستغلال الأمثل والعقلاني لكل الموارد الجزائرية بشكل تلمسه أجيال اليوم في تحسن مستوياتها المعيشية ويحفظ حق الأجيال القادمة، لكن بالنسبة للنرويج ليس للنفط دورا كبيرا في اقتصادها كمصدر لتمويل إيرادات موازنتها، لأن لديها مصادر دخل متعددة، كما أنها استثمرت الفوائض النفطية بشكل مستقل عن الإنفاق المحلي لتفادي الصدمات الاقتصادية الناجمة عن تذبذبات الأسعار، أما في دولة الإمارات فقد ساهمت صناديقه السيادية بتنمية أصوله على الرغم من أن هناك استثمارات غير معلن عنها، إلا أنها تساهم في تحويل مورد ناضب تحت الأرض إلى مورد مالي فوق الأرض، من خلال تلك الاستثمارات المبرمة في شركات عالمية رائدة كـ "Citi Groupe" وغيرها، ما يسمح بتحقيق عوائد خارج قطاع المحروقات بالإضافة إلى جذب تلك الاستثمارات بداخل الإمارات والاستفادة من التكنولوجيا والخبرات العلمية والعملية لتلك الشركات.

المطلب الأول: صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر

من المفترض أن يعقد الاعتماد الشديد على إيرادات النفط ذات الصفة المتقلبة عاجلا أو آجلا على السياسة المالية في الجزائر، ولمعالجة هذه المشكلات قامت الكثير من البلدان المنتجة للنفط من بينها الجزائر بإنشاء صناديق ثروة سيادية بهدف تحقيق التوازنات الاقتصادية حيث سمي في الجزائر بـ "صندوق ضبط الإيرادات".

الفرع الأول: ماهية صندوق ضبط الإيرادات

أولاً: مفهوم وخصائص صندوق ضبط الإيرادات

1- مفهوم صندوق ضبط الإيرادات: هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر وقد أنشأ بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلية لسنة 2000، قانون رقم 02-2000 المؤرخ في 27 جوان لسنة 2000 والتي ينص على¹:

- يفتح في حسابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الإيرادات" ويقيد في هذا الحساب:

أ- في باب الإيرادات:

- ✓ فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية؛
- ✓ كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

ب- في باب النفقات:

- ✓ ضبط النفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العامة؛
- ✓ تخفيض الدين العمومي؛
- ✓ إن الوزير المكلف بالمالية هو الأمر الرئيسي بصرف هذا الحساب؛
- ✓ تحدد كفاءات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

ويتميز صندوق ضبط الإيرادات بجملة من الخصائص نوجزها فيما يلي²:

✓ صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة، وبالضبط لحسابات التخصيص الخاص المستقلة عن الموازنة العامة للدولة؛

✓ يمول الصندوق من خلال فائض قيمة الجباية النفطية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية،

بالإضافة إلى الإيرادات المتعلقة بتسيير الصندوق، وتسيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية

الخارجية؛

¹: القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق 27 يونيو 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة " 2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، ص 07.

²: عباس فرحات، "حوكمة الصناديق السيادية-دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر-"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد: 04، ديسمبر 2015، ص 17.

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

- ✓ يهدف الصندوق إلى تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الحماية النفطية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية، وتمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج، وتخفيض حجم المديونية العمومية؛
 - ✓ إن وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق حيث نص قانون المالية على أن وزير المالية هو الأمر بالصرف الرئيسي للصندوق؛
 - ✓ يتركز عمل الصندوق داخل البلد باعتبار أن الوظيفة الرئيسية له تتمثل في امتصاص فوائض الحماية النفطية واستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا على مستوى الموازنة العامة للدولة نتيجة انهيار أسعار المحروقات، مع العلم أن مجال عمل الصندوق يمتد خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية الخارجية.
- 2- أهمية الصندوق:** يستمد أهميته من كونه أداة فعالة للسياسة المالية العامة للحكومة، ويمكن إيضاح أهمية صندوق ضبط الإيرادات كالاتي¹:

- مساهمة الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة؛
- ضبط فوائض النفط وتوجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني؛
- تغطية العجز في الميزانية العامة والانتقال من حالة العجز إلى حالة التوازن والفائض؛
- يمكن أن يأخذ الصندوق أدوار مزدوجة حسب أهدافه فإما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية وسوء تقديرها، وهنا يمثل صندوق ضبط أو تثبيت، كما يمكن أن يستخدم في ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال القادمة وهنا يسمى صندوق الادخار.

ثانيا: مبررات نشأة صندوق ضبط الإيرادات

يمكن تقسيم مبررات إنشاء صندوق ضبط الإيرادات إلى²:

1- مبررات داخلية: يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلالات هيكلية خطيرة نتيجة ارتباطه القوي

بقطاع المحروقات الذي يظهر تأثيره على الاقتصاد وفقا لثلاث مستويات:

¹: شهرزاد زغيب وحليمة حليمي، "الاقتصاد الجزائري بين واقع الارتباط وحتمية الزوال"، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 4، أوت 2008، ص 9.

²: نبيل بوفليح، "فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، أبريل 2010، ص ص 83، 84.

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

-تأثير قطاع المحروقات على معدل النمو الاقتصادي: يشكل قطاع المحروقات نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي مما يعني أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات.

-تأثير قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات: تشكل صادرات قطاع المحروقات المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر، وبما أن الميزان التجاري يمثل أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات فإن توازن هذا الأخير مرتبط أساساً بمستويات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

- تأثير قطاع المحروقات على الموازنة العامة للدولة: تعد الحماية النفطية المورد الرئيسي لإيرادات العامة للدولة مما يؤدي إلى تأثير الموازنة العامة للدولة بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط على المستوى العالمي، وباعتبار أن تمويل السياسات الاقتصادية العامة للدولة يتم بواسطة الموازنة العامة للدولة فإنه يمكن القول أن أداء قطاع المحروقات يعد المحدد الرئيسي لاستقرار واستمرار تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية في الجزائر ومن هذا المنطلق فإن مبررات إنشاء صندوق ضبط الإيرادات تكمن في رغبة الحكومة استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة الأمر الذي يمكنها من تنفيذ مختلف سياساتها الاقتصادية، ومن ثم التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري.

2-مبررات خارجية: تتمثل في:

أ-تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمي: تتميز أسعار النفط بعدم استقرارها بالنظر لتأثرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، وهو ما يؤدي إلى تعرض اقتصاديات الدول النفطية من بينها الجزائر لصدمات إيجابية أو سلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية.

ب-رواج فكرة إنشاء الصناديق السيادية بين الدول النفطية: تعد تجربة الجزائر الأحدث في هذا المجال مقارنة بتجارب بعض الدول النفطية على غرار الكويت، الإمارات العربية المتحدة وإيران، وبالتالي يمكن القول أن تأسيس صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر هو نتيجة حتمية لانتشار ورواج فكرة إنشاء مثل هذه الصناديق بين الدول النفطية، كما أن تعدد تجارب هذه الدول يسمح للحكومة بالاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال.

ثالثا: أهداف صندوق ضبط الإيرادات

بعد أن كانت أهدافه مقتصرة على تمويل عجز الميزانية العامة للدولة، بالإضافة إلى تخفيض المديونية العمومية في قانون المالية التكميلي لسنة 2000، عدل قانون المالية لسنة 2006 الهدف الرئيسي ليصبح تمويل عجز الميزانية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري¹.

الفرع الثاني: مجال عمل صندوق ضبط الإيرادات ومصادر تمويله

أولا: مجال عمل الصندوق

إن مجال عمل الصندوق يتركز أساسا داخل البلد باعتبار أن الوظيفة الرئيسية له تتمثل في امتصاص فوائض الجباية النفطية واستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا على مستوى الميزانية العامة للدولة نتيجة انهيار أسعار النفط، مع العلم أن مجال عمل الصندوق يمتد خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية العمومية الخارجية².

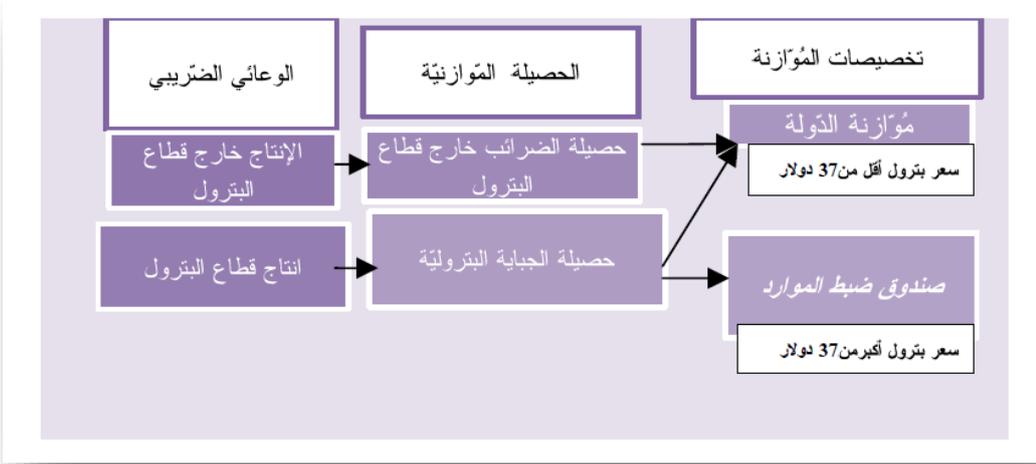
ثانيا: مصادر تمويل الصندوق

أضاف قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية لتكون مصدرا من مصادر تمويل الصندوق، مع العلم أن هذا التعديل تزامن مع شروع الحكومة في تنفيذ سياسة الدفع المسبق للمديونية العمومية الخارجية في نفس السنة، حيث تتم هذه العملية بالاعتماد على موارد الصندوق بالإضافة إلى التسبيقات المقدمة من البنك المركزي إلى الصندوق، كما أن هناك مصادر أخرى لتمويل الصندوق كفائض قيمة الجباية النفطية الناتجة عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية بالإضافة كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بالصندوق، والشكل الموالي يوضح أهم مصادر تمويل صندوق ضبط الإيرادات:

¹: وفقا للمادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000، قانون رقم 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق ل 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000.

²: عجلان العياشي، "تحليل وتقييم فعالية الحسابات الخاصة في تعزيز فترات التمويل العمومي المستدام للتنمية بالجزائر للفترة (2000-2012)"، ورقة بحث مقدمة الى المؤتمر الدولي حول: "أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2012)"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، أيام: 11، 12 مارس 2013، ص: 12.

الشكل رقم (03-08): أهم مصادر الدخل لصندوق ضبط الإيرادات



Source: Amine Belaïcha, colloque internationale, crise financière internationale ralentissement économique mondial et effets sur les économies euro-maghrébines, un fond d'investissement d'état pour l'Algérie : approche institutionnelle et confrontation un modèle traditionnel des fonds souverains, université de Bejaïa, 2009, P: 5.

الفرع الثالث: حوكمة صندوق ضبط الإيرادات

أولاً: مستوى المساءلة في الصندوق

إن صندوق ضبط الإيرادات في شكله الحالي عبارة عن حساب من حسابات الخزينة العمومية وبالتالي فهو غير مستقل عن الموازنة العامة للدولة، مما يؤدي إلى حدوث تداخل بين وظائف الصندوق والموازنة العامة، الأمر الذي يقلل من فعالية الصندوق في ضبط الموازنة العامة خلال ارتفاع الجباية النفطية، كما أن انفراد وزارة المالية بحق إدارة وتسيير الصندوق يعني سيطرة الحكومة على الصندوق، مما يؤدي إلى تدني كفاءة استغلاله بالنظر لهيمنة الاعتبارات السياسية على حساب الاعتبارات الاقتصادية في تسيير الصندوق، واعتبار صندوق ضبط الإيرادات حساب خاص من حسابات الخزينة العمومية يؤدي إلى عدم خضوعه لرقابة البرلمان بالنظر إلى أن العمليات الخاصة بحسابات الخزينة تتم خارج الموازنة العامة للدولة، مما يعني عدم وجود رقابة مستقلة على الصندوق وبالتالي التقليل من فرص خضوع الحكومة للمساءلة، وعدم نشر تقارير دورية تفصيلية عن الصندوق يقلل من شفافية التسيير ويؤدي إلى حرمان الرأي العام من الاطلاع على تطور وضعية الصندوق¹.

¹: عباس فرحات، مرجع سبق ذكره، ص 18.

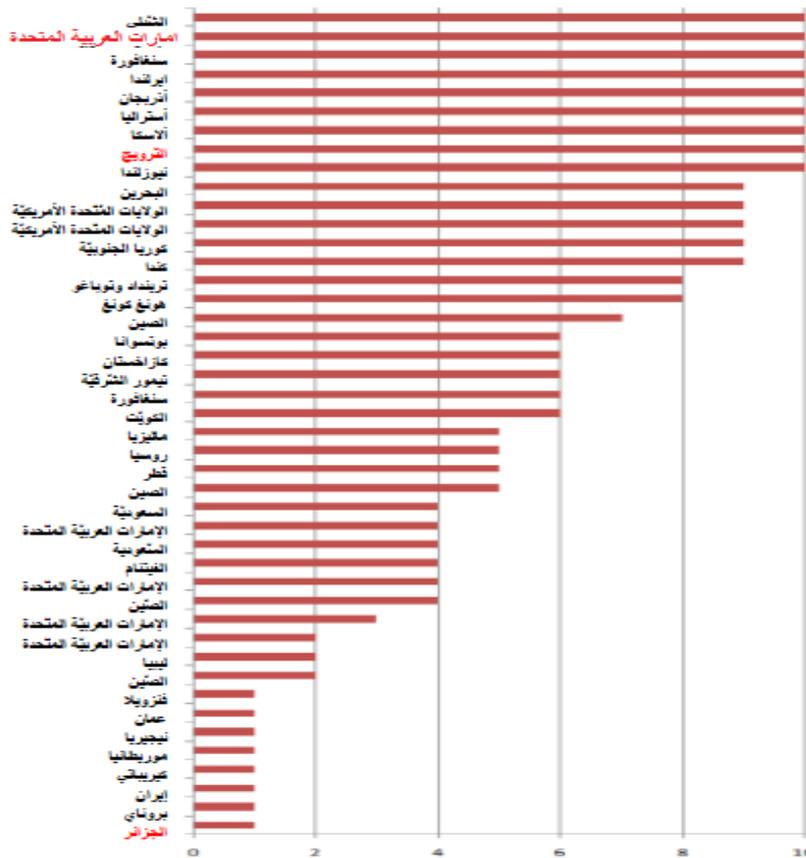
الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

ثانيا: مستوى الإفصاح والشفافية في الصندوق

جاء في نشرة معهد صناديق الثروة السيادية لشهر أبريل سنة 2010 تصنيف العديد من صناديق الثروة السيادية ومن بينها صندوق ضبط الإيرادات الجزائري، الذي صنّف في المركز الأخير عربيا وعالميا بمؤشر "لينابرج-مادويل" للشفافية¹. ويوضح الشكل التالي ترتيب صناديق الثروة السيادية وفق مؤشر الشفافية "لينابرج-مادويل":

الشكل رقم (03-09): ترتيب الصناديق الثروة السيادية وفق مؤشر الشفافية (لينابرج-مادويل)



Source: <http://www.swfinstitute.org/swf-news/4q-2010-linaburg-maduell-transparency-index-ratings-%e2%80%93public-release/>

نلاحظ من الشكل رقم (03-09): احتلال صندوق ضبط الإيرادات المركز الأخير مع العديد من صناديق السيادية التابعة للدول النامية، ويضم هذا المؤشر 44 صندوق ثروة سيادي، منهم 10 صناديق سيادية تزيد قيمة أصول كل منها عن 100 مليون دولار أمريكي، ويعتبر هذا الترتيب لصندوق ضبط الإيرادات الجزائري ترتيبا متأخرا في مقياس الشفافية، كما احتل الصندوق المرتبة 40 عالميا حسب مؤشر "ادوين-ترومان" للأداء والكفاءة.

¹: بريزة عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 200.

ثالثا: مستوى الرقابة على الصندوق

- ينتمي صندوق ضبط الإيرادات إلى الحسابات الخاصة بالخرينة، التي تتم الرقابة على عملياتها كما يلي¹:
- الرقابة القبليّة عند الالتزام بالإنفاق: وذلك على مستوى المراقب المالي؛
 - الرقابة أثناء التنفيذ في إطار العلاقة بين الأمر بالصرف والمحاسب وذلك عندما ينوي هذا الأخير إجراء رقابته وفقا للمادة 39 من القانون المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية؛
 - الرقابة البعديّة خلال المراقبة القانونية التي يضطلع بها مجلس المحاسبة بعد إيداع حساب التسيير المقدم من المحاسب وكذا الحساب الإداري المقدم من الأمر بالصرف؛
 - الرقابة التي تجريها المفتشية العامة للمالية.

المطلب الثاني: صندوق التقاعد الحكومي النرويجي

تعتبر تجربة النرويج في مجال الصناديق السيادية من التجارب الرائدة في العالم، وذلك بشهادة المنظمات العالمية على غرار صندوق النقد الدولي، وبالاعتماد على مؤشرات قياس الأداء التي تصنف الصندوق ضمن المراتب الأولى، كما تعتبر النرويج من بين أهم الدول في العالم التي تعتمد معايير الشفافية، وتطبق مبادئ الحوكمة في مختلف جوانب معاملاتها وهو ما ينطبق على صندوقها السيادي.

الفرع الأول: ماهية صندوق التقاعد الحكومي النرويجي

أولا: نشأة وتطور صندوق التقاعد الحكومي النرويجي

تنفيذا للقانون المصادق عليه من قبل البرلمان النرويجي عام 1990 قامت الحكومة بتأسيس صندوق سيادي سمي بصندوق النفط "The Petrolien Fund" يمول عن طريق التحويلات الحكومية للفوائض المالية المحققة على مستوى الموازنة العامة للدولة نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، هذا الصندوق كان نتيجة لمباحثات طويلة على المستوى البرلمان النرويجي انطلقت سنة 1974 من خلال تقديم وزارة المالية لتقرير توضح فيه مختلف الاساليب التي يمكن من خلالها استغلال الثروة النفطية للبلد، وانتهت سنة 1983 بتقرير لجنة "تامبو" التي اقترحت انشاء صندوق يمكن الحكومة من الحفاظ وادخار الأرباح الناشئة عن استغلال الموارد النفطية.

عقب قرار عملية الانشاء، تلقى الصندوق عملية تحويل الأموال الأولى من وزارة المالية سنة 1996 وحتى سنة 1997 ظلت الاستراتيجية الاستثمارية للصندوق هي نفسها الاستراتيجية المتبعة من قبل "البنك المركزي

¹: عباس فرحات، مرجع سبق ذكره، ص 18.

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

النرويجي" فيما يخص احتياطاته من العملة الأجنبية. وقد استثمر الصندوق في ذلك الوقت حوالي 20 بليون دولار كان تحت ادارته وكلها في الدخل الثابت، وفي سنة 1997 أعادت وزارة المالية دراسة الاستراتيجية الاستثمارية الخاصة بالصندوق، وقررت أن تستثمر 40 بالمائة من أصولها في الأسهم، ونتيجة لذلك تم انشاء "بنك إدارة الاستثمارات النرويجي" في 01 جانفي 1998 أوكلت له مهمة إدارة وتسيير الصندوق تحت إشراف ورقابة وزارة المالية، وفي الفترة ما بين 2000-2008 شهدت أسعار النفط ارتفاعا قياسيا مما أدى إلى نمو كبير وغير متوقع في إيرادات الصندوق، كما عرفت هذه الفترة أيضا تغييرا في اسم الصندوق، فانتقل من تسمية "صندوق النفط" إلى "صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي"، وقررت وزارة المالية رفع وزن الأسهم في المحفظة الاستثمارية إلى 40 بالمائة¹.

ثانيا: أهداف صندوق التقاعد الحكومي النرويجي

تتمثل أهداف صندوق التقاعد الحكومي النرويجي فيما يلي²:

- ❖ تعزيز قدرة الحكومة على التسيير طويل الأجل لمداخيل الثروة النفطية؛
- ❖ تحقيق مبدأ التوزيع العادل للثروات بين الأجيال؛
- ❖ تحويل الثروة النفطية إلى ثروة مالية من خلال استثمارها في الأسواق المالية العالمية مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ العائد-المخاطرة؛
- ❖ الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة وحمايتها من أثر تقلبات المدخيل النفطية.

الفرع الثاني: نفقات صندوق التقاعد الحكومي وإيراداته

¹: Javier Capapé, Tomas Guerrero, "Equity investments of the Norway's GPF: a European sovereign wealth fund for Europe", Sovereign Wealth Funds 2014, ESADgeo-center for global economy and geopolitics et INVEST IN SPAIN, p 50.

²: Sigbjorn. Atle. Berg, "fonctionnement du fonds du pétrole du gouvernement norvégien", présentation au collège de contrôle et surveillance des Ressources Pétrolières, Norges Bank Investment Management, Norvège, 26 juin 2003, p : 02.

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج والإمارات

ويمكن اجمالها فيما يلي¹:

أولاً: إيرادات الصندوق: وتمثل فيما يلي:

استقبال جميع مداخيل الثروة النفطية المحولة من كرف الحكومة؛

العوائد المحققة نتيجة الاستثمار في القيم المنقولة عبر الأسواق المالية العالمية.

ثانياً: نفقات الصندوق: وتمثل فيما يلي:

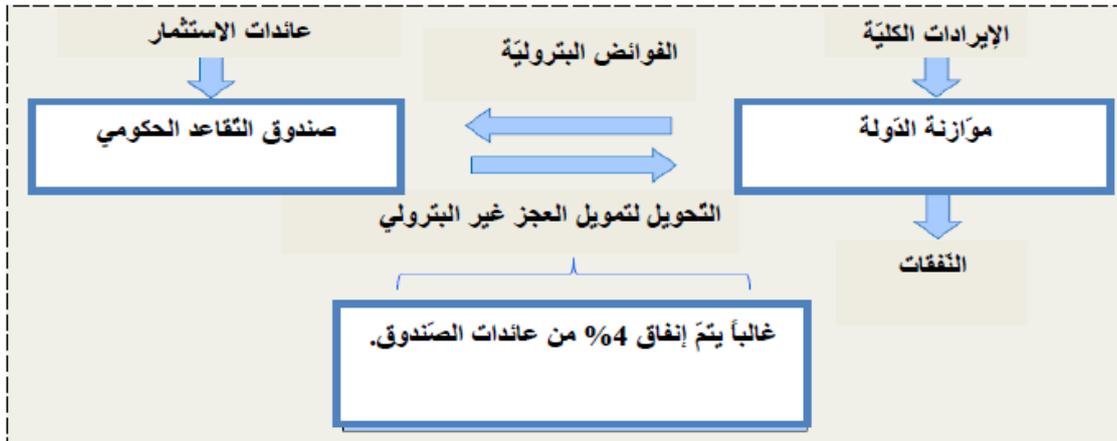
تحويل جزء من الإيرادات النفطية نحو الموازنة العامة للدولة، اذ يتم تحويل نسبة 4 بالمائة

من المداخيل النفطية سنويا لتغطية عجز الموازنة العامة وذلك بشكل دائم.

ثالثاً: إيرادات ونفقات الصندوق

يمكن تقسيم الإيرادات والنفقات الإجمالية للصندوق في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-10): هيكل الإيرادات والنفقات وتكاملها مع الموازنة العامة للدولة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الدراسات السابقة.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (03-10): أن الفوائض النفطية التي تدخل ضمن الإيرادات

الكلية للموازنة العامة تتجه في شكل موارد لصندوق التقاعد الحكومي، الذي يقوم بدوره باستثمارها وتحويل

ما نسبته 4 بالمائة نحو الموازنة العامة.

¹: Martin Skancke, "The Norwegian experience", seminar on : managing sovereign wealth fund, Norwegian ministry of finance, Government pension fund global, Singapore, 2008, p : 11.

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

الفرع الثالث: حوكمة صندوق التقاعد الحكومي النرويجي

أولاً: الهيئات المشرفة على إدارة الصندوق

يتميز نموذج حوكمة الصندوق السيادي في النرويج بتقسيم واضح للمهام والمسؤوليات بين مختلف الهيئات المكلفة بإدارة ومراقبة الصندوق، ويعتمد على تدخل ثلاث هيئات رئيسية هي¹:

1- البرلمان النرويجي: تتمثل مهامه في:

- إصدار قوانين وتشريعات محددة لأهداف وهمام وكيفية إدارة صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي؛
- مراقبة ومسائلة وزارة المالية باعتبارها الجهة المالكة للصندوق، وإجبارها على تقديم التقرير السنوي حول كيفية وأداء الصندوق.

2- وزارة المالية: تعتبر الهيئة المالكة للصندوق وتكلف بالوظائف التالية:

- ❖ إصدار التعليمات والتوجيهات الخاصة بكيفية إدارة الصندوق؛
- ❖ إعداد استراتيجية استثمار لأصول الصندوق عن طريق تكوين محفظة استثمار مرجعية تتضمن أنواع الأصول المالية المستثمر فيها، وأماكن استثمار هذه المحفظة، وإلزام الهيئة المسيرة على الالتزام بها؛
- ❖ إعداد مبادئ أخلاقية لاستثمارات الصندوق والعمل على إقصاء الشركات المخالفة لهذه المبادئ من استثمارات الصندوق؛
- ❖ تقديم تقرير سنوي للبرلمان يتضمن تقييم سياسات إدارة وأداء الصندوق؛
- ❖ إلزام الجهة المسيرة "البنك المركزي" بتقديم تقارير فصلية وسنوية حول أداء استثمارات الصندوق مع إعلانها للرأي العام ووسائل الاعلام؛
- ❖ القيام بعملية المراجعة والتدقيق وتقييم فعالية تسيير البنك المركزي للصندوق عن طريق الاستعانة بمنظومات استشارية مستقلة.

3- البنك المركزي: بنك النرويج يعتبر الجهة المسيرة للصندوق، وهو المسئول أمام وزارة المالية مكلف بالوظائف

التالية:

¹ : "Norway's Government Pension Fund: Investing for the long run", Norwegian Ministry of Finance, p 19, téléchargé depuis : www.geog.ox.ac.uk/events/.../ao2012-tfearnley.pdf

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

- ❖ العمل على تحقيق أكبر عائد ممكن لاستثمارات الصندوق مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المصاحبة لهذه الاستثمارات؛
- ❖ الالتزام باستراتيجية الاستثمار المعتمدة من طرف وزارة المالية والعمل على تقليص هامش الخطأ والانحرافات المعيارية بين محفظة الاستثمار الفعلية للصندوق والمحفظة المرجعية المعتمدة من قبل وزارة المالية؛
- ❖ إعداد نظام لقياس مختلف أنواع المخاطر المصاحبة لاستثمارات الصندوق؛
- ❖ تقديم تقارير فصلية وسنوية لوزارة المالية تتضمن النتائج المحققة واستراتيجيات إدارة الصندوق مع الإلتزام بنشر التقارير وإعلانها للرأي العام.

ثانيا: الرقابة على الصندوق

يخضع الصندوق المعاشات الحكومي الإجمالي لمستويات مختلفة من الرقابة تؤدي إلى التقليل قدر الإمكان من الممارسات المشبوهة والغير قانونية، حيث تخضع الهيئة المكلفة بإدارة استثمارات الصندوق " بنك إدارة الاستثمار النرويجي " إلى رقابة داخلية من قبل البنك المركزي والذي تقوم به وحدة المراجعة والتدقيق التابعة للبنك، كما يخضع البنك المركزي لرقابة وزارة المالية التي تستعين بمكاتب مراجعة وتدقيق مستقلة لتقييم أداء البنك بالإضافة إلى التقارير الفصلية والسنوية التي يسلمها البنك لوزارة المالية، وتخضع وزارة المالية لرقابة صارمة من قبل البرلمان الذي يعتبر الجهة الوحيدة المخول لها صلاحية إصدار وتعديل القواعد والقوانين المنظمة لنشاط الصندوق، كما أن استعمال وزارة المالية لأصول الصندوق مرهون بموافقة مسبقة من البرلمان بالإضافة إلى إلزامية تقديم تقرير سنوي حول وضعيته للصندوق إلى البرلمان ولإضفاء مزيد من الشفافية على إدارة الصندوق، فإن جميع الهيئات السالفة الذكر مطالبة بنشر وإعلان مختلف القوانين والأنظمة والتوجيهات والتقارير الخاصة بالصندوق للرأي العام عبر مواقعها الإلكترونية وفي وسائل الإعلام المختلفة¹.

المطلب الثالث: جهاز أبو ظبي للاستثمار

تمتلك إمارة أبو ظبي أربعة صناديق سيادية متمثلة في " جهاز أبو ظبي للاستثمار " (ADIA)، و " مجلس أبو ظبي للاستثمار " (ADIC)، و " شركة الاستثمارات النفطية الدولية " (IPIC)، وصندوق "مبادلة التنمية"

¹ : Jean François Adrian, "Norvège : quel avenir pour le premier fond souverain mondial ?", institut de la gestion publique et du développement économique, note réactive n°74, France, 2015, p 02.

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

الإمارات

(Mubadala)، وستقتصر دراستنا هذه على "جهاز أبو ظبي للاستثمار" على اعتبار أنه ثاني أكبر الصناديق السيادية على المستوى العالمي حالياً.

الفرع الأول: ماهية جهاز أبو ظبي للاستثمار

أولاً: نشأة الصندوق

أنشئ "جهاز أبو ظبي للاستثمار" (ADIC) في عام 1976، بهدف الاستثمار في أصول إمارة أبو ظبي من خلال استراتيجية الاستثمار التي تركز على تحقيق العوائد على المدى الطويل.

وهو مؤسسة استثمارية عالمية متنوعة، مهمته استثمار الموال نيابة عن حكومة إمارة أبو ظبي، وتوفير الموارد المالية اللازمة للتأمين والحفاظ على الرفاه المستقبلي للإمارة، ومنذ نشأته قام جهاز أبو ظبي للاستثمار ببناء سمعة قوية في الأسواق العالمية كمستثمر موثوق ومسؤول¹.

ثانياً: أهداف واستراتيجية جهاز أبو ظبي للاستثمار

ونختصرها في النقاط التالية²:

- أوكلت له مهمة الحفاظ على الثروة للأجيال القادمة في أبو ظبي؛
- أخذت (ADIA) مهمة تنويع المحفظة الاستثمارية بمرونة استجابة للتغيرات الكبرى الحاصلة في البيئة الاستثمارية من خلال الاستثمار في البدائل اعتباراً من سنة 1986 والأسهم الخاصة في سنة 1989؛
- تستثمر في مختلف فئات الأصول من أسهم وعقارات ودخل ثابت والأصول البديلة (أسهم وصناديق التحوط)؛
- يدار نحو 70% إلى 80% من استثماراته من قبل مديره في الخارج؛
- غالباً ما يحاول (ADIA) الحفاظ على حصة امتلاك أقل من 4.5% في الشركات لتجنب الكشف.

¹ : Abu Dhabi Investment Authority, Annual Review, 2012, Abu Dhabi, United Arab Emirates, 2013, P 5.

²: فرحات سليمان زواري، "دور صناديق الثروة السيادية في ظل الازمة المالية العالمية الراهنة - دراسة مقارنة لحالة الجزائر والنرويج -"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية. العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، الدفعة: 2011-2012، ص 184.

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

تتطلع استراتيجية الاستثمار في جهاز أبو ظبي للاستثمار في النظر إلى أبعد من الأهداف قصيرة الأجل، والتركيز على استراتيجيات تهدف إلى الاستدامة من خلال عوائد طويلة الأجل.

يبدأ نهج الصندوق من خلال تحديد مستوى مقبول من المخاطر، ومن ثم بناء استراتيجية استثمارية خارجية عن طريق إضافة مجموعة متنوعة من فئات الأصول التي تنتج لنا تحقيق أقصى قدر من العائدات في إطار هذه المعايير وذلك بدعم من المحللين الكميّين، وتحديد الاتجاهات الجديدة والناشئة في الاقتصاد العالمي، ومن ثم مقارنة المخاطر والعائدات المحتملة من فئات الأصول المختلفة، وفي الأخير الحصول على المحفظة الموصى بها التي تحتوي على أكثر من عشرين من فئات الأصول والفئات الفرعية لكل منها وزن ثابت، كما تقترح استراتيجيات متوسطة الأجل حول المعيار بهدف تعزيز العوائد، وتتطلب هذه الاستراتيجية توازناً دقيقاً بين الانضباط والمرونة، فالانضباط لضمان بقاء المحفظة مع رؤية طويلة الأجل من جهة، والمرونة للتكيف مع التغيرات الكبرى متقدماً على الاتجاهات طويلة الأجل من جهة أخرى، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي¹:

1- الهدف الاستثماري: يتمثل في استثمار الأصول نيابة عن حكومة أبو ظبي وتوفير الموارد المالية للتأمين، والحفاظ على الرفاه المستقبلي للإمارة؛

1- توزيع الأصول: تصميم مؤشر محايد ذو استراتيجية طويلة الأجل للمحفظة الإجمالية، وتحديد مستوى ومزيج من الأصول لتعظيم العوائد؛

2- إنشاء تفويضات ضمن فئات الأصول والفئات الفرعية: تخصيص وإدارة الأموال عبر التفويض على الصعيدين فئة الأصول؛

3- التعريف القياسي: وضع معيار السياسة لكل المراكز الاستثمارية التي يمكن تحقيقه؛

4- وضع مبادئ توجيهية: المبادئ التوجيهية لمديري الاستثمار التي تسلط الضوء على أهداف المركز الاستثماري، وتحديد المعوقات الاستثمارية ذات الصلة.

¹: فرحات سليمان زواري، مرجع سبق ذكره، ص 185.

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، الترويج

والإمارات

الفرع الثاني: إدارة المخاطر

تؤدي إدارة المخاطر دوراً أساسياً في كل مرحلة من المراحل الاستراتيجية لجهاز أبو ظبي للاستثمار، والمتمثل في النقاط التالية¹:

المدير العام لديه المسؤولية النهائية عن إدارة المخاطر في جهاز أبو ظبي للاستثمار، مع المساعدة والمشورة من عدد من اللجان والإدارات، بما في ذلك لجنة الاستثمار، لجنة الإدارة، لجنة الاستراتيجية، وحدة التقييم والمتابعة، قسم خدمات الاستثمار، قسم التدقيق الداخلي وقسم الشؤون القانونية؛

- يدار التعرض للسوق المطلقة، والائتمان ومخاطر السيولة، وكذلك المخاطر النظامية في المقام الأول من خلال التنويع، من قبل فئة من فئات الأصول؛

- تدار المخاطر النسبية من قبل إدارات الاستثمار منها ضد القياسي المنوطة به، والمبادئ التوجيهية للاستثمار، ويتم تضمين ذلك في عمليات الاستثمار التي تقوم بها داخل وعبر فئات الأصول؛

- عمل العديد من الآليات للسيطرة على المخاطر على مستوى الإدارات لمخاطر السوق والطرف المقابل والمتمثلة في نظم المعلومات القادرة على تخزين وتقييم مجموعة من المعايير أو المبادئ التوجيهية لمخاطر الاستثمار داخل كل محفظة متداولة، هذه الأنظمة تسمح للتحقق من الامتثال ما بعد التداول من قبل التجارة؛

- مركزية وظيفة إدارة المخاطر وهي المسؤولة عن قيادة التنفيذ المتقن في إطار إدارة مخاطر جهاز أبو ظبي للاستثمار الذي يدعم الإدارات في إدارة المخاطر التي يتعرضون لها، ويتيح إعداد التقارير الموحدة للمخاطر: المخاطر التشغيلية، مخاطر الائتمان، مخاطر عدم التزام الأداء ومخاطر التقارير والدراسات النافية للجهالة التشغيلية.

الفرع الثالث: حوكمة جهاز أبو ظبي للاستثمار

تفصل القوانين واللوائح المعتمدة مهام كل من جهاز أبو ظبي للاستثمار وحوكمة إمارة أبو ظبي فيما يخص:

وظائف الجهاز، تحويل موارد الجهاز إلا في حالات استثنائية كإخفاض أسعار النفط لفترات طويلة والتي تؤدي إلى

¹ : Abu Dhabi Investment Authority, Opcit, P 43.

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

الإمارات

عجز الميزانية العامة للحكومة، أما بالنسبة للهيكل التنظيمي لجهاز أبو ظبي للاستثمار فقد عرف عدة تعديلات

لمواكبة التغيرات التي مست استراتيجية الاستثمار المتبعة في الجهاز¹:

- مجلس الإدارة: هو أعلى سلطة في الهيئة ويتكون من عشرة أعضاء، ويترأس المجلس حاكم إمارة أبو ظبي، تتمثل مهامها في إعداد استراتيجيات وسياسات الاستثمار الخاصة بالجهاز وتقييم ومراقبة نشاطاتها دون التدخل المباشر في الجانب العملي والتنفيذي؛

- لجنة المراجعة: مكلفة بمراقبة ومراجعة خارجية لمختلف العمليات التي يقوم بها الجهاز، وتقييم أداء المدير التنفيذي وفريقه، علما أنها تقدم تقارير دورية لمجلس الإدارة؛

- المدير التنفيذي: يعتبر المسؤول المباشر عن إدارة الجهاز، مطالب بتنفيذ استراتيجيات الاستثمار ومختلف التوجيهات الصادرة عن مجلس الإدارة، وهو عضو ومسؤول في المجلس؛

- لجنة الاستثمار: دورها تقديم توصيات واقتراحات لتعديل سياسات الاستثمار وتحسين مستوى إدارة استثمارات الجهاز؛

- قسم الشؤون القانونية: مكلف بمراقبة وتوفير الحماية القانونية لاستثمارات الجهاز؛

- قسم المراجعة الداخلية: مكلف بمراجعة أداء مختلف أقسام الجهاز، وتقديم تقارير دورية للمدير التنفيذي؛

- قسم الاستراتيجيات: يتمثل دوره في تقييم استراتيجيات الاستثمار المتبعة، وتقديم اقتراحات التعديل للمدير التنفيذي؛

- قسم التقييم والمتابعة: يسهر على تقييم ومتابعة أداء مختلف أقسام الجهاز، تعمل بالتنسيق مع قسم المراجعة الداخلية.

¹: سهيلة بغنة، "صندوق ضبط الموارد كآلية لاحتواء تقلبات أسعار النفط في الجزائر - بين حتمية المواجهة واشكالية التكيف-"، ورقة بحث مقدمة الى المنتدى الدولي حول: "انعكاسات انهيار اسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له -المخاطر والحلول-"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس -المدية-، الجزائر، أكتوبر 2015، ص 11.

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

-الإدارات المساندة: مكلفة بتقديم الدعم المالي والمادي للجهاز والإشراف على التسجيل المحاسبي لمختلف الأعمال، وتسيير نظام المعلومات للجهاز باستخدام التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال.

المبحث الثالث: عرض أداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج والإمارات

لقد ساهم الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية في تسجيل فوائض مالية معتبرة لم تشهدها الدول النفطية منذ عدة عقود، وقد ساهمت هذه التغيرات في الدفع بالعديد من الدول والدول النفطية خاصة إلى تأسيس صناديق سيادية بغية استغلال الفوائض المالية المحققة نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية وزيادة مستويات التبادل التجاري العالمي، وتعتبر الجزائر من بين هذه الدول التي قامت بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات في سنة 2000 لاستغلال الفوائض المالية المحققة في استثمارات داخلية وكذا خارجية وتدخلها في تمويل العجز في اقتصادها واستعمالها لتحقيق أهداف متنوعة مرتبطة بالسياسة المالية المتبعة في البلاد، وبالمقارنة مع تجربة النرويج في مجال الصناديق السيادية تعتبر من التجارب الرائدة في العالم، وذلك بشهادة المنظمات العالمية على غرار صندوق النقد الدولي وبالاعتماد على مؤشرات قياس الأداء التي تصنف الصندوق ضمن المراتب الأولى، بحيث تعتمد دولة النرويج في استثماراتها لأصول الصندوق في التنوع والتوجه أكثر نحو الأسواق المالية الدولية وكذا الاستثمار في قطاع العقارات على وجه الخصوص والتدخل المحدود للصندوق في إعادة التوازن المالي لها، أما عن تجربة الإمارات مع الصناديق السيادية كان مبرر أنها بلد يملك خيرة طويلة في مجال إدارة وتسيير الصناديق السيادية، وكذا لامتلاك الإمارات ثاني أكبر صندوق سيادي في العالم يعد دافعا للاطلاع على تجربتها وتحديد مدى نجاحها في إدارة ثروتها المالية.

المطلب الأول: فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للجزائر

إن لصندوق ضبط الإيرادات دورا هاما في تحسين سير السياسة التنموية بصفة عامة، وهذا من خلال مبدئين أساسيين وهما تمويل عجز الخزينة والموازني دون أن يقل رصيد الصندوق عن 2132 مليار دينار جزائري، والتقليل من حدة المديونية الخارجية هذا من جهة، ومن جهة أخرى محاولة توسيع قاعدة استثمار الصندوق في الداخل والخارج للرفع من أصوله الرأسمالية وكذا لتنويع المصادر التمويلية للصندوق.

الفرع الأول: استثمارات صندوق ضبط الإيرادات الجزائري

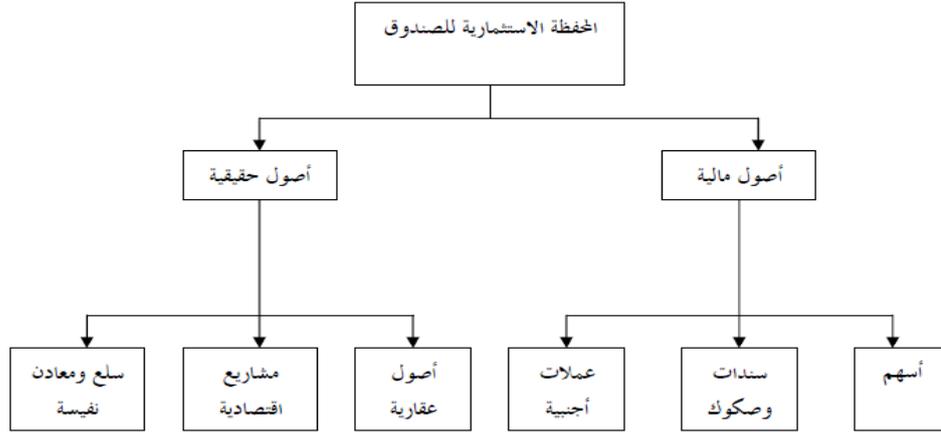
إن تحقيق الأهداف البعيدة المدى لصندوق ضبط الإيرادات الجزائري يتطلب القيام بنشاط استثماري داخلي وخارجي، وفي نفس السياق يتعين على مجلس إدارة الصندوق إعداد استراتيجية استثمار واضحة المعالم والأهداف تتميز بالمرونة والقدرة على التكيف مع مختلف الظروف الاقتصادية، علما أن تحقيق هذه المميزات يتم عن طريق القيام بتقييم دوري ومستمر للاستراتيجية، وهي مهمة مسندة إلى قسم المتابعة والتقييم في الصندوق.

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

والشكل التالي يوضح مكونات المحفظة الاستثمارية لصندوق ضبط الإيرادات:

الشكل رقم (11-03): مكونات المحفظة الاستثمارية لصندوق الاستثمار الجزائري.



المصدر: نبيل بوفليح، "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011، ص 250.

وانطلاقاً من الشكل رقم (11-03) وبالاعتماد على الدراسات السابقة تم تقسيم الأنشطة الاستثمارية

للصندوق إلى استثمارات داخلية وخارجية كما يلي:

أولاً: الاستثمارات الداخلية لصندوق ضبط الإيرادات

ويمكن اجمالها فيما يلي:

1- الاستثمارات العقارية: يوفر الاستثمار في العقار درجة مرتفعة نسبياً من الأمان تفوق تلك المحققة في

الاستثمار في الأوراق المالية، وهو ما توليه التوجهات الاستثمارية للصندوق الذي يفضل تمويل استثمارات ذات مخاطرة أقل أكثر منه بمخاطرة أكبر مع التخلي بنسبة أقل عن العائد المرتفع ذلك لأن الاستثمار في العقار يعتبر أصلاً حقيقياً له مطلق الحرية بالتصرف فيه متى شاء سواء بالبيع أو بالتأجير، ما يوفر السيولة اللازمة للصندوق عند الحاجة كما أن حياة سندات عقارية مضمونة بعقار تسمح للصندوق بحيازة الضمان في حالة توقف المدين عن سداد قيمة السند، كما يتمتع المستثمر صاحب السند في هذا المجال ببعض المزايا الضريبية التي لا يتمتع بها المستثمر في المجالات الأخرى.

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

2- المشاريع الاقتصادية: تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار استخداما من قبل الصندوق وتنوع الأنشطة التي يقوم بها ما بين صناعي، تجاري وزراعي، والمشاريع الاقتصادية التي يمولها الصندوق داخل الوطن تقوم غالبا على أصول حقيقية كالمباني، الآلات، المعدات، وسائل النقل والعمال، ومن أهم مزايا الاستثمار في المشاريع الاقتصادية الداخلية تحقيق عائد معقول ومستمر يستفيد منها الصندوق، لذا يعتبر من أنسب أدوات الاستثمار ذات الدخل المستمر كما يتوفر في المشروع الاقتصادي هامش أمان كبير حيث يحوز الصندوق أصلا له قيمة بحد ذات، ولذا فإن درجة المخاطرة المرتبطة بحدوث خسارة رأسمالية تكون منخفضة إلى حد كبير ما يعمل على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للصندوق خاصة وللدولة عامة.

3- العملات الأجنبية: إن الاحتفاظ بجزء من أصول الصندوق في شكل سيولة نقدية أجنبية يمكن أن يساهم في تحقيق عوائد إضافية عن طريق الاستفادة من تقلبات أسعار الصرف، شريطة أن تتكون هذه السيولة من سلة من عملات النقد الأجنبي.

ثانيا: الاستثمارات الخارجية لصندوق ضبط الإيرادات

وتتمثل فيما يلي:

1- الأسهم: التي تعتبر أهم أصل في المحفظة الاستثمارية، إذ يمكن للصندوق الحصول على أسهم من أسواق مالية متنوعة بغرض الاحتفاظ أو المتاجرة بها على ألا تتعدى نسبة المساهمة في رأس مال المؤسسة الواحدة % 10 حفاظا على مبدأ التنوع، ومن أجل التقليل من المخاطر الغير نظامية مع الالتزام بالمبادئ الأخلاقية المحددة سلفا.

2- السندات: يمكن للصندوق الاستثمار في مجال السندات وباعتبارها أحد أسس التوجهات الاستثمارية الجزائري في الخارج.

3- السلع والمعادن النفيسة: إن استثمار جزء من أصول الصندوق في شكل سلع ومعادن نفيسة يمكن أن يوفر عوائد إضافية للصندوق بالنظر لتوفر هذه الأخيرة على أسواق عالمية، على غرار الأسواق المالية كبورصة الذهب في لندن، بورصة البن في البرازيل وبورصة القطن أو الحبوب في نيويورك، يسمح للصناديق بشراء وبيع السلع والمعادن النفيسة والاستفادة من تقلبات أسعارها في الأسواق الدولية.

الفرع الثاني: تطور وضعية الصندوق (2000-2015)

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

إن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل مباشر بأداء قطاع النفط، ويعتبر صندوق ضبط الإيرادات كآلية مستحدثة تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة وبالتالي الحفاظ على الموازنة العامة للدولة، الأمر الذي يمكنها من تنفيذ مختلف سياساتها الاقتصادية، ومن ثم التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري نتيجة تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. ولتوضيح أكثر تم الاعتماد على الجدول الموالي:

الجدول رقم(11-03): تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليون دج

السنوات	تراكم(2000-2013)	2014	2015
-الموارد:			
-رصيد السنة السابقة.	5633751	5563511	5284848
- الجباية البترولية.	16771700	1577700	1722940
- الجباية البترولية الحقيقية.	34258407	4070929	4357101
-الفائض من الجباية البترولية.	17486707	2493229	2634161
مجموع الموارد	17486707	8056740	7919009
-الاستخدامات:			
-سداد الدين العام.	2600172	0	0
-سداد تسبيقات بنك الجزائر.	607956	0	0
- تمويل عجز الخزينة العمومية.	8715068	277892	3489710
مجموع الاستخدامات	11923196	277892	3489710
رصيد الصندوق في نهاية السنة	5563511	5284848	4429290

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للتدقيق والحسابات، عن الموقع: www.dgpp.mf.gov.dz

ومن خلال الجدول رقم (03-10): يمكن تقسيم فترة تطور صندوق ضبط الإيرادات إلى فترتين:

الفترة الأولى (2000-2013): نلاحظ أن الجباية النفطية عرفت ارتفاعا خلال هذه الفترة أي أن الجباية النفطية من سنة 2000 إلى سنة 2013 سجلت مبالغ معتبرة بقيم تفوق التقديرات، الأمر الذي جعل صندوق ضبط الإيرادات يسجل نموا في مبالغه من سنة إلى أخرى، أيضا كانت مبالغ الصندوق متواضعة نظرا لتواضع النتائج المسجلة في الجباية ورغم هذه الوفرة المالية في الصندوق إلا أن استخدامات مبالغ الصندوق لم تكن كبيرة، عدا بعض السنوات الأخيرة التي شهدت ارتفاع محسوس في قيمة استخدام مبالغ الصندوق.

الفترة الثانية (2014-2015): نلاحظ أن الجباية النفطية لسنة 2014 عرفت انخفاضا مقارنة بالفترة السابقة وذلك راجع لانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، حيث انخفضت بمقدار النصف في الربع الأخير من عام 2014، بعد أن كانت في ديسمبر 2013 تقدر ب 1,109 دولار للبرميل، الأمر الذي جعل صندوق ضبط الإيرادات ينخفض رصيده إلى 5284848 مليون دج، أما بالنسبة لسنة 2015 فإن رصيد صندوق ضبط

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

الإيرادات المنخفض رصيده إلى 4429290 مليون دج، وذلك لانخفاض أسعار النفط دون 520 دولار للبرميل في أوائل يناير 2015 للمرة الأولى منذ ماي 2009 .

ويمكن حصر أسباب انخفاض أسعار النفط إلى ثلاثة عوامل¹:

- ففي جانب العرض حدثت زيادة في الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري؛
 - تحول في سياسة منظمة الأوبك من استهداف سعر معين إلى الحفاظ على حصتها من السوق؛
 - وفي جانب الطلب تراجع الطلب العالمي عما كان متوقعا بسبب بطء النمو الاقتصادي العالمي .
- ومن المتوقع أن تكون لهبوط أسعار النفط آثار وتداعيات سلبية خطيرة على موازين المالعة العامة والمعاملات التجارية للبلدان المنتجة للنفط، ولاسيما تلك التي تعتمد اعتمادا كبيرا على عائدات تصدير النفط مثل الجزائر، ولتوضيح أكثر أنظر الملحق رقم: (08).

الفرع الثاني: دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز المالي للجزائر

أولا: دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازي خلال الفترة (2000-2015)

1-العجز الموازي المسجل خلال الفترة (2000-2015): سجلت ميزانية الدولة إيرادات معتبرة خلال الفترة (2000-2015) مصدرها الأول الجباية النفطية، لكن هذه الإيرادات قابلتها زيادة معتبرة في النفقات العامة، خاصة في ظل البرامج التنموية التي تعرفها الجزائر منذ بداية الألفية وحتى انقضاء عشرية بعد الألفية، الأمر الذي جعل الدولة تتوسع في الإنفاق في ظل اتباع النموذج الكينزي الذي يعتمد أكثر على السياسة المالية وعلى الإنفاق الحكومي من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

ويخلص الجدول التالي قيمة الإيرادات العامة والنفقات العامة والعجز الموازي المسجل خلال الفترة (2000-2015):

¹: منظمة العمل الدولية للصناديق السيادية 2015، عن الموقع: www.sxfstitute.org، تاريخ التصفح: 2016/05/26.

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

الجدول رقم (12-03): الإيرادات العامة والنفقات العامة والعجز الموازي خلال الفترة

(2015-2000)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الجباية العادية	الجباية النفطية	مجموع الإيرادات العامة	نفقات التشغيل	نفقات التجهيز	مجموع النفقات العامة	الرصيد الموازي الإجمالي
2000	404.9	720	1124.9	856.2	321.9	1178.1	54.4-
2001	549.10	840.6	1389.7	963.6	357.4	1321.0	55.2
2002	660.30	916.4	1576.7	1097.70	452.9	1550.60	16.1-
2003	689.50	836.1	1524.50	1122.8	567.4	1690.2	10.4-
2004	744.20	862.2	1606.40	1251.10	640.7	1891.80	187.3-
2005	815.00	899	1714.00	1245.10	806.9	2052.00	472.2-
2006	925.90	916	1841.90	1437.90	1015.10	2453.00	647.3-
2007	976.10	973	1949.10	1673.90	1434.60	3108.60	1282-
2008	1187.00	1715.40	2902.40	2217.80	1937.30	4191.10	1381.20-
2009	1348.30	1927.00	3275.30	2300	1946.30	4246.3	1113.7-
2010	1572.90	1501.7	3074.6	2659.1	1807.9	4466.9	1496.6-
2011	1960.4	1529.4	3489.80	3879.20	1974.40	5853.6	2468.9-
2012	2284.9	1519	3804	4782.6	2275.5	7058.2	3246.2-
2013	2279.415	1615.9	3895.315	4131.536	1892.595	6024.131	- 2205.945
2014	2330.627	1577.730	3908.357	4486.313	2493.940	6980.83	- 3134.233
2015	749.117	569.492	1318.609	1338.151	457.277	1795.428	457.175-

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للتدقيق والحسابات، عن الموقع:

www.dgpp_mf.gov.dz

يتضح من الجدول رقم (11-03): أن الجباية النفطية هي المورد الرئيسي لإيرادات الدولة، وهذا يعني أن الميزانية العامة للدولة تتأثر بتغيرات أسعار النفط، ويعتبر صندوق ضبط الإيرادات آلية قامت الدولة بإنشائها وذلك بدافع العمل على استقرار الإيرادات العامة للدولة ومن ثم الحفاظ على استقرار الميزانية العامة، الشيء الذي يجعلها

الفصل الثالث.... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

قادرة على تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية ومنه التخفيف من التعرض للصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد

الجزائري من وراء تقلبات أسعار النفط العالمي ولتوضيح أكثر تم تقسيم الدراسة إلى فترتين:

الفترة الأولى (2000-2013): فقد سجلت الإيرادات العامة نتائج جد إيجابية، خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2013 فقد ارتفعت قيمة الجباية النفطية من سنة 2000 إلى 2005 بمعدل يفوق 68 %، وارتفعت الإيرادات الكلية بمعدل فاق 95% بقيمة 1578.1 مليار دينار فارتفع بذلك قيمة النفقات العامة بقيمة 873.9 مليار دينار، وذلك لزيادة كبيرة في معدل الجباية النفطية، فقد ارتفعت قيمتها إلى 1615.90 مليار دينار بعد أن كانت بقيمة 720 مليار دينار سنة 2000 إلى غاية 2013.

الفترة الثانية (2014-2015): بالنسبة لسنتي 2014 و 2015 فقد سجلت قيمة الإيرادات انخفاض محسوس وذلك ناجم عن انخفاض أسعار النفط وبذلك انخفاض بقيمة 38.17 مليار دينار مقارنة بسنة 2013، وواصلت في الانخفاض كل من قيمة الجباية النفطية ومجموع الإيرادات العامة سنة 2015 من شهر مارس وذلك لمواصلة انخفاض أسعار النفط.

أما بالنسبة للنفقات العامة فقد ارتفعت بشكل كبير يفوق الإيرادات العامة كما أن نفقات التسيير تشكل الحصة الكبيرة من مجموع النفقات الأمر الذي يشكل ضغط على ميزانية الدولة، كما نلاحظ أن العجز الموازي سجل ارتفاعا ملحوظا من سنة إلى أخرى وذلك بسبب التوسع في الإنفاق الحكومي، إلا سنة 2001 التي سجلت الموازنة العامة فائض حجمه 55.2 مليار دينار، وكما أن صندوق ضبط الإيرادات ساهم في تمويل عجز الموازنة وذلك من سنة 2006 إلى غاية سنة 2015.

2: دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازي خلال الفترة (2000-2015) من خلال الجدول السابق نلاحظ أن صندوق ضبط الإيرادات منذ تأسيسه سنة 2000 وإلى غاية سنة 2005، لم يكن يمول العجز الموازي بالرغم من ارتفاع هذا الأخير الذي سجل ما مقداره 472200 مليون دينار نهاية سنة 2005، حيث اعتمدت الدولة في تمويل العجز الموازي خلال هذا الفترة على الاقتراض الداخلي، لكن مع بداية سنة 2006 أصبحت الدولة تعتمد على صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازي بنسبة 14 % من قيمة الكلية للعجز، هذا المعدل عرف ارتفاعا في السنوات الموالية 2011، 2012، 2013 معدلات مقدرة ب 71%، 70 %، 92 % كما يوضحه المدرج التكراري السابق، وما يلاحظ أيضا أن صندوق ضبط الإيرادات كان بإمكانه تغطية

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

مجل العجز الحاصل في موازنة الدولة طوال المدة (2000-2015). وفي سياق وبناء على معطيات الدراسة نستخلص الجدول التالي:

الجدول رقم(13-03): نسبة مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازي خلال الفترة (2015-2000)

الوحدة: نسبة مئوية

ط	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
نسبة المساهمة %	835	808	51	70	71	53	33	55	41	14	-	-	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للحسابات والتدقيق، عن الموقع: www.dgpp.mf.gov.dz

يبين الجدول رقم (12-03): نسبة مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازي من سنة 2000 إلى غاية سنة 2015، بحيث نجد أن الدولة خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2005 لم تقم بتمويل العجز الموازي بواسطة صندوق ضبط الإيرادات، فقد استخدمت الاقتراض الداخلي، أما بعد سنة 2005 أصبحت الدولة تعتمد على موارد الصندوق في تمويل العجز الموازي بنسبة 14 % من القيمة الكلية للعجز، وبعدها عرف هذا المعدل ارتفاعا خلال السنوات المواقبة إلى غاية سنة 2012، وبنسبة أقل سنة 2013، لكن عرفت ارتفاعا حادا بنسبة 808 بالمائة سنتي 2014 و2015 وهذا يرجع إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية واللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات كحل مؤقت لعلاج .

ثانيا: دور صندوق ضبط الإيرادات في سداد المديونية

من أجل توضيح أكثر دور صندوق ضبط الإيرادات في سداد المديونية خلال الفترة (2000-2015)، نستعين بالجدول التالي الذي يوضح المبالغ التي ساهمت في التخفيض من المديونية، تسبيقات بنك الجزائر وكذا الفوائض المحققة في الصندوق واستخداماتها:

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

الجدول رقم (14-03): دور صندوق ضبط الإيرادات في تخفيض المديونية خلال الفترة (2000-
(2015)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	صندوق ضبط الإيرادات	تخفيض المديونية	تسبيقات بنك الجزائر	استخدامات الصندوق	الرصيد المتبقي في الصندوق
2000	453237	221100	0	221100	232137
2001	356001	184467	0	184467	171534
2002	198038	170060	0	170060	27978
2003	476892	156000	0	156000	320892
2004	944391	222703	0	222703	721688
2005	2090524	247838	0	247838	1842686
2006	3640686	618111	0	709641	2931045
2007	4669893	314455	607956	1454363	3215530
2008	5503690	465437	0	1223617	4280073
2009	4680747	0	0	364282	4316465
2010	5634775	0	0	791938	4842837
2011	7143157	0	0	1761455	5381703
2012	7917012	0	0	2283260	5633752
2013	7005169	0	0	1138527	7005169
2014	8056740	0	0	277892	5284848
2015	7919009	0	0	3489710	4429290

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للحسابات والتدقيق، عن الموقع:

www.dgpp_mf.gov.dz .

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، الترويج

والإمارات

من خلال الجدول رقم (13-03): نلاحظ أن صندوق ضبط الإيرادات قد كانت له مساهمة في تخفيض حجم المديونية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2008، لكن بعد سنة 2008 وحتى سنة 2013 لم يقيم الصندوق بالمساهمة في تسديد الديون على الرغم من توفره على مبالغ مالية معتبرة، ويمكن ارجاع ذلك إلى انخفاض المديونية الخارجية إلى أدنى مستوياتها ويوضح الجدول التالي نسبة مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تسديد الدين العمومي: جدول رقم (15-03): مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تخفيض حجم المديونية خلال الفترة (2005-2013)

(2013)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	صندوق ضبط الموارد	الدين العام الداخلي	الدين العام الخارجي	الدين العام	استخدامات الصندوق في تسديد الديون	نسبة مساهمة الصندوق في سداد الدين العام
2000	453 237	1 022 900	1 529 475	2 552 375	221 100	9%
2001	356 001	999 400	1 357 500	2 356 900	184 467	8%
2002	198 038	980 500	1 095 540	2 076 040	170 060	8%
2003	476 892	982 200	1 116 983	2 099 183	156 000	7%
2004	944 391	1 000 000	1 012 350	2 012 350	222 703	11%
2005	2 090 524	1 094 300	868 493	1 962 793	247 838	13%
2006	3 640 686	1 779 700	65 903	1 845 603	618 111	33%
2007	4 669 893	1 044 100	68 400	1 112 500	314 455	28%
2008	5 503 690	734 000	34 493	768 493	465 437	61%
2009	4 680 747	808 800	36 248	845 048	0	-
2010	5 634 775	1 099 200	35 640	1 134 840	0	-
2011	7 143 157	1 216 400	35 085	1 251 485	0	-
2012	7 917 012	1 312 200	30 188	1 342 388	0	-
2013	7 695 983	1 171 700	28 088	1 199 788	0	-

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للحسابات والتدقيق، عن الموقع:

www.dgpp_mf.gov.dz

من خلال الجدول رقم (14-03): نلاحظ أن الصندوق ساهم في تسديد الدين بنسب منخفضة بداية من سنة 2000 ما بين 7 و9 بالمائة، وعرف ارتفاعا طفيفا بداية من سنة 2004 بحوالي 11 بالمائة ليبلغ نهاية

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

سنة 2007 نسبة 28 بالمائة، ليصل سنة 2008 نسبة 61 بالمائة وهي أعلى نسبة مسجلة خلال الفترة (2000-2015)، ليتوقف تماما عن السداد بداية من سنة 2009، وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق كان بإمكانه تسديد كافة الديون في السنوات الأخيرة وبالضبط منذ سنة 2004 فارتفع المداخيل النفطية جعل الصندوق في وضعية جد ممتازة من حيث توفر السيولة.

ثالثا: دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الخزينة العمومية

يتضح دور صندوق ضبط الإيرادات في استقرار الموازنة العامة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (16-03): مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الخزينة العمومية خلال الفترة (2010-2005)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	رصيد الصندوق نهاية السنة السابقة	تمويل عجز الخزينة العمومية	نسبة مساهمة الصندوق في تمويل عجز الخزينة العمومية %
2005	721.688	0	0
2006	1842.686	91.530	4.96
2007	2931.045	531.952	18.14
2008	3215.530	50.000	1.55
2009	4280.073	364.3	8.51
2010	4316.5	791.938	18.34

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للحسابات والتدقيق، عن الموقع:

www.dgpp.mf.gov.dz.

من خلال الجدول رقم (15-03): نلاحظ أنه لم تقم الحكومة باقتطاع أية مبالغ من الصندوق لتمويل عجز الخزينة العمومية وذلك بسبب الاحتياجات التمويلية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، ورغبتها في الحفاظ على موارد الصندوق واستعمالها فقط لتمويل عجز يحدث بسبب انهيار أسعار النفط تحت مستوى السعر المرجعي الذي

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

حدد عند 19 دولار قبل سنة 2008، وكذا رغبة منها في الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة وفي سنة 2006 اقتطعت الحكومة الجزائرية 91.530 مليار دينار جزائري من موارد الصندوق لتمويل جزء من عجز الخزينة العمومية وبالتالي عجز الموازنة العامة للدولة، وهو ما يتوافق مع التعديلات التي أدخلت على القواعد المحددة لأهداف الصندوق للسنة نفسها، ثم اقتطاع 531.952، 50000، 364.3، 791.938 مليار دينار جزائري خلال السنوات 2007، 2008، 2009، 2010 على الترتيب، وتجدر الإشارة إلى أن الموازنة العامة المحددة منذ سنة 2008 على أساس سعر مرجعي لبرميل النفط يقدر ب 37 دولار تسجل سنويا عجزا في حدود 1200 أو 1400 مليار دينار جزائري، الذي يمثل ما يعادل من 10 إلى 12 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي ويمكن أن تتكفل موارد صندوق ضبط الإيرادات المقدرة 4316.5 مليار دينار في نهاية سنة 2010 بتغطية عجز الموازنة ل 3 سنوات مالية متتالية وضمان تطبيق البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية الذي تبلغ قيمته للفترة ما بين (2010-2014)، نحو 286 مليار دولار أمريكي، من جهة أخرى فإن نسبة تغطية نفقات التسيير من قبل الفوائض النفطية تراجعت إلى 48% في سبتمبر من 2011، مقابل 55.8 % سنة 2010 ، والذي يساهم في الهشاشة المالية العمومية سنة 2011 بعد الصدمة المالية الخارجية سنة 2009 في سياق نمو متزايد في نفقات التسيير، وكان وزير المالية كريم جودي قد صرح أُنذاك بأن اللجوء إلى موارد الصندوق من أجل تغطية العجز المالي في إطار قانون المالية لسنة 2012 والذي تقدر نسبته ب 25% من الناتج الداخلي الخام يعتبر المنفذ الوحيد لمواجهة نفقات الموازنة .

المطلب الثاني: فعالية صندوق التقاعد الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للنرويج

تعد تجربة الصندوق السيادي النرويجي من أنجح التجارب الدولية في هذا المجال، وهذا بسبب توفر بيئة اقتصادية وسياسية سليمة ووجود استراتيجية استثمار واضحة المعالم والأهداف تتميز بالمرونة والقدرة على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية السائدة، وقد ساهمت مجمل هذه الاستثمارات التي قام بها الصندوق في ضمان الحد الأقصى من الإيرادات من خلال تنويع محافظته الاستثمارية من جهة، والتدخل كصندوق ادخار في الحالات الطارئة وإعادة التوازن للاقتصاد من جهة أخرى على الرغم من إقرار البرلمان النرويجي لمحدودية مساهمته في ذلك.

الفرع الأول: الأنشطة الاستثمارية لصندوق التقاعد الحكومي النرويجي

تنتهج النرويج استراتيجية جديدة وشفافة في استثمار أصول الصندوق النرويجي الحكومي للإيرادات النفطية، وتتحمل وزارة المالية في إدارة استثمارات الصندوق، ولكنها فوضت بنك النرويج المركزي في الإدارة التشغيلية للأصول

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

بمقتضى اتفاقية الإدارة، وتحدد وزارة المالية استراتيجية الاستثمار من خلال تحديد حافظة معيارية يسعى البنك المركزي على ضوءها إلى تحقيق أعلى عائد ممكن، وفي سياق ذلك فإن استثمارات أصول الصندوق تتم على النحو التالي:

أولاً: الاستثمارات الداخلية للصندوق

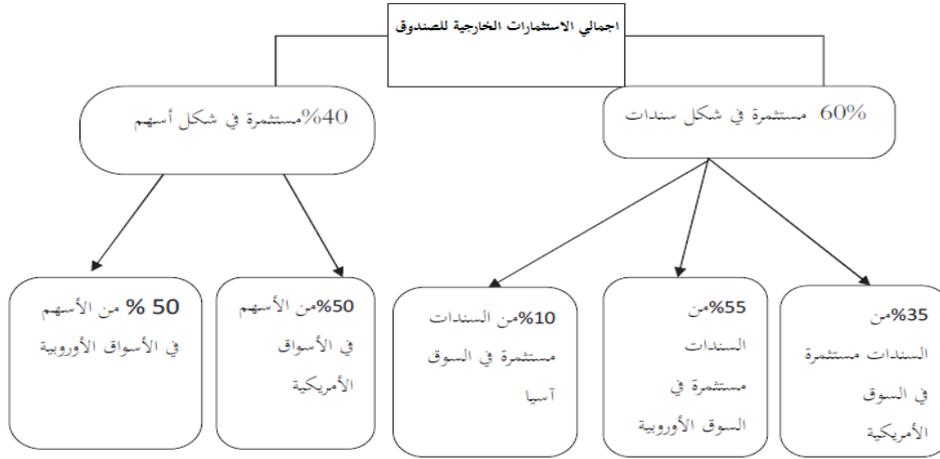
إن الاستثمار الداخلي للصندوق يعتبر محدوداً بالمقارنة مع إجمالي الأنشطة الاستثمارية التي يقوم بها إذ لا يُسمح للصندوق السيادي بالاستثمار في النرويج خشية حدوث تضخم مُدمر. في حين يتم استخدامه لدعم الصناعات المحلية وتنمية صناعات جديدة مستدامة، تسهم في جعل الشركات غير النفطية أكثر قدرة على المنافسة عالمياً. وكانت نتيجة تلك السياسات الاقتصادية أن انخفض تأثير الاقتصاد النرويجي بتقلبات أسعار النفط وضبط التضخم، وتكون احتياطي نقدي كبير في "صندوق النفط"، كما خرج البرلمان النرويجي باتفاق حول استثمار 5 بالمائة من أصول الصندوق في قطاع العقارات وبدأ ذلك في صيف سنة 2008، كما يعترف الصندوق السيادي النرويجي رفع استثماراته في العقارات إلى الضعف بعد تسجيله أسوأ أداء سنوي منذ عام 2011 خلال العام الماضي، ووفقاً للتقرير السنوي للصندوق البالغ حجمه 830 مليار دولار فإنه ينوي رفع استثماراته في العقارات بحوالي 16 مليار دولار هذا العام مع تواصل الزيادة ليصل الإجمالي منها إلى 41.5 مليار دولار وأشارت "فاينانشال تايمز" التي نقلت الخبر إلى أن الصندوق سيرفع عدد موظفيه في الوحدة العقارية بأكثر من 90 مليار دولار إلى 200 مليار دولار عام 2017، لدعم تحقيق هدفه من الاستثمار العقاري، حيث رفع الصندوق عدد موظفي القطاع العقاري بالفعل إلى الضعف مع نهاية عام 2014 بالتزامن مع تواصل نمو استثماراته من 0.3% فقط عام 2011 إلى المستهدف الحالي عند قرابة 5% من إجمالي أصوله، والمنتظر بلوغه في 2017¹.

ثانياً: الاستثمارات الخارجية للصندوق

إن استثمار أصول الصندوق في الخارج يتم على النحو التالي:

¹ <http://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/416419>, Le 25/05/2016.

الشكل رقم (12-03): توزيع استثمارات أصول صندوق النفط النرويجي في الأسواق المالية الدولية



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي النرويجي، عن الموقع: www.nbim.no

وعليه من خلال الشكل رقم (03-11) فإن موارد أو أصول الصندوق مستثمرة على شكل أسهم وسندات في دول أوروبية متقدمة، ولتجنب مخاطر استثمار أصول الصندوق في شكل الأسهم تم تحديد نسبة 3% كحد أقصى لمساهمة الصندوق في رأسمال أي الشركات المستثمر فيها، كما حدد آجال للسندات التي يمكن للصندوق أن يستثمر فيها بين 3 و 7 سنوات، كما تحديد نسبة 60 بالمائة من إجمالي الاستثمارات في الأسواق المالية على شكل سندات نظرا لكون السندات أصول مالية أقل مخاطرة وبعوائد ثابتة، كما يظهر الشكل التوجه أكثر نحو الأسواق الأوروبية نظرا للأبعاد الجغرافية لدولة النرويج وارتباطها الاقتصادي والثقافي مع الدول الأوروبية وفي نفس السياق الاستثمار الضعيف في الأسواق المالية الآسيوية وهو ما يظهر أكثر عدم الاهتمام الكبير للنرويج بالأسواق المالية الناشئة، على عكس الأسهم التي تتميز بتقلب عوائدها وارتفاع معدلات المخاطر عليها وهو ما يظهر التوازن في توزيع الاستثمار في أوراق الملكية بالتعادل بين الأسواق الأمريكية والأوروبية مع غياب السوق الآسيوية .

الفرع الثاني: تطور وضعية الصندوق السيادي النرويجي (2006-2016)

لتوضيح وضعية صندوق التقاعد الحكومي النرويجي نستعين بالجدول التالي:

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

الجدول رقم (17-03): نمو صندوق التقاعد الحكومي النرويجي للفترة (2006-2016)

الوحدة: مليار دولار

السنة	رصيد صندوق التقاعد النرويجي	نسبة النمو %
2006	200	-
2007	303.8	65%
2016	755	40.23%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الدراسات السابقة.

نلاحظ من الجدول أنه بحلول شهر جانفي من سنة 2006 قدر حجم صندوق التقاعد الحكومي النرويجي بنحو 200 مليار دولار، ثم نمت قيمته إلى 1.876 تريليون كرونة، أي ما يعادل 308.8 مليار دولار في الربع الأول من سنة 2007، ويتساوى توفير الحكمة النرويجية مع الناتج المحلي الإجمالي، كما كان احتياطيها المالي أكبر احتياطي للفرد الواحد من أي دولة أخرى في أبريل من سنة 2007، ويعتبر الصندوق من أكبر صناديق الادخار في العالم، وأشارت التوقعات إلى أنه يمكن أن يصبح أكبر صندوق رأس مال في العالم، وحاليا هو أكبر ثروة سيادي يليه هيئة أبوظبي للاستثمار، وتشير التقديرات المتحفظة إلى أن حجم الصندوق قد يصل إلى ما بين 800 و900 مليار دولار بحلول عام 2017، كما تشير بيانات البنك المركزي النرويجي لسنة 2016 أنه بحلول شهر مارس 2016 قد بلغت قيمته صباح الجمعة من 03 مارس 2016 قيمة 7090 مليار كرون (755 مليار يورو)، أي قد سجل تراجعاً طفيفاً في إيراداته نتيجة السحب الغير المنتظم منه.

الفرع الثالث: دور الصندوق في إعادة التوازن المالي للنرويج

سحبت الحكومة النرويجية في الشهر لسنة 2016 مبالغ مالية من صندوقها السيادي لإعادة توازنها المالي، بعد أن تضرر اقتصادها نتيجة انخفاض أسعار النفط للمرة الأولى في كانون الثاني/يناير مبالغ أكثر من الأموال التي أودعتها لإعادة التوازن لميزانيته، وفي مؤشر آخر يتضح أن الوضع بات أصعب، حيث سحبت الحكومة في الشهر الأول من سنة 2016 مبلغاً صافياً قدره 6,7 مليارات كورون (713 مليون يورو) من صندوقها، وقال وزير الدولة للمالية بال بورنستاد في رسالة إلكترونية لوكالة فرانس برس أن العائدات النفطية للدولة تراجعت بشكل كبير وللمرة الأولى منذ فترة طويلة أصبحت أقل من العجز في ميزانية الدولة"، ولا تشمل الميزانية النرويجية تقليدياً عائدات النفط هذه التي تودع في الصندوق السيادي من أجل تمويل نفقات رعاية مواطنيها بشكل مستمر، ولا يسمح

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

للدولة بسحب أكثر من أربعة بالمائة لتحقيق توازن في حساباتها في حال العجز، لكن المبلغ الذي سحب في كانون الثاني/يناير أكبر بكثير من تقديرات الحكومة اليمينية التي كانت تتوقع في 2015 استخدام 4,9 مليارات كورون لمجمل سنة 2016، لكن التراجع المستمر لأسعار النفط أثر على العائدات العامة أكثر مما كان متوقعا بحيث أنه لم تذكر أي معلومات عن انخفاض قيمة الصندوق هذا العام لأنها مرتبطة بأداء الاستثمارات في قطاعات أخرى من أسهم وعقارات وسندات وينص مشروع ميزانية العام 2016 للمرة الأولى على استخدام 3,7 مليارات كورون (أقل من 400 مليون يورو) من هذا الصندوق الهائل، الذي تغذيه العائدات النفطية لتغطية احتياجات الموازنة¹، وفي سياق التطورات الحاصلة في العالم، بخصوص أزمة اللاجئين، فقد صرحت الحكومة النرويجية، بتاريخ 29 أكتوبر 2015، ان عليها اتخاذ إجراءات من بينها استخدام أموال صندوقها السيادي، وخفض مساعداتها المالية للاجئين لمواجهة النفقات الإضافية المرتبطة بـ"التدفق القياسي" للاجئين والمهاجرين عليها، كما توقعت أن تستقبل في العام المقبل 33 ألف طالب لجوء، وهو عدد أكبر بثلاث مرات من الرقم الذي سجل في السنوات الأخيرة، وأوضحت أن النفقات الإضافية المرتبطة بتدفق اللاجئين تزيد عما ينص عليه برنامج الموازنة، الذي عرض في السابع من أكتوبر/تشرين الأول الجاري، وهو 9.5 مليارات كورون (مليار يورو)².

المطلب الثالث: فعالية جهاز أبو ظبي للاستثمار في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للإمارات

جهاز أبو ظبي للاستثمار هو صندوق سيادي نفطي، يتميز بكونه ثاني أكبر الصناديق السيادية في العالم بمجال عمل داخلي وخارجي، تركز مجمل أهداف الجهاز على استثمار الأموال الناجمة عن الفوائض النفطية نيابة عن حكومة إمارة أبو ظبي وتوفير الموارد المالية اللازمة للتأمين والحفاظ على الرفاه المستقبلي للإمارة وكذلك توزيع الأصول ووضع المبادئ التوجيهية وعلى وجه الخصوص الاعتماد على الصندوق لضبط وتحقيق الاستقرار العام في دولة الامارات.

الفرع الأول: استثمارات جهاز أبو ظبي للاستثمار

ارتفع استثمار جهاز أبوظبي للاستثمار بشكل ملحوظ منذ سنة 2012 وكان تركيزه على الأسواق الناشئة مقابل الأسواق المتقدمة حيث انخفض مستوى الاستثمار في أسهم الأسواق المتقدمة إلى ما يتراوح بين حد أدنى 32% وأقصاه 42% مقابل ما يتراوح بين 35% و 45% في 2011، ووصلت حصة الاستثمار في

¹ : <http://www.france24.com/ar/20160304>, Consulté Le 26/05/2016.

² : <http://www.alaraby.co.uk/economy/2015/10/30>, Consulté Le 26/05/2016.

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

أسهم الأسواق الناشئة في 2012 إلى ما بين 10% إلى 20%، فيما بلغت الاستثمارات في أسهم الشركات محدودة رأس المال حصة بين 1% إلى 5% وشكلت الاستثمارات في السندات الحكومية حصة ما بين 10% و20% ووجه الجهاز حصة بين 5% إلى 10% من استثماراته التي تقدر بمئات المليارات إلى أدوات الائتمان مع حصص موازية في الاستثمارات البديلة والعقارات، ووصلت حصة قطاع الاستثمار في الملكية الخاصة إلى ما بين 2% إلى 8% من استثمارات الجهاز في العام 2012 في حين بلغت حصة البنية التحتية ما بين 1% و5% كما وصلت حصة أدوات السيولة إلى ما بين صفر و 10% من استثمارات "أديا"، وفي سياق ذلك يمكن تقسيم الأنشطة الاستثمارية التي يقوم بها الجهاز كالتالي¹:

أولاً: الاستثمارات الداخلية للجهاز

تعتبر الاستثمارات الداخلية لجهاز أبو ظبي للاستثمار ضئيلة بالمقارنة مع الأنشطة الاستثمارية التي يعتمد عليها الجهاز، وهوما يبين التوجهات الخارجية للصندوق في استثمار أصوله، ويمكن تفصيل أنواع الاستثمارات الداخلية للجهاز كما يلي:

1- قسم الأسهم الداخلية: يقوم قسم الأسهم الداخلية بإدارة محافظ متعددة الأنشطة التي تنقسم جغرافياً وتوظف نهج بشدة يركزها البحوث التي تهدف لتوليد أرباح في حدود المخاطر المحددة مسبقاً ويقود كل فريق من قبل مدير محفظة ويتكون من المحللين، فضلاً عن المتخصصين في بعض الحالات، هم المسؤولون عن تحديد وتنفيذ الفرص جنباً إلى جنب موضوعات الأوراق المالية والقطاع والبلاد.

2- إدارة الاستثمارات البديلة: هو الاستثمار في الأموال السائلة غير التقليدية التي توظف الاستراتيجيات التي تسعى إلى تنويع وتعزيز العوائد المعدلة حسب المخاطر من المحفظة الإجمالية لجهاز أبو ظبي للاستثمار وتتركز مراكز إدارة الاستثمار على ثلاثة صناديق التحوط واستشاري تداول السلع (كبار المستشارين التقنيين) والسلع بالموقع، والمحللين داخل الإدارة هي المسؤولة عن تحديد وتدقيق وإشراك مديري الاستثمار للوصول لأفضل النتائج، ولإدارة دور تقييم آدائها بشكل مستمر، كما أن كبار المستشارين التقنيين لهم دور تنفيذ استراتيجيات منهجية التي تستخدم مجموعة واسعة من التقنيات الكمية لتداول الأسهم والسلع والدخل الثابت وأسواق العملات في العالم

¹: عبد الكريم سليمان، "دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية مع الإشارة حالة أبو ظبي"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، الدفعة: 2013-2014، ص-ص 98-103.

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

أجمع. وهذه الاستراتيجيات ذات السيولة العالية غالبا ما تؤدي ما هو أفضل عند الأصول التقليدية، مما يجعلها وسيلة جذابة للتنوع.

3-صناديق التحوط: توظف الاستراتيجيات التي لا تحركها سوى الأفكار الاستثمارية التقديرية، واتخاذ كل المواقف طويلة وقصيرة وتوظف درجات متفاوتة من النفوذ. والإدارة تستثمر صناديق التحوط عبر الكلفة التقديرية، القيمة النسبية واستراتيجيات الأسهم محايدة وطويلة / قصيرة السوق، وتستثمر مراكز السلع نشطة في مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات المتعلقة بالسلع الأساسية، وذلك بهدف الاستيلاء على العوائد الزائدة من سوق السلع دون تحيز اتجاه ثابت. وتشمل هذه المحفظة على حد سواء استراتيجيات طويلة وقصيرة الأجل وكذلك استراتيجيات القيمة النسبية.

4-العقارات وإدارة البنية التحتية: هي المسؤولة عن بناء وإدارة المحافظ عالميا، متنوعة من الأصول العقارية والبنية التحتية الحقيقية، ويعمل هذا القسم مع مزيج واسع من المهنيين ذوي الخبرة، ولها مهمة تهدف إلى توفير فوائد تنوع العقارات والبنية التحتية والاستثمار من خلال إدارة فعالة لمحفظتها لتحقيق عائد محسوب المخاطر جذابة على المدى الطويل. ولتحديد وتسعير وإدارة المخاطر أهمية قصوى في نهج الاستثمار لدى جهاز أبو ظبي للاستثمار في العقارات، وإدارة تنفيذ خطة عملها من خلال نهج تعاوني يتضمن مشاريع مشتركة مع شركاء محليين من ذوي الخبرة وكذلك مديري الصناديق، والتي تتم مراقبتها عن كثب من قبل فريق جهاز أبو ظبي للاستثمار في مقر الأداء، وتقوم بتوظيف استراتيجية مرنة تسمح للاستثمار عبر مجموعة متنوعة من أنواع الأصول العقارية وكذلك عند نقاط الدخول المختلفة في هيكل رأس المال. ويقوم فريق المالية بتدعيم مديري الاستثمار، وهو مسؤول عن تنظيم وتنفيذ الاستثمارات ووضع الميزانية وإعداد تقارير الأداء وغيرها من التحليلات التي تساعد فريق الاستثمار في تطوير الاستراتيجية طويلة الأجل للسوق العالمية، والتركيز الأساسي على الأصول مع تبني المواقف الرائدة في السوق والتدفقات النقدية المستقرة نسبيا كالمياه، الغاز، الكهرباء، شركات التوزيع والنقل، فضلا عن البنية التحتية للنقل، مثل الطرق

ثانيا: الاستثمارات الخارجية للجهاز:

ويمكن إنجازها فيما يلي:

قسم الأسهم الخارجية: تستثمر بنشاط في أسواق الأسهم العالمية من خلال مدراء الاستثمار الخارجيين والإدارة مسؤولة عن العديد من مراكز الاستثمار وكل واحدة منها تدار بهدف التفوق القياسي، وكل منها ضمن مجموعة

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

محددة سلفا من المبادئ التوجيهية للاستثمار، كما أن استراتيجيات الاستثمار التي تسعى إلى التعرف على أفضل الفرص في هذا الاختصاص العالمي لتوليد الاستراتيجية الاستثمارية المستدام، ويتم مراقبة الأنشطة التجارية من جميع المدراء الخارجيين على أساس يومي، مدعومة تقارير داخلية منتظمة عن الأداء والمخاطر والتقيد بالمبادئ التوجيهية لجهاز أبوظبي للاستثمار. ويكمل ذلك اجتماعات مراجعة منتظمة وزيارات ميدانية من قبل المتخصصين في قسم الأسهم الخارجية.

2-إدارة الاستثمارات البديلة: هو الاستثمار في الأموال السائلة غير التقليدية التي توظف الاستراتيجيات والتي تسعى إلى تنويع وتعزيز العوائد المعدلة حسب المخاطر من المحفظة الإجمالية لجهاز أبوظبي للاستثمار تتركز مراكز إدارة الاستثمار على ثلاثة صناديق التحوط ومستشاري تداول السلع (كبار المستشارين التقنيين) والسلع بالموقع ومديري المحافظ والمحللين داخل الإدارة هي المسؤولة عن تحديد وتدقيق وإشراك مديري الاستثمار للوصول لأفضل النتائج، وللإدارة دور تقييم أدائها بشكل مستمر وكذا كبار المستشارين التقنيين لهم دور تنفيذ استراتيجيات منهجية التي تستخدم مجموعة واسعة من التقنيات الكمية لتداول الأسهم والسلع، والدخل الثابت وأسواق العملات في العالم أجمع، هذه الاستراتيجيات ذات السيولة العالية غالبا ما تؤدي أفضل عند الأصول التقليدية، مما يجعلها وسيلة جذابة للتنويع.

3-إدارة استثمارات خاصة: هي المسؤولة عن الاستثمار في الأسهم الخاصة عالميا من خلال الأموال التي تديرها خارجيا من خلال الاستثمارات في الشركات الخاصة، وعادة تكون جنبا إلى جنب مع شركائها الخارجيين. وبدأ الاستثمار في الأسهم الخاصة في وقت مبكر سنة 1989 إلى تنويع محفظة جهاز أبوظبي للاستثمار، والسعي لتحقيق عوائد المعدلة حسب المخاطر تفوق تلك التي في أسواق الأسهم العامة، لديها "ثلاثة أنشطة للاستثمار" وهي: استثمار صندوق الابتدائي الثانوي، الاستثمار المباشر والاستثمار الرئيسي، يتم تنظيم هذا النشاط بالأموال الأولية جغرافيا في جميع أنحاء أمريكا الشمالية وأوروبا والأسواق الناشئة الاستثمار في جميع الاستراتيجيات، في حين الثانوي وتشغيل الأنشطة الاستثمارية الرئيسية على منصة عالمية، والنتيجة هي أن المحفظة متنوعة جغرافيا، والصناعة، والمرحلة، وحجم والإطار الزمني، وتراقب عن كثب أداء وقياس ضد كل من المتوسطة ومقاييس طويلة الأجل.

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

الفرع الثاني: تطور وضعية جهاز أبو ظبي للاستثمار

تشير البيانات المتوفرة على أن عدد صفقات المساهمة المنجزة من قبل جهاز أبو ظبي للاستثمار في الفترة من (2005-2008) يقدر ب 23 صفقة، كما أن عائد هذه الصفقات تجاوز 19,6 مليار دولار أمريكي في نفس الفترة، وقد تم تحقيقه في القطاعات التالية حسب ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (18-03): العائد المحقق لجهاز أبو ظبي خلال الفترة (2005-2008) حسب كل قطاع

القطاع	العائد "مليار دولار أمريكي"	النسبة %
القطاع المالي	9.8	50
قطاع العقارات	7.6	39
قطاع الطاقة	1.176	6
القطاع الاستهلاكي	0.196	1
قطاع الطيران	0.196	1
القطاع الصناعي	0.588	03
المجموع	19.6	100

Source: Victoria Barbary ,Edward Chin, Testing Time, Ibid, p :100

يشير الجدول رقم (17-03): إلى أن 50% من العوائد قد تحققت في القطاع المالي، كما أن نسبة 95 بالمائة من العوائد تحققت في القطاعات العقارية والطاقة وهو أمر طبيعي بسبب تركيز الجهاز على الاستثمار في القطاعات سابقة الذكر بنسبة 83% من إجمالي الصفقات المنفذة خلال الفترة (2005-2008)، كما أن تفضيل جهاز أبو ظبي للاستثمار في القطاعات المالية، العقارية والطاقة يرجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع عوائد هذه القطاعات مقارنة بقطاعات أخرى وتحسن أداء الشركات التابعة على وجه الخصوص لقطاعي المالية والطاقة في الفترة (2005-2006)، وما يوضحه أيضا التوجهات الاقتصادية لإدارة الجهاز نحو الاستثمارات الأقل مخاطرة والمحافظة على الحد الأدنى لما يضمن استقرار العوائد للجهاز، وفي تقرير لعام 2014 فقد سجل جهاز أبو ظبي للاستثمار ارتفاع معدل نموه السنوي على مدى الأفق لمدة 20 عاما إلى 7.4 في المائة في العام السابق كنسبة

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

نومستقرة، في حين أن التوقعات بارتفاع نسب نموه في أفق 2030 إلى 8.4 في المائة. وقد استفاد الصندوق من الأداء القوي من الأسواق المتقدمة خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث ارتفع في مؤشر MSCI العالمي بنحو 45 في المائة خلال (2014-2012)، وفي سياق تطورات الجهاز الراهنة فإن الجهاز يمول مول سويسرا في لوسيرن بتكلفة ما يقرب من 500 مليون \$ والمقرر الانتهاء منه في عام 2017، كما يقال أنه قرر التحالف مع شركة عقارية محلية لاستثمار أكثر من 100 مليون \$ في البلاد لافتتاح فندق فور سيزونز الفاخر.

الفرع الثالث: دور جهاز أبوظبي في إعادة التوازن الاقتصادي للإمارات

بحسب تقرير حديث "للمعهد الدولي للصناديق السيادية" لعام 2015، ضمنت الصناديق السيادية الإماراتية للدولة تصنيفاً ائتمانياً ممتازاً من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية، وأشار المعهد إلى أن الصناديق السيادية الإماراتية تحددت انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبحسب تقديرات المعهد الدولي للصناديق السيادية الذي يرصد تطور ثروة الصناديق السيادية حول العالم، أبلغ المدير العام لشركة (ضمان للاستثمار) وليد الخطيب أن الصناديق السيادية الإماراتية أثبتت قدرتها على امتصاص الصدمات في أوقات الأزمات الاقتصادية والحفاظ على تصنيفها الائتماني، مشيراً إلى أن تجارب بعض الدول كإسبانيا واليونان أظهرت الحماية التي توفرها الصناديق السيادية لاقتصاد الإمارات، ولفت الخطيب إلى قدرة الصناديق السيادية على توفير بديل مضمون للاقتراض، وإصدار السندات والصكوك لسد العجز في الموازنات الحكومية، وتحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات لفترات طويلة لدولة الإمارات، وأشار إلى أن تنوع المحافظ الاستثمارية للصناديق السيادية أسهم في عدم تأثرها بالانخفاض في أسعار النفط، وأشار المعهد إلى أن الصناديق السيادية الإماراتية تستحوذ على 15.2 في المئة من إجمالي ثروات الصناديق السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي برصيد 1.07 تريليون دولار، موزعة على جهاز أبوظبي للاستثمار، مجلس أبوظبي للاستثمار، مؤسسة دبي للاستثمار، شركة الاستثمارات النفطية الدولية، شركة مبادلة للتنمية، وجهاز الإمارات للاستثمار، ويتربع جهاز أبوظبي للاستثمار على عرش الصناديق السيادية في دولة الامارات والذي صنفه "معهد الصناديق السيادية الدولي" كثاني أكبر الصناديق السيادية في العالم بعد صندوق المعاشات النرويجي، ولفت المعهد إلى أن الصناديق السيادية الإماراتية لها دورا مهما في تحفيز نمو الاقتصاد الإماراتي الذي يعد ثاني أكبر الاقتصاديات العربية بعد الاقتصاد السعودي، ويقدر إجمالي الناتج المحلي الإماراتي بنحو 40 مليار دولار. كما أشار المعهد إلى أن القوة المالية لدولة الإمارات تنعكس في التصنيف الائتماني الجيد، الذي منحه لها وكالات التصنيف الائتماني، حيث منحت وكالة موديز لأبوظبي تصنيفاً ائتمانياً

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

(AA2) مستقرا مؤخرا، كما منحت وكالة ستاندرز آند بورز للتصنيف الائتماني أبوظبي تصنيف (AAA-1+1) مستقر. وفي نفس السياق ذكر مساعد وكيل وزارة المالية الإماراتي الأسبق الكاتب جاسم راشد الشامسي، أنه رغم تباهي الإمارات بعظم قوتها الاقتصادية، فإن حجم ديونها بلغ 140 مليار دولار خاصة بعد الأزمة المالية العالمية ومع انخفاض أسعار النفط بنسبة 66%، وذلك وفق إحصائية لصندوق النقد الدولي، وأوضح أنه من المفارقات أن الإمارات عليها ديون 140 مليار دولار وهذا من واقع إحصائية صندوق النقد الدولي، والمتنفذين من الأسرة المالكة لديهم أموال طائلة، ما يوضح سوء إدارة الثروات في البلاد، وتعطي مؤشر لارتفاع مستوى الفساد"، مشيراً إلى أن جهاز أبوظبي للاستثمار الذي به حوالي 707.7 مليار دولار ما يعني أن نسبة 19 بالمائة من الصندوق ستذهب لسداد هذه الديون كما سجل معدل التضخم في الإمارات ارتفاعاً نسبته 2.2% في فبراير مقارنة بالشهر نفسه العام الماضي، حيث ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك إلى 126.2 مقابل 123.60 فيما انخفض معدل التضخم بنسبة 0.25% مقارنة بشهر يناير بحسب البيانات الصادرة أمس عن الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، وهو ما يوضح عدم اهتمام الإمارات بتصحيح الأوضاع الاقتصادية الداخلية بقدر ما تعمل على التوجه لزيادة ارصدها المالية لصناديقها السيادية وتوسيع استثماراتها الخارجية كتمويل مصنع الأسلحة بصربيا بقيمة تفوق 200 مليار دولار، كما تكشف التقارير الحديثة للبنك المركزي الإماراتي أن جهاز أبوظبي للاستثمار له القدرة على ضبط وتحقيق الاستقرار الداخلي خصوصاً مع تهاوي أسعار النفط وتراجع الاقتصاد العالمي¹.

المطلب الرابع: تقييم تجربة الجزائر مقارنة بالنرويج والإمارات في مجال الصناديق السيادية

من خلال الدراسة المفصلة لألية الصناديق السيادية في كل من الجزائر، النرويج والإمارات في ضبط الاستقرار المالي والاقتصادي لهذه الدول.

الفرع الأول: مقارنة الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج والإمارات

بعد عرض واقع أداء الصناديق السيادية في هذه البلدان ارتأينا في الأخير الى استخلاص جملة من النقاط يمكن عرضها كما يلي:

الجدول رقم (19-03): مقارنة تجربة الجزائر بالنرويج والإمارات في مجال الصناديق السيادية

¹: معهد صناديق الثروة السيادية، عن الموقع: <http://www.swfinstitute.org>، تاريخ الاطلاع: 2016/06/05.

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

الإمارات	النرويج	الجزائر	محاور المقارنة
(جهاز أبو ظبي للاستثمار)	(صندوق التقاعد الحكومي)	(صندوق ضبط الإيرادات)	معلومات عن الصندوق
أنشئ عام 1967.	أنشئ عام 1990.	أنشئ عام 2000	
نوع الجهاز: صندوق سيادي نفطي.	نوع الصندوق: صندوق سيادي نفطي.	نوع الصندوق: هو صندوق سيادي نفطي.	
مجال عمله: خارجي.	مجال عمله: خارجي.	مجال عمله: داخلي.	
أهداف الجهاز: استثمار الأموال نيابة عن حكومة إمارة أبو ظبي وتوفير الموارد المالية اللازمة للتأمين والحفاظ على الرفاه المستقبلي للإمارة.	-أهداف الصندوق : تحويل الثروة النفطية إلى ثروة مالية مع تحقيق مبدأ التوزيع العادل للثروات بين الأجيال.	أهداف الصندوق: تمويل عجز الخزينة العمومية مع تخفيض المديونية العمومية.	
	-الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة وحمايتها من خطر الصدمات الخارجية.		
	-دعم نظام التقاعد الحكومي مستقبلا.		
متوسط الارتباط	ضعيف الارتباط	شديد الارتباط	من حيث درجة الارتباط بالنفط
فائض قيمة الجباية النفطية وعوائد استثمارات الجهاز.	فائض قيمة الجباية النفطية وعوائد استثمارات الصندوق.	فائض قيمة الجباية النفطية المحول من طرف الحكومة	من حيث موارد الصندوق

الفصل الثالث.... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

<p>المرتبة 34 بنسبة 9% المرتبة 30 بمجموع 06 نقاط.</p>	<p>المرتبة 02 بنسبة 92% المرتبة 01 بمجموع 10 نقاط.</p>	<p>المرتبة 23 بنسبة 27% المرتبة الأخيرة بمجموع نقطة واحدة</p>	<p>حسب مؤشرات الأداء: 1-حسب مؤشر ترومان سنة 2008 2-حسب مؤشر لينبرغ ماديول 2015.</p>
<p>ملكية الجهاز تعود إلى الإمارة، إدارة الجهاز من طرف العديد من الإدارات يرأسها رئيس مجلس الإدارة وهو حاكم إمارة أبو ظبي، كما يوجد هيكل تنظيمي للجهاز المكلف بإدارة أصول الجهاز.</p>	<p>ملكية الصندوق تعود إلى وزارة المالية. أما إدارته تعود للبنك المركزي عن طريق بنك إدارة الاستثمارات "NBIM" النرويجي مع وجود هيكل تنظيمي للهيئة المكلفة بإدارة أصول الصندوق</p>	<p>ملكية الصندوق وإدارته تعود إلى وزارة المالية وعدم وجود هيكل تنظيمي باعتبار أن الصندوق عبارة عن حساب من حسابات الخزينة العمومية</p>	<p>حسب حوكمة الصندوق</p>
<p>-عدم نشر تقارير فصلية أو سنوية عن الأداء والنتائج المحققة مما يؤدي إلى التقليل من مستوى شفافية وافصاح الجهاز. -توفر موقع الكتروني للجهاز.</p>	<p>-وجود مستوى مرتفع من الشفافية عن طريق نشر تقارير فصلية وسنوية مفصلة حول أداء الصندوق وخضوعها لمراجعة "NBIM" من طرف بنك مستقلة. -تقديم وزارة المالية تقرير سنوي للبرلمان حول أداء الصندوق.</p>	<p>-نشر المعلومات يتم بصورة سنوية وإجمالية عن موارد واستخدامات الصندوق وعدم خضوعها لمراجعة مستقلة، عدم الإفصاح عن التعليمات. -عدم توفر موقع إلكتروني للصندوق.</p>	<p>من حيث الشفافية والإفصاح</p>

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

	-توفر موقع إلكتروني للصندوق.	-عدم الإفصاح عن التعليمات التي تنظم سير الصندوق.	
من حيث الرقابة والمسائلة	-وجود نظام رقابة داخلي في الهيئة المكلفة بالتسيير ورقابة وزارة المالية. -وجود رقابة خارجية عن طريق البرلمان النرويجي.	عدم وجود رقابة مستقلة على الصندوق باعتبار الصندوق من الحسابات الخاصة التي لا تخضع لرقابة البرلمان.	
من حيث التنوع	يتمتع الصندوق بدرجة عالية من المرونة في الاستثمار ما يمنح مصادر تمويله قابلية للتنوع (استثمارات عقارية، أدوات مالية...)	لا يتمتع الصندوق باستراتيجية واضحة لتنوع مصادر الصندوق والرفع من ملائته المالية.	
من حيث حجم رأس المال "نهاية 2015"	رصيد الصندوق: 755 مليار دولار أمريكي	رصيد الصندوق: 44 مليار دولار أمريكي	
من حيث نسبة السحب من الصندوق للمساهمة في الميزانية % "نهاية 2015"	13	4	83.5

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الدراسات السابقة.

الفرع الثاني: تقييم أداء صندوق ضبط الإيرادات

لقد لعب صندوق ضبط الإيرادات دورا بارزا في حل المشكلة المتعلقة بإيرادات النفط المتقلبة والتي لا يمكن توقعها، فعندما تكون إيرادات النفط مرتفعة فإن الفائض الناتجة عن إيرادات النفط المرتفعة يؤخذ من الميزانية فائض الميزانية، ويوجه إلى صندوق ضبط الإيرادات وحين تكون الإيرادات منخفضة فنصندوق ضبط الإيرادات يقوم بتمويل العجز، وبالتالي هذا يمكن أن يحقق الاستقرار للإيرادات الميزانية ومن ثم تحقيق الاستقرار لنفقات يودي ذلك إلى الاستقرار الاقتصادي، وبما أن أسعار النفط غير مستقرة وثابتة ما يجعل الرأي العام لا يستطيع الثقة في أسعار النفط، فنصندوق ضبط الإيرادات يستطيع تفادي هذه المشكلة بربط سعر النفط الفعلي للنفط بسعر مرجعي تقوم عليه إعداد الميزانية العامة للدولة يكون أقل بكثير من السعر الفعلي والحقيقي، وبالتالي تجنب وتقليل عدم الثقة التي تميز أسعار النفط والتي تؤثر على إيرادات النفطية للميزانية الدولة¹.

كما ينبغي على الجزائر أن تفكر في إنشاء صندوق سيادي مستقل، مع مراعاة أن يكون هذا الصندوق مبنياً على معايير وظروف تلاءم الاقتصاد الوطني، كاستثماره بداخل الجزائر نظراً لكبير الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، وفي نفس السياق يمكن ذكر مجمل نقاط الضعف والقوة فيما يلي:

✓ **من حيث شكل الصندوق:** صندوق ضبط الإيرادات عبارة عن حساب من الحسابات الخاصة للخزينة العمومية وبالتالي فهو غير مستقل عن الميزانية العامة للدولة، يؤدي هذا إلى تداخل بين وظائف الصندوق الشيء الذي يقلل من فعاليته في ضبط الميزانية العامة، خاصة خلال ارتفاع إيرادات الجباية النفطية.

✓ **من حيث مجال عمل الصندوق:** يتركز مجال عمل الصندوق على المستوى الداخلي واقتصار عمله الخارجي على سداد المديونية الخارجية، يؤدي هذا إلى وجود سيولة معطلة في الصندوق.

✓ **من حيث موارد الصندوق:** الإيرادات النفطية تعرض الصندوق لصدمات سلبية في حالة انخفاض أسعار النفط ما يعني صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر غير مستقل عن تقلبات أسعار النفط وغير مستدام.

1 : مقالة بجريدة المساء الجزائرية، على الموقع: <http://www.el-massa.com/ar/content/view/299/lrhg>، تاريخ الاطلاع 27 ماي 2013.

الفصل الثالث... دراسة تحليلية مقارنة لأداء الصناديق السيادية في كل من: الجزائر، النرويج

والإمارات

✓ **الإشراف على الصندوق:** إن أفراد وزارة المالية بالإشراف على الصندوق، يعني هيمنة الحكومة على الصندوق ما يؤدي إلى انخفاض كفاءة استغلال الصندوق بالنظر لهيمنة الاعتبارات السياسية على حساب الاعتبارات الاقتصادية.

✓ **من حيث خضوع الصندوق للمساءلة:** بما أن صندوق ضبط الإيرادات حساب من الحسابات الخاصة للخزينة فيعني ذلك عدم خضوعه للرقابة السلطة التشريعية، يؤدي ذلك إلى سوء تسيير الصندوق.

✓ **من حيث شفافية الصندوق:** لا توجد تقارير دورية مفصلة وخاصة بالصندوق بعمليات الصندوق يقلل ذلك من شفافية التسيير ويطغى عليه الغموض ويحرم الرأي العام من الإطلاع على تحركات عمليات الصندوق.

خلاصة الفصل الثاني:

إن لقطاع المحروقات دور مهم في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني، وذلك نظرا للطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري فان السياسة الاقتصادية والمالية الجزائرية تعتمد بشكل كبير على العوائد المتأتية من صادراتها النفطية التي تتغير بشكل مستمر بتغير أسعار النفط في الأسواق العالمية، وإن إنشاء صندوق ضبط الإيرادات يؤكد رغبة الحكومة في إيجاد وسيلة لتخفيف خطر الصدمات الخارجية على الموازنة العامة بصفة خاصة، وعلى الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، وترشيد استغلال مداخيل الثروة النفطية باعتبارها ثروة ناضبة وغير مستدامة، فبالرغم من أن صندوقها السيادي (صندوق ضبط الإيرادات) يعد من بين أكبر 20 صندوق سيادي في العالم، إلا أنه يعاني العديد من النقائص سواء من خلال اعتماده على مداخيل الصادرات الطاقوية، أو من خلال إدارته التي تعتبره مجرد حساب من حسابات الخزينة ولا يتبع أي معيار من معايير الحوكمة، مما لا يسمح بالاستغلال الأمثل لموارده بطريقة تسمح بمضاعفتها، لكن وفي نفس السياق يختلف صندوق ضبط الإيرادات عن كل من صندوق التقاعد الحكومي وجهاز أبو ظبي للاستثمار من حيث الظرف الاقتصادي الذي تم انشاء فيه كل صندوق، فصندوق التقاعد الحكومي تأسس سنة 1990 بعد أن سددت النرويج كل مديونيتها الخارجية، ويعتبر هذا الصندوق، صندوق ادخار بالدرجة الأولى بالنظر إلى نسبة المبالغ الضئيلة التي تتجه لغرض استقرار الموازنة سنويا، بالإضافة إلى تنوع القطاعات الاقتصادية المحلية التي تجاوزت المرض الهولندي، إضافة إلى انخفاض مستوى الإنفاق المحلي، فتنوع الاقتصاد النرويجي وتدفع الفوائض النفطية التي تتجه إلى صندوق التقاعد الحكومي الذي يستثمره في الأسواق المالية الدولية، تعد حصنا منيعا للاقتصاد النرويجي على المديين القصير والطويل، وبالحدث عن الإمارات فإن صندوقها السيادي "جهاز أبو ظبي للاستثمار" يستثمر الأصول الكبيرة ويحتل بها المرتبة الثانية عالمياً بعد صندوق "تقاعد المعاشات الحكومي النرويجي" ويعتبر من بين الصناديق القديمة وترتكز استثماراته في الأسواق الخارجية وله استراتيجية استثمارية طويلة المدى، كما أنه لا يمكن الحكم على الصندوق بأنه حقق مجمل أهدافه، وذلك على اعتبار أنه تم استثماره على المدى الطويل، وعليه فثمار هذا الصندوق سوف تظهر في السنوات القادمة كما هو مخطط له من قبل حكومة أبوظبي.

الخاتمة العامة

الخاتمة:

تعد الصناديق السيادية أداة تستخدمها الدول من أجل إدارة فوائض الأموال التي تحققها في عدة مجالات كالاستثمار أو الادخار بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني والمجتمع ككل، وذلك من خلال ضمان دخل مستقر وحماية حقوق الأجيال اللاحقة بسبب توقع نزوب مصادر الطاقة التي كانت تحقق صادرات مرتفعة لهذه الدول حالياً، كما تعتبر ظاهرة الصناديق السيادية من أبرز الظواهر التي لا تزال تثير جدلاً متزايداً بين مختلف الباحثين والمفكرين الاقتصاديين اللذين تختلف آرائهم وتباين مواقفهم ما بين مؤيد ومعارض لها، وفي نفس السياق تأتي هذه الدراسة لتؤكد أهمية ودور هذه الأداة في الحفاظ على استقرار النظام الاقتصادي والمالي العالمي وإبراز مزاياها على اقتصاديات الدول المالكة لها بوجه عام، حيث أصبح ينظر لها بأنها مانحة استقرار المنظومة الاقتصادية والمالية العالمية، وعلى المستوى المحلي، والسير إلى الأمام من أجل دعم التنمية الاقتصادية ببلداتها، ما جعل صندوق النقد الدولي يولي اهتمامه لهذه الصناديق خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

لقد حاولنا في دراستنا الاجابة على الإشكالية التي تدور حول إبراز الدور الذي تقوم به الصناديق السيادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان النفطية بدراسة تجرية الجزائر ومقارنتها مع تجارب رائدة في هذه المجال والمتعلقة بتجربة كل من النرويج والامارات، وفعاليتها أمام الصدمات الخارجية الناتجة عن عدم استقرار أسعار النفط، وضبط ميزانية الدولة وكذا تمويل العجز الحاصل في الموازنة العامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو.

اختبار الفرضيات:

فيما يتعلق بالفرضيات التي تم صياغتها في مقدمة الدراسة فقد تم التوصل إلى ما يلي:

- **الفرضية الأولى:** والتي كانت حول: اعتبار النفط أهم مصدر للطاقة في العالم، فمن خلال الدراسة التي قمنا بها، تبين أنه زاد الاهتمام بالنفط منذ اكتشافه، أين أصبح المورد الأساسي للطاقة في العالم، حيث أنه إلى غاية العقد الأول من الألفية الثانية فإن أكثر من 40 بالمائة من الاستهلاك العالمي للطاقة هو من النفط، ويعتبر النفط بمختلف أنواعه السائل والغازي والصلب أهم مصدر للطاقة حالياً بالنظر للخصائص التي تميزه عن المصادر الأخرى والمتمثلة أساساً في الوفرة النسبية وسهولة الاستغلال وملائمته للتكنولوجيا المستخدمة حالياً، كما يعتبر مصدر غير متجدد مما يجعله أهم سلعة اقتصادية يتم تبادلها على المستوى العالم وهو ما يعتبر رقماً معتبراً إذ بالإضافة إلى الصناعات الاستخراجية والكيمياوية من النفط وبرقم يفوق 3000 منتج تتم مراحل إنتاجه أساساً من النفط بالإضافة إلى غياب البدائل المتاحة في الوقت الحاضر وحتى وإن وجدت فهي بتكلفة أكبر، وبالتالي يبقى النفط أهم مصدر للطاقة في العالم، وعليه فالفرضية صحيحة.

- **الفرضية الثانية:** والتي كانت حول: اعتبار الصناديق السيادية بالدول النفطية صناديق استقرار تقوم على تمويل اقتصاداتها وللحماية من الصدمات الخارجية، فمن خلال دراستنا تبين أن الصناديق السيادية بالدول النفطية تعتبر في الأساس صناديق ادخار واستقرار في نفس الوقت، فقد عملت على مر الزمن على ادخار الفوائض المتراكمة والناجمة عن ارتفاع أسعار النفط في شكل أرصدة نقدية يتم تخزينها في حسابات خارجية، وكذا العمل على تحقيق الاستقرار الموازي والمالي من خلال هذه الفوائض للحماية من الصدمات الخارجية الناجمة عن التقلبات في الأسواق الدولية للنفط، وعليه فالفرضية صحيحة نسبيا.

- **الفرضية الثالثة:** بالرغم من أن الجزائر لم تكن من الدول السبّاقة نحو إنشاء الصناديق السيادية إلا أنها تمكنت في ظرف وجيز من جعل صندوقها السيادي والمتمثل في صندوق ضبط الإيرادات صندوق استقرار عمل على التصدي للعديد من الصدمات الخارجية وسام في الحد من العجز الحاصل في الموازنة العامة وميزان المدفوعات نتيجة تراجع أسعار المحروقات وكما أنه ستلزم في الوقت الحاضر العمل على ترقّيته إلى صندوق استثمار ليكون أداة فعالة وهامة في مسار التنمية الاقتصادية، لكن بالمقارنة مع تجرّبي النرويج والامارات نجد أن النرويج نجحت في إدارة فوائضها النفطية على شكل استثمارات للصندوق، أما الامارات فقد جعلت منه صندوقا استثماريا على أوسع نطاق تعمل من خلاله على انعاش كافة القطاعات الاقتصادية واسناد له مهام خلق ديناميكية فعالة في سبيل الوصول الى مصاف الدول المتقدمة، وكما أفاد به التقرير الذي عرضه وزير الصناعة والمناجم عبد السلام بوشوارب أمام لجنة الشؤون الاقتصادية والتخطيط والتنمية والصناعة بالمجلس الشعبي الوطني بتاريخ 10/04/2016، بأن صندوق ضبط الإيرادات لن يتبق فيه أزيد من 175 مليار دينار نهاية السنة الجارية، وهو ما سيمنع الحكومة وفق القوانين المنظمة للسياسة المالية والنقدية للبلاد من مدها إلى هذا الصندوق بداية من سنة 2017، كشف وزير الصناعة والمناجم صراحة أمام نواب لجنة الشؤون الاقتصادية بأن صندوق ضبط الإيرادات لن يكون قادرا على تمويل مشاريع الحكومة بداية من سنة 2017، بما فيها تلك المتعلقة بقطاع الصناعة، وعليه فالفرضية خاطئة.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، وهي:

✓ بالنسبة للجانب النظري:

- 1- أصبحت التحولات الجارية في المحيط الاقتصادي الدولي العام تمارس ضغوطا شديدة على تطور قطاع المحروقات في العالم، وأصبح تأثير بعض الظواهر الاقتصادية كالعولمة المالية والمنافسة كبيرا في تحديد السياسات القطاعية في كل بلدان العالم؛
- 2- إن كل سيناريوهات تطور استهلاك الطاقة في المستقبل تؤكد أن الاعتماد سيبقى على مصادر الطاقة التقليدية أساسا، وأن مصادر الطاقة البديلة لا يزال أمامها وقت طويل حتى تأخذ مكان المحروقات، وأنه على الأقل حتى أفق 2030 سيبقى النفط يمثل نسبة 55 بالمائة تقريبا من مجموع الاستهلاك العالمي؛
- 3- إن المعطيات الدولية الحالية والمنتظرة في قطاع النفط تصب في الغالب في مصلحة الدول المنتجة، حيث من المنتظر أن يتراجع الاحتياطي العالمي في المستقبل في مقابل ارتفاع الطلب، ويتنظر أيضا تغير هيكل الطلب وتوجهه أكثر نحو المشتقات المستهلكة في قطاع النقل؛
- 4- تتميز الدول النفطية عن غيرها من دول العالم بما يعرف بظاهرة المرض الهولندي الذي يظهر الآثار السلبية للثروة النفطية على اقتصاد البلد من خلال أثري الإنفاق وانتقال الموارد، إذ يؤدي ازدهار القطاع النفطي إلى تراجع وانكماش القطاع الصناعي الذي يعد القطاع الرئيسي القادر على تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية ومستدامة علما أن أعراض هذا المرض تتزايد مع تزايد اعتماد البلد على الثروة النفطية؛
- 5- تشهد صناديق الثروة تطورا كبيرا وهاما سواء من حيث حجمها أو عددها، ويعود هذا إلى تبني العديد من الدول النفطية ذات الفوائض المالية النفطية، خاصة مع الارتفاعات الحاصلة مؤخرا في أسعار النفط إلى إنشاء صناديق سيادية؛
- 6- تعتبر صناديق الثروة السيادية ضرورة، وحلا استراتيجيا للدول العربية ذات الفوائض النفطية من أجل ترشيد هذه الفوائض، ولكن بشرط استثمارها بالشكل الحسن، وفرض الرقابة والصارمة اللازمة عليها من قبل الهيئات المعنية، للحفاظ على المال العام؛
- 7- تساهم صناديق الثروة السيادية في الحفاظ على حق الأجيال القادمة، والاستعداد إلى عصر ما بعد النفط، بحيث أنها في السنوات القادمة سوف يكون لها دور أكبر في المنظومة المالية العالمية لما أظهرته من نمو سريع في حجم أصولها وتضاعف في عدد صناديقها.

✓ بالنسبة للجانب التطبيقي:

- 1- ترتبط مؤشرات الاقتصاد الجزائري ارتباط شديد بأسعار النفط، بالتالي ارتباطه بقطاع المحروقات ما نجم عن تحسن أسعار النفط في بداية سنة 2000 لجوء الدولة إلى إيجاد آلية صندوق ضبط الموارد؛
- 2- الإقتصاد الجزائري مرتبط إلى حد كبير بقطاع النفط والمحروقات مما يجعله عرضة للأزمات المختلفة بالنظر للتقلبات الحاصلة في السوق النفطية، ما جعل هدف الجزائر من إنشائها لصندوق ضبط الموارد هو التخفيف من حدة التقلبات قطاع النفط المؤثرة على كل قطاعات الإقتصاد الجزائري؛
- 3- موارد صندوق ضبط الإيرادات على المدى البعيد غير مستقرة، لارتباطها بالإيرادات قطاع المحروقات، هذا الأخير أوضاعه غير مؤكدة وتتميز بعدم الاستقرار، ناتج للتوجه العالمي المستقبلي نحو الطاقات المتجددة، باعتبار أن صندوق ضبط الموارد يستمد موارده من الفوائض النفطية؛
- 4- تعد تجربة صندوق الثروة السيادي النرويجي من أجح التجارب الدولية في هذا المجال وهذا بسبب توفر بيئة اقتصادية وسياسية سليمة تتميز بارتفاع مستويات الحوكمة الاقتصادية والسياسية في هذا البلد ووجود إستراتيجية استثمار واضحة المعالم والأهداف تتميز بالمرونة والقدرة على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية السائدة، كما أن توفر قدر عال من الشفافية والمساءلة حول نشاطات الصندوق يؤدي إلى سرعة اكتشاف وتصحيح الأخطاء المرتبطة باستثمارات الصندوق؛
- 5- ساهم " جهاز أبو ظبي للاستثمار " بتنمية أصوله على الرغم من أن هناك استثمارات غير معلن عنها، إلا أنه يساهم في تحويل مورد ناضب تحت الأرض إلى مورد مالي فوق الأرض، من خلال تلك الاستثمارات المبرمة في شركات عالمية رائدة ك" سيتي جروب " وغيرها، ما يسمح بتحقيق عوائد خارج قطاع المحروقات للإمارات بالإضافة إلى جذب تلك الاستثمارات بداخل الامارة والاستفادة من التكنولوجيا والخبرات العلمية والعملية لتك الشركات.

❖ الاقتراحات:

- يعتبر إنشاء صندوق ضبط الموارد رغبة الحكومة للوصول إلى تحقيق الاستغلال الأمثل لمداخيل الثروة النفطية واستخدامها لخدمة الإقتصاد الوطني، باعتبارها ثروة زائلة وبسبب التأثير المباشر والقوي للقطاع المحروقات على الإقتصاد الجزائري، إن هذه الخطوة فعالة في الإقتصاد الجزائري، إلا أن الأمر يستوجب التنبيه على مجموعة من النقائص التي تميز التجربة الجزائرية في هذا المجال تشمل على وجه الخصوص أهداف الصندوق وهيكله

ومجال عمل الصندوق والهيئات المكلفة بالتسيير الصندوق، التي يجب معالجتها باعتبار أن أي تأخير في هذا المجال يؤدي إلى ضياع عوائد مالية كبيرة يمكن للاقتصاد الجزائري الاستفادة منها؛

- ضرورة تعزيز علاقات التعاون بين الدول المالكة لصناديق الثروة السيادية عن طريق إقامة تكتل أو منتدى للدفاع عن مصالحها وتبادل الخبرات والمعارف الخاصة بإدارة هذه الصناديق، وإضفاء مزيد من الشفافية والإفصاح على نشاطات صناديق الثروة السيادية لتبديد المخاوف الغير مبررة التي تبديها البلدان المتقدمة والمنظمات الاقتصادية العالمية تجاهها، والبحث عن فرص استثمارية جديدة، وتوسيع مجال عمل صناديق الثروة السيادية ليشمل الاستثمار في أسواق البلدان الناشئة على غرار بلدان منطقة إفريقيا وأمريكا اللاتينية ودول جنوب شرق آسيا بدلا من التركيز على أسواق البلدان المتقدمة؛

- تزويد صناديق الثروة السيادية بأنظمة للوقاية والإنذار المبكر من الأزمات المالية والاقتصادية وذلك عن طريق تحسين أداء وفعالية الأقسام والمصالح المكلفة بمراقبة وتحديد مختلف المخاطر المصاحبة لاستثمارات الصناديق؛

- قد يبدو أن المقارنة غير عادلة بين الجزائر وكل من النرويج والإمارات، إذ للنرويج ثروات أكثر منا، والإمارات تحمل اقتصاد أكثر تنوعا، في حين أن ثروتنا الغالبة هي النفط والغاز واقتصادنا هش يغلب عليه الطابع الريعي، ولكن الفكر الاقتصادي الصائب وراء القرار النرويجي بإبقاء إيرادات النفط في صندوق لا تأخذ منه الا ما يعادل 4 بالمائة سنويا، لدعم الموازنة والباقي يستثمر للأجيال المقبلة هو ما يجب أن نفكر به ونركز عليه ليتوفر لدينا مثل ذلك الفكر الخلاق لتغيير المسار الاقتصادي الداخلي لنا إلى الأفضل؛

- ينبغي على الجزائر أن تفكر في تطوير صندوقها إلى صندوق سيادي مستقبلا، وترقيته إلى صندوق استثمار يستجيب إلى متطلبات التنمية الاقتصادية مع مراعاة أن يكون هذا الصندوق مبنياً على معايير وظروف تلاءم الاقتصاد الوطني، كاستثماره بداخل الجزائر نظرا لكبر الطاقة الاستثمارية بالداخل وتوسع السوق المحلي.

- آفاق الدراسة :

الجوانب التي لم نتطرق لها في هذه الدراسة يمكن أن تكون مواضيع دراسات مستقبلية والمتعلقة:

- فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل مشاريع البنى التحتية؛

- إستراتيجية صندوق ضبط الإيرادات في ظل عصر ما بعد النفط؛

- دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل التنمية المستدامة؛

- مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تطوير قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وترقية السياحة.

قائمة المراجع

الكتب:

1. أسامة فاضل الجمالي، "الطاقة والاقتصاد وسوق النفط، اساسيات صناعة النفط والغاز"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الجزء الثاني، 1977.
2. أودايرداسو، "اقتصاديات صناديق الثروة السيادية-قضايا لصناع السياسات-"، صندوق النقد الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2010.
3. حافظ برجاس، "الصراع الدولي على النفط العربي"، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2000.
4. حسن عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
5. راشد البراوي، "حرب البترول في الشرق الاوسط"، منشورات مكتبة النهضة المصرية، القاهرة
6. سارة حسين منيمنة، "جغرافيا الموارد والانتاج"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1996.
7. سيد فتحي أحمد الخولي، "اقتصاد النفط"، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الخامسة، 1997.
8. صديق محمد عفيفي، "تسويق البترول"، مكتبة عين الشمس، الاسكندرية، الطبعة التاسعة، 2003.
9. صديق محمد عفيفي، "تسويق البترول"، مكتبة عين الشمس، الاسكندرية، الطبعة التاسعة، 2003.
10. عبد الخالق فاروق، "الغاز الطبيعي ومستقبل النفط العربي"، مكتب شؤون الاعلام لنائب رئيس مجلس الوزراء، الإمارات العربية المتحدة، 2005.
11. عبد الخالق فاروق، "الغاز الطبيعي ومستقبل النفط العربي"، مكتب شؤون الاعلام لنائب رئيس مجلس الوزراء، الإمارات العربية المتحدة، 2005.
12. عبد السلام بلعيد، "الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال"، دار النشر بوشان، الجزائر، 1990.
13. عبد القادر سيد أحمد، "الأوبك ماضيه، حاضرها ومستقبلها"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
14. علي رجب، "تطور انتاج النفوط غير التقليدية وانعكاساتها على الاقطار الاعضاء"، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، العدد 125، 2008.
15. كريستوفر فلانين، نيكولاس لنسين، "ما بعد عصر النفط"، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة.

16. مانع سعيد العقيبية، "أوبك والصناعة البترولية"، مطابع التجارة والصناعة، بيروت، 2004
17. محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
18. محمد أزهر السماك، "اقتصاديات النفط"، دار الكتب للنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 1981.
19. محمد أزهر السماك، "اقتصاديات النفط"، دار الكتب للنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 1981.
20. محمد ختاوي، "النفط وتأثيره في العلاقات الدولية"، دار النفائس، بيروت، 2010.
21. محمد عبد العزيز عجمية، محمد محروس اسماعيل، "الموارد الاقتصادية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1970.
22. محمد فوزي أبو السعود، "الموارد واقتصاداتها"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1985.
23. محمد محمود عمار، "الطاقة مصادرها واقتصاداتها"، مكتبة النهضة، الجزائر، 1989.
24. نبيل بوفليح، "فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2010.
25. هاني عمارة، "الطاقة وعصر القوة"، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012.
26. يسرى محمد ابو العلا، "مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقاتها على التشريع الجزائري"، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1996.
27. يسرى محمد عبد الله، "مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقاتها على التشريع الجزائري"، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1992.

المذكرات ورسائل التخرج:

1. إياد حماد، "ادارة الصناديق السيادية وصناديق التحوط"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، الدفعة: 2008-2009.
2. جوهرة شرقي، "بناء نموذج تنبئي للجباية البترولية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، الدفعة: 2002-2003.

3. جوهرة شرقي، "بناء نموذج تنبئي للجباية البترولية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، الدفعة: 2002-2003.
4. رزاق حسن الحلفي، "النرويج بين النمو والرفاهية الاقتصادية وتحديات التلوث البيئي"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدانمارك، 2008.
5. رزاق حسن الحلفي، "النرويج بين النمو والرفاهية الاقتصادية وتحديات التلوث البيئي"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدانمارك، 2008.
6. سيف الدين بوزاهر، "أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية-حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان-، الجزائر، الدفعة: 2010-2011.
7. عبد الكريم سليمان، "دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية مع الإشارة حالة أبو ظبي"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، الدفعة: 2013-2014.
8. فرحات سليمان زواري، "دور صناديق الثروة السيادية في ظل الازمة المالية العالمية الراهنة -دراسة مقارنة لحالة الجزائر والنرويج -"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، الدفعة: 2011-2012.
9. قويدري قوشيح بوجعة، "انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، الدفعة: 2008-2009.
10. مسعود ميهوب، "دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات اسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (للفترة الممتدة بين: 1986-2010)", مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، الدفعة: 2011-2012.

11. نعيمة حمادي، "تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف-، الجزائر، الدفعة: 2008-2009.

الندوات والملتقيات:

1. بلخير قسوم، "دور الاستثمار الخليجي في تمويل البلدان العربية ذات العجز المالي (2000-2009)", مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، الجزائر، الدفعة: 2013-2014.
2. بن عيسى كمال الدين، "المحروقات والعللة الهولندية في الجزائر"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: "السياسات الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية وتأمين الاحتياجات الدولية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2015.
3. الجوزي جميلة، قدي عبد المجيد، "الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها على الأداء المتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة - حالة الجزائر -"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "أثر الأزمة العالمية على اقتصاديات دول المينا"، فندق الأوراسي، الجزائر، أيام: 08، 09 ديسمبر 2009،
4. حمزة طيبي، "العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار النفط ومستقبلها على المدى المتوسط والطويل في ظل انهيارها منذ منتصف عام 2014"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: "اسباب انهيار اسعار النفط"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة-، الجزائر، 2015.
5. سهيلة بغنة، "صندوق ضبط الموارد كآلية لاحتواء تقلبات أسعار النفط في الجزائر - بين حتمية المواجهة واشكالية التكيف -"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "انعكاسات انهيار اسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له - المخاطر والحلول -"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس - المدينة-، الجزائر، أكتوبر 2015.
6. عبد القادر خليل، "تقلبات اسعار النفط وتداعياتها على اقتصاديات الدول -دراسة نظرية وتحليلية-"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الرابع حول: "انعكاسات انهيار اسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له - المخاطر والحلول -"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدينة، الجزائر، أيام: 08، 07 أكتوبر 2015.

7. عبد الله بلوناس، "واقع صناديق الثروة السيادية العربية في ظل أزمة الرهن العقاري"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي السادس حول: التحديات التي تواجه منظمات الأعمال المعاصرة، الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الأيام: 13،14 ماي 2009.
8. عبد الله حباية، "الصناديق السيادية آلية لضبط الفوائض المالية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر وأبو ظبي-"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: "السياسات الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية وتأمين الاحتياجات الدولية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2015.
9. عبد الله محمد إبراهيم، "التوجه المنظومي نحو التنمية المستدامة"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الوطني حول: "البيئة والتنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عين شمس، 2010.
10. عجلان العياشي، "تحليل وتقييم فعالية الحسابات الخاصة في تعزيز فترات التمويل العمومي المستدام للتنمية بالجزائر للفترة (2000-2012)"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول: "أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2012)"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، أيام: 11، 12 مارس 2013
11. ماجد عبد الله المنيف، "صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "الطاقة العربي"، لبنان، سبتمبر 2009.
12. وسام الدهبي، "شارك وغير"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "حوكمة إدارة النفط والغاز"، المركز اللبناني للتربية المدنية، بيروت، 14 أدار 2016.
13. وليد نصر، "متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "حوكمة إدارة النفط والغاز"، المركز اللبناني للتربية المدنية، بيروت، 14 أدار 2016.

الجرائد والمجلات

1. سلام إبراهيم كبة، «التنمية البشرية المستدامة»، مجلة عراق الغد، جامعة العراق، العراق، العدد: 1871، 2015/04/03.

2. شهرزاد زغيب وحليمة حليمي، "الاقتصاد الجزائري بين واقع الارتباط وحتمية الزوال"، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 4، أوت 2008.
3. عباس فرحات، "حوكمة الصناديق السيادية-دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر-"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد: 04، ديسمبر 2015.
4. عدنان عباس علي، "الصناديق السيادية - وأهميتها في النظام المالي الدولي"، جريدة الحوار المتمدن، دار الحوار للنشر، الإمارات، العدد: 4177، 08 أوت 2013.
5. فارس غانم، "أسعار الاشارة"، مجلة النفط والعالم، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، العدد: 08، أكتوبر 2002.
6. فارس غانم، "أسعار الاشارة"، مجلة النفط والعالم، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، العدد: 08، أكتوبر 2002.
7. فوزي القرشي، "التطور التاريخي لأسعار النفط الخام"، مجلة النفط والتنمية، بغداد، العدد: 4197، 2006.
8. قاسم العباس، "تطور أسعار النفط في سوق الصفقات الآنية"، مجلة النفط والتنمية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد: 03، 2000.

المواقع الالكترونية:

1. Site: <http://www.bp.com/statisticalreview>.
2. Site : www.elmouradia.dz/ecounomic-de-l'Algérie/donnée-économique-et-social.
3. Site : <http://university.arabsbook.com/threads/76716?s=a73cf8a513a639b64913e48d7eed60d1#ixzz1Mnbhs7WB>
4. Site : <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN0DOORX20140508>
5. Site : <http://www.iraqhurr.org/a/26723159.html>
6. Site : <http://www.skynewsarabia.com/web/article/29078>
7. Site : <http://arabic.arabia.msn.com/news/business/business-money/4265892>
8. Site : <http://www.alarabiya.net/articles/2012/05/30/217435.html>
9. Site : <http://www.alittihad.ae/details.php?id=96656&y=2011&article=full>
10. Site : <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN0SJOP420151025>
11. Site : <http://www.mubasher.info/news/2944042>
12. Site : <http://www.sxfstitute.org>
13. Site : <http://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/416419>
14. Site : <http://www.france24.com/ar/20160304>
15. Site : <http://www.alaraby.co.uk/economy/2015/10/30>
16. Site : <http://www.swfinstitute.org>

17. Site : <http://www.el-massa.com/ar/content/view/299/lrhg>

المراجع الأجنبية:

1. Olivier riel, une organisation face à ses défis pétrole et technique, association française de technicien et professionnels du pétrole, N 412, janvier/ février 1999.
2. Antoine Ayoub, 'Le Pétrole : Economie Et Politique', Economica, Paris, 1996.
3. Rabah Mahiout , « le pétrole algérien », Enap , Alger, 1974.
4. Abdelkader SID-AHMED, Développement sans croissance : L'expérience des économies pétrolières du tiersmonde, O.P.U, Alger, 1983.
5. Javier Capapé, Tomas Guerrero, "**Equity investments of the Norway's GPF: a European sovereign wealth fund for Europe**", Sovereign Wealth Funds 2014, ESADgeo-center for global economy and geopolitics ET INVEST IN SPAIN.
6. Sigbjorn. Atle. Berg, "**fonctionnement du fonds du pétrole du gouvernement norvégien**", présentation au collège de contrôle et surveillance des Ressources Pétrolières, Norges Bank Investment Management, Norvège, 26 juin 2003.
7. Martin Skancke, "**The Norwegian experience**", seminar on: managing sovereign wealth fund, Norwegian ministry of finance, Government pension fund global, Singapore, 2008.
8. "Norway's Government Pension Fund: Investing for the long run", Norwegian Ministry of Finance, p 19, téléchargé depuis : www.geog.ox.ac.uk/events/.../ao2012-tfearnley.pdf.
9. Jean François Adrian, "**Norvège : quel avenir pour le premier fond souverain mondial ?**", institut de la gestion publique et du développement économique, note réactive n°74, France, 2015.
10. Abu Dhabi Investment Authority, Annual Review, 2012, Abu Dhabi, United Arab Emirates, 2013.

القوانين والتشريعات:

1. القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق 27 يونيو 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة " 2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37.
2. المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000، قانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق ل 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000.

المقابلات:

1. مقابلة مع السيدة زيدوني، موظف لدى وزارة المالية، المديرية العامة للسياسات والتقدير، الجزائر العاصمة.

الملاحق

الملحق رقم: 01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

المرجع 119/ق.ع.الك.ع.ا.ب.ت.ج.ق/2016

قالمة في: 2016/04/11

إلى السيد: مدير الموارد البشرية لوزارة المالية (الجزائر العاصمة)

الموضوع: ف/خ إجراء دراسة ميدانية.

نحن رئيس قسم العلوم الاقتصادية نشهد بأن الطالبين :

1- شباطة عمار بدر الدين

2- حلوي نور الهدى

مسجلين بالسنة الثانية ماستر تخصص: تمويل التنمية

في حاجة لإجراء دراسة ميدانية في مؤسستكم.

الموضوع: دور الصناديق السيادية في ضبط استقرار اقتصاديات الدول النفطية

ولهذا الرجاء من سيادتكم قبولهما ومساعدتهما بتوفير جميع الوسائل و الوثائق الضرورية لتحقيق هذه الغاية.

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.



ع/ رئيس القسم
نائب رئيس قسم العلوم الاقتصادية
مكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي
الدكتور: بخاخشة موسى



نائب مدير للتحليل الظرفي
إمضاء: ع. زايدي

الملحق رقم: 02

BUDGET DE L'ÉTAT EN MILLIONS DE DA

2011	2012	2012	2013*
Recettes Budgétaires	3 474 110	3 804 450	3 863 230
1 - Fiscalité Pétrolière	1 529 400	1 519 040	1 615 900
2 - Autres Recettes Fiscales	1 511 440	1 911 210	2 023 630
2.1 - Contributions directes	685 190	862 900	822 780
IRG (salaires)	382 650	552 520	489 060
Autres impôts directs	302 540	310 380	333 720
2.2 - Impôts divers sur les affaires	554 660	653 240	736 270
dont .TVA à l'importation	291 760	377 800	439 160
TVA intérieure	211 600	215 230	234 110
TVA carburant	250	0	0
TPP	400	600	1 180
TIC	50 650	59 610	61 820
2.3 - Autres droits indirects	1 600	2 000	3 340
2.4 - Produits des douanes	222 620	336 980	398 550
2.5 - Enregistrement et timbres	47 370	56 090	62 690
3 - Recettes non Fiscales	78 880	75 720	66 360
4 - Contribution au Budget de L'état	137 210	115 280	112 080
5 - Revenus des Participations de L'état	217 180	183 200	45 260
6 - Recettes exceptionnelles	0	0	0
7 - Fonds de concours, Dons et Legs	0	0	0
Dépenses Budgétaires	6 085 280	7 054 350	6 514 730
1 - Dépenses de fonctionnement	3 945 130	4 691 340	4 081 170
1.1 - Rémunérations	1 681 100	1 907 410	1 756 380
1.2 - Matériel-fournitures-entretien	129 700	135 150	159 690
1.3 - Dette publique	104 890	94 380	92 960
1.4 - Pensions des moudjahidines	154 340	177 490	192 780
1.5 - Subventions de fonctionnement	422 170	426 410	401 600
1.6 - Action économique et sociale	1 452 930	1 950 500	1 477 760
2 - Dépenses d'équipement	2 140 150	2 363 010	2 433 560
Solde Budgétaire (hors principal Dette Publique)	-2 611 170	-3 249 900	-2 433 560

Source : DGB

(*) Prévisions de clôture

الملحق رقم: 03

Balance commerciale

Commerce Extérieur	2011	2012	2013
Importations (CAF) en millions de US \$	47 247	50 376	54 852
Exportations en millions de US \$	73 569	72 632	65 644
Dont hydrocarbures*	71 507	70 570	63 479
Balance commerciale	26 322	22 256	10 792

Source DGD

(*) source Ministère de l'énergie et des mines

الملحق رقم: 04

Dette Extérieure

Encours de la Dette Extérieure en Milliards de US \$

	2010	2011	2012
Crédits multilatéraux	0,009	0,007	0,006
Émissions obligatoires	0,1	0,1	0,100
Crédits bilatéraux	2,838	2,437	1,776
Crédits financiers	0,431	0,284	0,232
Crédits commerciaux non assurés	0,008	0,003	0,002
Crédits de rééchelonnement	0	0	0,000
Soutien de maisons mères à leurs filiales en Algérie	0,517	0,432	0,363
Total Dette a M & L terme	3,903	3,263	2,479
Total Dette à court terme	1,778	1,142	1,158
Total Dette extérieure	5,681	4,405	3,637

Source : Banque d'Algérie

Dette Publique

Dette Publique interne en Milliards de DA	2011	2012	2013
Dette courante	571,3	602,8	591.0
Dette d'assainissement	645,1	709,4	580.7
Totale dette interne	1 216,4	1 312,2	1 171.7

Source : DGT

	Dette Publique extérieure en Millions de US \$		
	2011	2012	2013
État emprunteur	467,8	402,5	374.5
Dette rééchelonnée/ profilée	0,0	0,0	0
Totale dette publique extérieure	467,8	402,5	374.5

Source : DGT

الملحق رقم: 06

Principaux Produits Exportés hors Hydrocarbures

Principaux produits exportés hors Hydrocarbures en Millions de US \$	mars-14	Structure %
Huiles et autres produits provenant de la distillation des Goudrons	367	50,7
Ammoniacs anhydres	111	15,3
Sucre de canne ou de betterave	68	9,4
Engrais minéraux ou chimiques azotés	54	7,4
Alcools acycliques	30	4,1
Phosphate de calcium	23	3,1
Hydrogène et Gaz rare	14	1,9
Dattes	10	1,4
Eaux (y compris les eaux minérales)	4	0,5
Glace en plaques ou en feuille	3	0,4
Sous Total	683	94,3
Total Exportations Hors Hydrocarbures	725	100,0

Source : DGD

الملحق رقم: 07

Principaux Produits Importés

Principaux produits importés en Millions de US \$	2013	mars-14
Biens alimentaires	9 580	2 743
Dont Céréales, semoules et farine	3 310	828
Laits et Produits laitiers	1 262	504
Sucres et Sucrieries	945	277
Biens de consommation non alimentaires	11 199	2 526
Dont Véhicules de tourisme	3 724	931
Médicaments	2 285	515
Biens d'équipements	16 678	4 368
Dont Véhicules automobiles pour le transport de personnes et de marchandises	2 523	532
Biens intermédiaires	17 395	4 195
Dont Huiles de pétrole ou minéraux bitumeux	3 766	604
Barres en fer ou en acier	1 860	428

Source : DGD

الملحق رقم: 08

Situation du Fonds de Régulation des Recettes en Millions de DA

	2011	2012	2013
Reliquat année précédente	4 842 837	5 381 703	5 633 752
Fiscalité pétrolière LF	1 529 400	1 519 040	1 615 900
Fiscalité pétrolière recouvrée	3 829 720	4 054 349	3 678 131
Plus-value sur fiscalité pétrolière	2 300 320	2 535 309	2 062 231
Avance banque d'Algérie	0	0	0
Disponibilités avant prélèvements	7 143 157	7 917 012	7 695 983
Principal dette publique prélevé	0	0	0
Remboursements avances Banque d'Algérie	0	0	0
Principal dette publique à prélever	0	0	0
Financement du déficit du Trésor*	1 761 455	2 283 260	2 132 471
Total des prélèvements	1 761 455	2 283 260	2 132 471
Reliquat après prélèvements	5 381 703	5 633 752	5 563 512

Source : DGT

(*) (Art 25 LFC 2006)

الملحق رقم: 09

SITUATION MONETAIRE 2014

En millions de DA	31 mars 14	30 juin 14	30 sept 14	2015 31 déc
- AVOIRS	15 329 937	15 337 847	15 318 258	15 734
EXTERIEURS NETS				
- CREDITS	2 641 363	3 055 055	3 780 114	4 489
INTERIEURS				
'- CREDITS A L'ETAT	-2 672 680	-2 705 557	-2 402 704	-2 015
- CREDITS A	5 314 043	5 760 612	6 182 818	6 504
L'ECONOMIE				
'- CREDITS AU	2 517 701	2 797 622	3 122 280	3 225
SECTEUR PUBLIC				
'- CREDITS AU	2 796 343	2 962 990	3 060 538	3 279
SECTEUR PRIVE				
- MONNAIE	8 847 821	8 932 853	9 418 711	9 580
- QUASI MONNAIE	3 718 093	3 925 637	3 963 401	4 083
- DEPOTS	372 669	404 904	371 720	391 64
PREALABLES A				
L'IMPORT.				
- ENGAGEMENTS	3 481	3 612	3 440	3 601
EXTERIEURS A M.-				
L. TER.				
- FONDS DE PRETS	24 441	24 327	25 248	27 064
DE L'ETAT				
- AUTRES POSTES	5 004 796	5 101 569	5 315 853	5 985
NETS				

*septembre 2015: Situation provisoire

Source : Banque d'Algérie

الملحق رقم: 10

EVOLUTION DU TAUX DE CHANGE

4e TRIMESTRE 2014		2014		3e TRIMESTRE 2014		2013	
MOYENNE	FIN DE PERIODE	MOYENNE	FIN DE PERIODE	MOYENNE	FIN DE PERIODE	MOYENNE	
\$	1	79,3809	78,1524	77,8968	78,4983	78,8915	79,2669
YEN	100	81,4332	74,4415	75,7784	76,2601	77,2564	78,1841
£	1	124,218	129,081	128,880	130,602	132,810	134,956
		6	6	0	0	9	9
EURO	1	105,437	106,893	106,706	107,998	108,244	108,215
		4	0	2	0	6	2
3e TRIMESTRE 2015		2e TRIMESTRE 2015				2014	
MOYENNE	FIN DE PERIODE	MOYENNE	FIN DE PERIODE	MOYENNE	FIN DE PERIODE	MOYENNE	
\$	1	80,5606	87,9039	93,2441		97,5474	
YEN	100	76,1748	73,8347	78,2595		81,1644	
£	1	132,6395	136,8367	141,2677		144,163	
EURO	1	106,9064	107,0538	105,0077		105,068	

Source : Banque d'Algérie

الملحق رقم: 11

INDICATEURS DE LA BALANCE DES PAIEMENTS

Année	2014	*2014	2015	2015	
En milliards de Dollar US	1 ^{er} trim.	2 ^{ème} trim.	3 ^{ème} trim.	4 ^{ème} trim.	
- EXPORTATIONS DE BIENS ET SERVICES	16,89	17,43	16,30	12,91	63
DONT :	15,55	16,24	15,06	11,51	58
- HYDROCARBURES	17,48 -	18,69 -	17,60 -	17,61 -	71
- IMPORTATIONS DES BIENS ET SERVICES	14,53 -	15,60 -	14,87 -	14,67 -	59
DONT :	1,24 -	1,23 -	1,32 -	1,09 -	4,1
- MARCHANDISES	0,83	0,68	0,82	0,96	3,1
- SERVICES	0,99 -	1,81 -	1,80 -	4,83 -	9,1
- FACTEURS NETS	0,41	0,35	0,37	0,41	1,1
- TRANSFERTS COURANTS	0,19	0,21	0,13	0,22	0,1
- BALANCE COURANTE	0,04 -	0,07 -	0,04 -	0,08 -	0,1
- INVESTISSEMENTS DIRECTS ETRANGERS	0,34	0,09	0,34 -	1,42	1,1
- NETS	0,90	0,59	0,11	1,96	3,1
- MOBILISATIONS DES CREDITS	0,10 -	1,23 -	1,70 -	2,86 -	5,1
- AMORTISSEMENT DES PRETS					
- ERREURS ET OMISSION ET CREDITS A C.T.					
- COMPTE DE CAPITAL					
- SOLDE GLOBAL					

* Situation provisoire

Source : Banque d'Algérie

الملحق رقم: 12

Principaux Indicateurs Algerie		2015	
Taux de croissance PIB		Taux de croissance PIB <small>Hors Hydrocarbures</small>	
3,9 %		5,5 %	
Dette Publique Interne /PIB		Dette Publique Externe /PIB	
8,2%		0,2%	
Taux d'inflation	Taux de change moyen DA/\$	Taux de change moyen DA/EURO	
4,78%	100,46 DA/\$	111,44 DA/EURO	
Balance Commerciale		Prix moyen du pétrole brut	
-13,7 Mds US \$		52,81 US \$/Baril	

Principaux Indicateurs Algérie

Infra annuels 2016

Fin Février		
Recettes Budgétaires	Dépenses Budgétaires	Solde Global du Trésor
713 593 Millions DA	2 039 960 Millions DA	-1 403 859 Millions DA
Fin Mars		
Importations (CAF)	Exportations	Balance Commerciale
11 530 Millions US \$	5 914 Millions US \$	-5 616 Millions US \$
Taux de change moyen (janvier-mars)		Taux de change moyen(janvier-mars)
107,90 DA/\$		119,01 DA/EURO
Taux d'inflation moyen (janvier-mars)		Prix moyen du pétrole brut

4,85%

34,06 US \$/Baril

Source : Banque d'Algérie

الملحق رقم: 13

PRINCIPAUX INDICATEURS DE L'ÉCONOMIE			
	Unités	2014	2015
RECOUVREMENTS	Millions DA	Fin Novembre	
Recettes budgétaires		5 044 043	4 215 455
Fiscalité pétrolière recouvrée		3 124 103	2 061 886
Fiscalité pétrolière versée au budget		1 577 730	1 722 940
Plus-value /Fonds de régulation		1 546 373	338 946
Recettes ordinaires		1 919 940	2 153 569
Recettes budgétaires hors FRR		3 497 670	3 876 509
OPERATIONS DU TRESOR		Fin Décembre	
Recettes budgétaires		3 927 748	4 480 205
Fiscalité pétrolière		1 577 730	1 722 940
Ressources ordinaires		2 350 018	2 757 265
Dépenses budgétaires		6 995 769	7 746 214
Fonctionnement		4 494 327	4 591 925
Equipements		2 501 442	3 154 289
Solde Global du Trésor		-3 185 994	-3 375 102
COMMERCE EXTÉRIEUR	Millions US \$	Fin Décembre	
Importations (CAF)		58 580	51 501
Biens alimentaires		11 005	9 314
Dont : Céréales (Blé, Farine, Semoule....)		3 680	3 540
Lait et dérivés		2 045	1 170
Biens intermédiaires		17 622	15 881
Biens d'équipements		19 619	17 709
Biens de consommation non alimentaires		10 334	8 597
Dont : Médicaments		2 180	1 967
Véhicules de tourisme		2 963	1 966
Exportations		62 886	37 787
Hydrocarbures (*)		60 304	35 724
Hors Hydrocarbures		2 582	2 063
Balance commerciale		4 306	-13 714

Source : Ministère des Finances

الملحق رقم: 14

PRINCIPAUX INDICATEURS DE L'ÉCONOMIE (suite)

	Unités	2014	2015
LE PRODUIT INTERIEUR BRUT (PIB)	Milliards DA	17 205,1	16 799,2
TAUX DE CROISSANCE	%		
PIB		3,8	3,9
PIB HH		5,6	5,5
Source : ONS			
TAUX D'INFLATION	%	Fin Décembre	
Moyenne 12 mois 2014/ 12 mois 2015		2,92	4,78
Alimentation et boissons alcoolisées		3,90	4,70
Glissement annuel (décembre 2014/décembre 2015)		5,25	4,36
Rythme d'inflation annuel		2,92	4,78
Source : ONS			
TAUX DE CHANGE		Fin Décembre	
Taux de change moyen DA/\$	DA/US\$	80,56	100,46
Taux de change fin de période	DA/US\$	87,90	107,13
Taux de change moyen DA/EURO	DA/EURO	106,91	111,44
Taux de change fin de période	DA/EURO	107,05	117,06
Source: Banque d'Algérie			
PRIX MOYEN DU PÉTROLE BRUT	US \$/Baril	Fin Décembre	
Prix moyen du pétrole brut		99,13	52,81
Source: Ministère de l'Énergie et des Mines			



الملخص:

تقوم هذه الدراسة على محاولة رصد ظاهرة ليست بالجديدة على الساحة الاقتصادية العالمية، ألا وهي ظاهرة الصناديق السيادية، وهي ظاهرة حديثة وقديمة في نفس الوقت إلا أنها لم تلقى نفس الاهتمام الذي تشهده حالياً، وذلك بالنظر إلى الدول النفطية حيث ساهم تحقيق فوائض نفطية معتبرة بها نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات النفطية في الأسواق المالية في إعطاء نفس جديد لهذه الصناديق مسجلة بذلك تزايداً مطرداً في أعدادها وتطوراً مهماً في أصولها وفي نوعية تدخلها، إذ أن الصناديق السيادية تعتبر فاعل رئيسي في تمويل اقتصاديات الدول النفطية والتصدي للصدمات العنيفة نتيجة تقلبات أسعار النفط، وفي مجمل الحديث فقد كان لهذه الصناديق دوراً بارزاً في ضبط استقرار اقتصاديات الدول النفطية.

الكلمات المفتاحية: النفط، الدول النفطية، الصناديق السيادية، إدارة الفوائض النفطية، صندوق ضبط الإيرادات، صندوق التقاعد الحكومي النرويجي، جهاز أبو ظبي للاستثمار.

Abstract :

This study is based on trying to monitor the phenomenon is not new to the global economic arena, namely the phenomenon of sovereign funds, which are modern and old phenomenon at the same time they have not received the same attention as witnessed currently, given the oil-producing countries where he helped achieve surpluses of oil, saying the result rising prices of oil products in the financial markets to give a new breath of these funds registered so steadily increased in numbers and a significant development in its origins and in the quality of its intervention, as the sovereign funds are considered a key player in the financing of the economies of oil-producing countries and to address the violent shocks as a result of fluctuations in oil prices and, in the overall talk of these funds it has been a prominent role in controlling the stability of the economies of oil-producing countries.

Keywords: oil, oil-producing countries, sovereign wealth funds, oil surpluses management, adjust the revenue fund, the Norwegian government pension fund, the Abu Dhabi Investment Authority.